دراسات وآراء
في ضوء علم اللغة المعاصر
(٣)

في التحليل اللغوي

منهج وصفي تحليلي

وتطبيقه على

التوكيد اللغوي، والنفي اللغوي، وأسلوب الاستفهام

تأليف

الدكتور خليل أحمد عمايره

تقديم

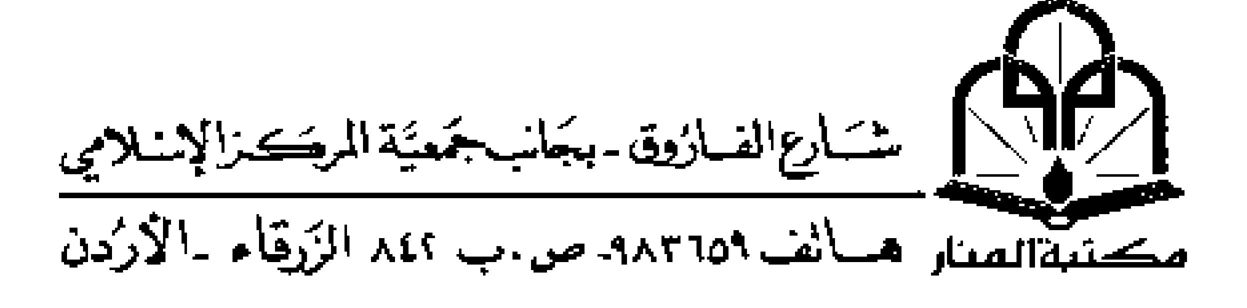
الأستاذ الدكتور سلمان حسن العاني

مكتبة المنار

الأردن - الزرقاء

الطبعة الأولى

١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م



مقـــدّمة

لقد أرسى الخليل بن أحمد والغيورون من علماء العربية القدماء - رحمهم الله ورضي عنهم وأرضاهم - دعائم الدرس اللغوي في أصواته وصرفه، ونحوه ودلالته ومعجمه لتيسير تعليم هذه اللغة الشريفة (العربية) وتعلمها حرصاً منهم على أن تبقى على ألسنة الناطقين بها سليمة خالية من اللحن، وليحذو من ليس بعربي حذو العَرَب في لغتهم فينطق كما ينطقون ويعبر كما يعبرون.

ولكن القواعد التي وضعها الرعيل الأول من العلماء الصالحين والمنهج الذي ساروا عليه أصبح - في ما بعد - حرفة احترفها من كان يريد لهذه اللغة ما أراده لها النفر الصالح من العلماء القدماء، ومن لم يكن كذلك، فدخلت فيها زيادات فيها الغث ومنها السمين.

واستمرت المحاولات لتجديد القواعد القديمة تتابع إلى الأربعينات من هذا القرن، تقع في إطار واحد تقريباً، هو إطار العامل، تأييداً له أو ثورة عليه.

وكان من هذه المحاولات آراء معدودة في ظواهر لغوية محدودة، كما جاء عن تلميذ سيبويه قطرب (محمد بن المستنير) وأخذ قسم آخر منها صبغة المنهج المتكامل في النقد ولم يمهله قدره ليضع منهجه في البناء متكاملاً كما كان في النقد، ويمثل هذا بوضوح ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن. وأحد علماء المذهب الظاهري في القرن السادس الهجري). وقسم آخر من العلماء صرف همه لمحاربة الحركة

الإعرابية فوجهوا جهودهم إلى مناصرة العامية لتعلو على الفصحى، يدثرون دعوتهم تارة بالرغبة في التيسير النحوي وأخرى بالتيسير في الإملاء والخط، وثالثة بالإيهام بدفع الأمة (المتخلفة) إلى مدارج الأخذ بالحضارة وأسبابها بالتخلي عن كتابة العربيـة بالحـروف العربيـة والانصراف إلى الحـروف اللاتينية.

وما إن صدر كتاب ابن مضاء القرطبي ـ الرد على النحاة ـ في طبعته الأولى بتحقيق الدكتور شوقي ضيف، حتى أخذت الرغبة في التأليف في التجديد النحوي تتوالى، يعتمد أصحابها على ما جاء في هذاالكتاب إلى أن انصرفوا عنه إلى الأخذ بالمناهج اللغوية الحديثة التي قامت في أوروبا وأمريكا وبلغت شأواً بعيداً.

كان من أبرز المحاولات التي قامت لتيسير العربية محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه: (إحياء النحو)، والمحاولات التي وجهت إليهـا وزارة المعارف من مصر بدعوى تيسير النحو، وما أثارته هذه المحاولات من ردود يُعَدُّ من أبرزها المنهج الذي رسمه عبد المتعال الصعيدي في حلقات متتابعة جمعها أخيراً في كتاب أسماه: النحو الجديد، وجمع فيه بالإضافة إلى محاولات وزارة المعارف محاولة الأستاذ أمين الخولي ـ وقد نشرت في كتابه مناهج تجديد ـ ومحاولة محمد عرفة، ومحاولات أخر.

وربما كانت محاولة إبراهيم أنيس في كتابه: (من أسرار اللغة) لا تقل قيمة عن غيرها من المحاولات الأخر، وإن كانت صلتها بما جاء في إحياء النحو كبيرة، أو فلنقل: الصلة بين المحاولتين تكاد تبدو واضحة في أطرها الرئيسة، وإن كانت صلة الدكتور أنيس بالمناهج اللغوية الحديثة، ومحاولته الإفادة منها في الأصوات واللهجات أجود وأقوى.

ولعل أنضج محاولة ـ بل المحاولة التي تمثل حجر الأساس في بناء المجددين في بلاد، الشام وفي مصر ـ هي تلك التي سطرها شيخ اللغويين المعاصرين الدكتور تمام حسان في كتابه: (اللغة العربية مبناها ومعناها)، فتركت هذه المحاولة ـ لما فيها من عمق الصلة بالتراث العربي القديم وقوة

الاضطلاع على المناهج المعاصرة في مظانها عند الغربيين ـ أثراً بارزاً في مؤلفات زملائه من أساتذة الجامعات فضلاً عن الطلاب في قاعة الدرس.

وقد كان أمراً طبيعياً أن يقف في وجه المجددين عدد من أنصار القديم الذين يحرصون أشد الحرص على التمسك بالمنهج القديم في عرض المادة اللغوية وبخاصة ما يتعلق بمنها بالتراكيب وما يتصل بها من قواعد تبرير الحركة الإعرابية، فقد قضوا زمناً ليس باليسير ولا بالقصير يثقفون أنفسهم بهذه الطريقة أو تلك، فإن تخلوا عنها فإن ذلك يدفع خيالهم إلى أن ينسج لهم حكاية تختلف ألوان خيوطها وتتعدد ومضمونها واحد:

(إن في ما يأتي به ربائب الخواجات!!!! ما يقطع علينا أسباب الرزق!) فيحاول كل منهم الاعتماد على مقالة منشورة في صحيفة يومية، أو في مجلة أو حتى على ما يشيع على ألسنة الناس ليتهموا من يكتب في علم اللغة بأنه جاهل أو سخيف أو مغرض أو ربيبة مستشرق أو حتى خارج على الدين مارق!!!!

وتبدو في أيامنا هذه فئة أخرى تقف على الطرف الآخر فترى في انتاج أعلام الغرب ما لا يأتيه الباطل... فيرفضون ما جاء في مؤلفات علماء العربية الأفذاذ ويقدسون ما قال به سوسير وسابير وبلومفيلد وتشومسكي وغيرهم. تناصر هذه الفئة فئة رعناء ـ ونحمد الله إنها قليلة ـ رعناء هوجاء كانت قد اضطلعت على شيء يسير مما جاء عند العرب القدماء، وعلى النزر اليسير مما جاء في مصنفات الغربيين، فأخذت تهاجم كل جديد وتجند من نفسها عدواً أرعن لا يرده عن القاء التهم مبدأ ولا يصدهم عن تلفيق التهم إيمان، وذلك كله لأن ما يجود الله به على غيرهم لم يكن قد هداهم له.

وها نحن نحاول هنا أن نقدم تحليلاً لعدد من أساليب العربية، نجمع فيه بين المبنى والمعنى، فلا نغفل الحركة الإعرابية ولا سبل تبريرها، ولكنا نحاول أن نقدم لها تبريراً نعتمد فيه على المعنى أكثر من اعتماد فكرة العامل، وإن كنّا لا نغفلها، فقد أوردنا نظرية العامل عند القدماء مستقاة من

مصنفات أعلامهم وأساطينهم، ثم أعقبناه بآراء العلماء الذين رفضوا نظرية العامل.

لقد كان منهجنا في هذه المحاولة استكمالاً لما جاء في كتابنا «في نحو اللغة وتراكيبها» وتطبيقاً للأسس الرئيسية فيه وتعديلاً لما وجدناه بحاجة إلى تعديل استناداً إلى الحد الذي نراه نافعاً للغة العربية من المنهج الوصفي الذي قدمنا له بإيجاز في صدر هذا البحث.

ولا نبالغ إذا قلنا بأن أهم المراجع التي استقينا منها مادة هذا البحث، كانت كتب نحاة العربية القدماء وأهم ما جادت به أقلام علماء اللغة في الغرب، وما توصلنا إليه من مناقشة هؤلاء العلماء في الغرب والشرق بالاتصال الشخصي.

وأود هنا أن أكتب كلمة مودة نابعة من القلب إلى نخبة نابهة من طلابي، صلتهم بالتراث تمثل جذوراً عميقة بعيدة الغور، يدرسون وينقبون ويمحصون، وأخذهم من الحديث يشير إلى إدراك بعيد الابعاد لما يأخذون وما يدعون، فاكتب إليهم كلمة مودة ضارعاً إلى الله أن ينفع بهم، فيقفوا موقف العطاء، إنهم أقلام واعدة حقاً، إلى من هم في مقام أبنائي، إلى: عاطف فضل محمد خليل، وحسين قزق، ومصطفى سعدون، وبلال فتحي سليم، والباحثات الجادات: نسرين محمد فائق، وفريال حسين حسن وميسون محمد سالم.

ولا أنسى أخي الكريم أبا حذيفة، إبراهيمساير، رئيس مجلس إدارة دار المنار للطباعة والنشر، فقد أثبت ما يشير بجلاء إلى أنه من حاملي رسالة، يسعون لرفعها لتسموا في كل مكان، يتعامل بروح العالم ـ وأنه كذلك ـ الذي يجلس في موقع التاجر، فالله أسأل أن يجعله دائماً التاجر العالم والعالم التاجر.

اللهم أنا نسألك السداد في القول والعمل

أبو معاذ

أربد ـ الأثنين ١٢ / ربيع الأول / ١٤٠٦ هـ

٢٥ / تشرين الثاني / ١٩٨٥

دليل الرموز الواردة في هذا البحث

$\Longleftarrow$ = تؤدي، أو تتحول إلى.

$\emptyset$ = رمز المجموعة الخالية.

= كلمة محذوفة من الجملة التوليدية، حذف توليدي أو تحويلي.

= Zero Morpheme

$\overset{e}{\vee}$ = عنصر توكيد.

ـد = عنصر نفي.

ض = ضمير.

م = مبتدأ

خ = خبر

ف = فعل

فا = فاعل

فا $\overset{e}{\vee}$ = فاعل مقدم لغرض التوكيد.

مف = مفعول به

مف $\overset{e}{\vee}$ = مفعول به مقدم لغرض التوكيد.

$\subset$ = تضمن.

الجملة النواة = الجملة التوليدية = الجملة الأصل = الجملة المنْتَجة.

ض = ضمير عائد للتوكيد.

ع

↑___⊤ = رأس السهم يشير إلى الكلمة التي ترتبط بها الكلمة التي صدر منها السهم.

البؤرة = الفعل في الجملة الفعلية، والمبتدأ في الجملة الاسمية.

الجملة التحويلية= الجملة التوليدية + عنصر من عناصر التحويل

= المعنى العميق.

= المعنى المقصود أو الدلالي.

.... A. .B .C= مجموعات

= تجزئة

R = رمز العلاقة.

شَ = الإطار الكلي للجملة = الاستغراق الكامل

شَ = الإطار الجزئي.

$\vdash$ = رمز الفرضيات على الشمال يؤدي النتيجة على اليمين.

$\neq$ = لا يساوي

$\cup$ = التلازم أو الاتحاد.

الباب الأول

منهج وصفي
في
التحليل اللغوي

الخليل بن أحمد وعلل النحو

«وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد ـ رحمه الله ـ سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟

فقال: «إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي، أنه علة لما عللته منه فإن اكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، وبسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة. إلا إن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فأن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها».

يقول الزجاجي: «وهذا كلام مستقيم وانصاف من الخليل رحمة الله عليه».

الايضاح في علل النحو ص ٦٥ ـ ٦٦.

ونقول: وهذا كلام عالم من علماء العربية القدماء، عسى أن يتدبره علماء العربية المحدثون، فيجدوا فيه معنى من معاني تواضع أحد أساطين العلم من السلف الصالح، جعلنا الله على دربهم.



بسم الله الرحمن الرحيم

اللغة نظام من الرموز الصوتية الاعتباطية التي يتم بواسطتها التعارف بين أفراد المجتمع»[1] وتخضع هذه الأصوات للوصف من حيث المخارج أو الحركات التي يقوم بها جهاز النطق، ومن حيث الصفات والظواهر الصوتية المصاحبة لهذه الحركات النطقية. وبهذه الصفات تتميز لغة عن أخرى[2]. وتكون هذه الأصوات في نشأتها الأولى اعتباطية في ارتباطها بغيرها لتكوين اللبنة الرئيسة في اللغة(المبنى الصرفي) أو المورفيم، فالصوت المفرد لا دلالة له في نفسه في معزل عن الأصوات الأخر التي يتحد معها لتكوين الكلمة، فالصوت «راء» في الكلمة «ركض» لا قيمة له ما لم يتحد مع بقية الأصوات في الكملة، وهو فيها ذو قيمة دلالية رئيسة إذ بغيره لا تحمل الكلمة مدلولاً عرفياً اجتماعياً يشير إلى ما تشير إليه الكلمة «ركض». ويكون اتحاد هذه الأصوات وتواليها في تشكيل صوتي [Phonological system] اعتباطياً كذلك. فلو كان المتكلم الأول قد جعل من صوت الضاد في الكلمة «ضرب»[3] في آخرها بدلاً من أولها أو لو جعل صوتاً آخر غير صوت الراء يلي صوت الضاد أو جعل بديلاً آخر لصوت الباء واطلقها للإشارة إلى معنى حدث الصفع لما كان في ذلك ضير أو فساد. ولكنا نستعمله نحن كما استعمله المستعمل الأول سابقاً. وبعد هذا الاتحاد الاعتباطي يرتبط هذا

---

(١) Block and Trager. out line of Linguistic analysis. P. 5.

(٢) وانظر: تمام حسان : اللغة بين المعيارية والوصفية ص ١١٣.

(٣) انظر: دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجاني ، ص ٩٣.

المبنى بمعناه الذي يشير إليه ارتباطاً عرفياً اجتماعياً قابلاً للانتقال في معناه، فيشير إلى معنى أصل (معجمي) وآخر مجازي أو سياقي، غير قابل للخروج على النمط الصرفي الذي استقر بفعل الاستعمال وتحددت لصيغة موازين معينة يحكم على من يخالفها إما بالخروج على عرف الأمة في لغتها، أو بالخطأ الذي يحتاج إلى تصويب، وإن كان هذا كثير الورود في الاستعمال.

يتكون معجم اللغة عادة من مجموع من الألفاظ فيها، ومما تشير إليه من دلالات أخذت حدودها من الواقع الاجتماعي العرفي لهذه الألفاظ وصيغها واشتقاقها وتصريفها. وتتكون اللغة عادة من المعاني التي نصل إليها من اتحاد هذه الألفاظ في استعمالات حقيقية أو مجازية. ويكون هذا الاتحاد في إطار يقصد به نقل معنى يحسن السكوت عليه، ويخضع لمجموعة كبيرة من القواعد والقوانين الصوتية والصرفية والمعجمية والتركيبية والدلالية، التي تعمل في آن واحد وفي إطار واحد، للوصول إلى المعنى المقصود، الذي يسمى «المعنى الوظيفي» وأصغر إطار له هو الذي يسمى «الجملة» وقد شغلت دراسة الجملة، للوصول إلى ما فيها من معنى دلالي، النحاة والمناطقة والفلاسفة وأصحاب الكلام قديماً وحديثاً. فمنهم من نهج منهجاً معيارياً اعتمد فيه على استقراء عدد من الشواهد في اللغة التي يريد دراستها ثُمَّ أخذوا بوضع القواعد والقوانين لهذه اللغة كما جاءت في ما درسوه من الشواهد، ومنهم من حاول الوصول إلى ما في أعماق نفس المتكلم وتفسير النصوص استناداً إلى ذلك، في حين ذهب قوم إلى الأخذ بظاهر النصوص للوصول إلى المعنى القريب فيها. ومنهم من شارك الفريق الأول في مرحلة من مراحل البحث، وهي جمع الشواهد والنظر فيها ورصد المتماثل منها، لوضع قاعدة نحوية تنطبق عليه وعلى ما جاء مقيساً عليه، ولكنهم اختلفوا عنهم في كيفية تناول تلك النصوص والشواهد اللغوية ودراستها، فقد انصرف الفريق الأول إلى دراسة المتماثل من الشواهد لوضع قاعدة عامة تنطبق عليها جميعها، أو على قسم كبير منها، وما جاءهم مخالفاً لتلك القواعد عدوه خارجاً على القاعدة، شاذاً، فأخذوا يقيسون ما يردهم على ما وردهم ووضعوا له قاعدة، ويعللون الكيفية التي تأتي عليها الكلمات في السياق الجملي بقواعد يقيسون

عليها ما كان في اللغة مثلها، فقادهم ذلك إلى ضرورة إيجاد مبرر لكل كيفية تكون عليها الكلمة، فكانت نظرية العامل، وكان القول بالأدوات المختصة وغير المختصة، وعمل كل منها، وكان القول بالتأويل في ما يعجز العامل عن إعطاء المبرر المقنع له، فقالوا: مفعول لفعل محذوف، وجوباً أو جوازاً، وقالوا: منصوب بأن مضمرة بعد...

وقالوا: فاعل لفعل محذوف إذا كان بعد أداة الشرط مرفوع، ﴿إذا السماء انشقت﴾[1]، ومفعول به محذوف يفسره المذكور بعده إن كان الاسم بعد إداة الشرط منصوباً مثل: إن زيداً لقيته فأكرمه.

أما الفريق الثاني، فقد أخذ يصف الظواهر اللغوية كما هي، واستنباط قاعدة مرنة تعتمد على الشواهد التي تصل إليه فارتضوا أن يتقدم الفاعل وأن يتأخر كما يتقدم المفعول به ويتأخر، وأن يلي الأداة مرة اسم ومرة فعل، من غير إسراف في اللجوء إلى القياس والتعليل أو التأويل، وربما كان دي سوسير من أوائل الباحثين المحدثين الذين وجهوا البحث نحو محاولة وصف الظواهر اللغوية في زمان معين ومكان معين، ذلك بعد أن كان ماثيسيوس قد وجه اهتمام الباحثين له ولكنه لم يضع فيه ما يمكن أن يعد وجهة نظر أو نظرية تعتمد في التحليل اللغوي. فأراد سوسير أن تدرس ظاهرة لغوية معيّنة في بيئة زمنية ومكانية محددة. إذ إن الانصراف عن أي من نقطتي التحديد هاتين يبعد الباحث عن الدقة في النتائج لأنها تقوم على أسس ليست قوية. فلو حصل اختلاط بين عدد من القبائل، فإن ذلك يعني دراسة ظاهرة مختلطة متشعبة وليست ظاهرة واحدة نقية. ولو حصل خلط زماني لأدى ذلك إلى دراسة ظاهرة معينة بصرف النظر عما يجري عليها من تطور.

ولما كنا ندرس الظواهر اللغوية في اللغة العربية، الظواهر التي وصلت إلينا عن العرب القدماء، مختلطة زماناً ومكاناً. فقد وصلتنا الشواهد اللغوية عن العرب من قيس واسد وتميم وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ومن

---

(١) الإنشقاق: ١.

مجهولين لا يعرف إلى أي القبائل ينتمون، ووصلتنا الشواهد مختلطة من الجاهلية وصدر الإسلام والعصر الأموي وبعض من عاشوا في عصر بني العباس، لما كانت الشواهد التي ندرسها مختلطة كما ذكرنا، فأنه ليس من المهام اليسيرة أن يقوم باحث بتنقيتها زماناً أو مكاناً، وعليه أن يتجه لدراستها كما هي، وأن يصف كيف ترد في العربية، وأن يربطها بالمعنى من غير اسراف في تعليل أو تأويل أو قياس.

لذا فإننا نوجه هذه الدراسة لدراسة اللغة العربية ـ أو لدراسة قسم منها، يمكن أن يكون منهجاً لدراسة بقية ما فيها من أساليب بصرف النظر عن العامل والتعليل والتأويل. فنعتمد في المنهج الوصفي على النظر إلى المكونات الرئيسة في الجملة على أنها مبانٍ صرفية تجسد أبواباً نحوية رئيسة في ذهن المتكلم، وأما المكونات الفروع في الجملة فإنها تمثل أبواباً نحوية فروع جاءت لإضافة معنى معين على الجملة. وإن لكل المكونات الرئيسة موقعاً أصلاً في الجملة يمكن أن يتحول عنه لمعنى في ذهن المتكلم. وقد يكون الوصول إلى الغرض الذي يريده المتكلم عن طريق أحد العناصر الرئيسة في الجملة، أو التغيير في تنغيمها، أو عن طريق الحركة الإعرابية[1].

ويقتضي المنهج الوصفي ـ في ما نراه ـ أن ننظر إلى الحركة الإعرابية المذكورة على أواخر الكلم في الجملة، فنصفها ونبين دورها في المعنى والمبنى. أما ما لا يذكر منها في موقع معين لسبب معين فلا حاجة بالبحث ولا بالباحث ولا بالمتكلم ولا بالسامع له. نقول مثلاً: أكرم المعلم التلميذ. فلا نستطيع معرفة من قام بالحدث، ولا من وقع له الحدث، إلا بوضع الحركة الإعرابية، إذ بوضعها يمكن أن يقدّم المتكلم الفاعل على المفعول أو يؤخره دون لبس في المعنى، فتكون الحركة الإعرابية ذات قيمة دلالية بغيرها لا يستقيم المعنى.

ونقول : علي مجتهد

محمد رسول

---

(١) فصلنا ذلك في الفصل الثالث من كتابنا «في نحو اللغة وتراكيبها».

ثم ندخل عليها أحد النواسخ، فتصبح:

كان علي مجتهداً
إن محمداً رسول

فلا يكون للحركة الإعرابية دور في المعنى، ولكنها ذات دور رئيس في مبنى الجملة، عندئذ تكون حركة اقتضاء لكان، على الخبر في الجملة الأولى، وحركة اقتضاء على المبتدأ في الثانية ـ دون أن يتغير واقعها مسنداً أو مسنداً إليه. فـ (علي) هو المسند إليه و(مجتهداً) هو المسند في الجملة الأولى، و(محمداً) هو المسند إليه و(رسول) هو المسند في الجملة الثانية. وما تغيير أسماء هذه الألفاظ في الجمل ذاتها إلى اسم كان وخبرها، واسم إنّ وخبرها، إلّا انصراف إلى المبنى على حساب المعنى. وإلى المعيار من غير اهتمام بالوصف. إذ إن الجملة أصلاً للاخبار، فدخلت عليها (كان) في الأولى لتنقل الخبر إلى الزمن الماضي، الذي يفهم منها ضمناً نفيه عنه في الحال. أما في الثانية فقد نقلت الجملة إلى درجة من درجات التوكيد بإنّ. ونقول:

هذا مجتهد
كان هذا مجتهداً
إنّ هذا مجتهد

فلا تظهر حركة إعرابية على (هذا)، ولكنا نعمد إلى تقديرها خضوعاً للقوانين المعيارية التي تنص على إن المبتدأ يكون مرفوعاً وعلامة الرفع الضمة في المفرد، ولما لم تظهر عليه هذه العلامة قدرت تحقيقاً للقاعدة. وهكذا في الكلمة ذاتها بعد (إنّ) وجب إن تنصب وعلامة النصب في المفرد هي الفتحة. فقدرت اللفظة (هذا) في محل نصب. ونقول:

إن تدرسْ تنجحْ

فتظهر السكون على آخر الفعلين (فعل الشرط وجواب الشرط) ونقول:

إن تدرسْ فأنت ناجح

فتظهر الحركة الإعرابية على الفعل ولا تظهر على الجملة الاسمية التي يقدر أنها وقعت موقع الجواب في الجملة السابقة.

ومما هو واضح من الأمثلة السابقة، أن الحركة الإعرابية تكون ذات أثر واضح في المعنى ولها وجود حسي في المبنى، وهذا النوع من الحركات لا بد من الأخذ به وعدّه ركناً من أركان اللغة العربية بغيره لا تستقيم[1].

وتكون ذات وجود حسي في الجملة ولكنها لا تحمل قيمة دلالية، وهذه يجب الأخذ بها وعدّها من أركان سلامة المبنى قياساً على ما جاء في

---

(١) أشاع بعض أنصاف المتعلمين من المتسلقين الذين لا يتورعون عن نهش أعراض الناس للوصول إلى عرض رخيص، وعرض دنيوي حقير، أننا ننادي بالتخلص من الحركة الإعرابية في اللغة العربية، وأنا على يقين أنهم رأوا أننا عقدنا فصلاً كاملاً للحركة الإعرابية وقيمتها الدلالية في كتابنا «في نحو اللغة وتراكيبها» ولكن عمى البصيرة دفعهم إلى ما يترتب عليه ما يظن بأنه عمى البصر، وصدق رب العز إذ يقول:

﴿فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور﴾.

فهذه قضية بالنسبة لنا تتصل بعقيدتنا التي لا نفخر في هذه الدنيا بشيء فخرنا عند تحقيق جزء يسير جداً منها فضلاً عن الحفاظ على كتاب الله ولغة التنزيل، ولكن سيزول عجبنا وعجب القارىء إن علمنا أن هذا النفر المتسلق قد عَدّ كبار العلماء من السلف الصالح كابن تيمية ومن هم في مستواه عدّهم من عصابة «المافيا» «من الكافرين»!!! وعد (الوهابية) رديفاً للبهائية!!!.

ولمزيد من التفصيل في القيمة الدلالية للحركة الإعرابية أرجع إلى مؤلفنا «في نحو اللغة وتراكيبها» الفصل الثالث، ونرى أن نقتبس شيئاً يسيراً مما أثبتناه هناك: «... فالحركة الإعرابية في اللغة العربية ظاهرة موجودة على أواخر كلماتها في تراكيبها، وفي أقدم النصوص المعروفة فيها، وكان لهذه الحركات معان في نفس العربي المتحدث العربية على سجيته، ولم ينقل عنه شيء من أسماء العلل التي جاء بها النحاة فيما بعد لاغراض تعليمية في بداية الأمر» ص ١٥٠.

ونقول في ص ١٥٤: «... فالحركة الإعرابية موجودة في اللغة، وما كان عمل النحاة إلا محاولة لتبرير هذه الحركات، وليس كما يزعم بعض الباحثين من أن الحركات كانت من وضع النحاة».

وجاء ص ١٥٥: «... الحركات الإعرابية موجودة في اللغة العربية فونيمات أصيلة فيها، ينطق بها العربي ليفيد معنى معيناً، ثم يغيرها ليفيد الفونيم الجديد معنى جديداً، وليس كما يرى بعض الباحثين...، فقد كان عمل النحاة الأول وضع وصف هذه الحركات وكيف تنطق بها العرب».

لغة لسان العرب، ولا يجوز اسقاطها، إذ إن اسقاطها يعد مخالفة لركن رئيس من أركان المنهج الوصفي، وهو القياس اللغوي، أي القياس على ما جاء عن أصحاب الفطرة اللغوية السليمة.

وغالباً ما يكون هذا النوع من الحركات، حركات اقتضاء لكلمات تدخل على الجملة التوليدية، كما في النواسخ (ما يسمى بالأفعال والحروف) وأفعال المقاربة والشروع والرجاء، والجوازم، وغيرها من عناصر التحويل بالزيادة[1].

أما النوع الثالث من الحركة الإعرابية، وهو الذي لا وجود له في الواقع الحسي للجملة، فإن القول به ضرب من الترف الفكري واسراف في مجاراة القواعد والقوانين المعيارية، وانصراف عن تحقيق المعنى إلى شيء لا يفيد منه المبنى شيئاً.

ويقتضي المنهج الوصفي ـ فيما نرىٰ ـ أن ننظر إلى الجملة المنطوقة على أنها المادة المحسوسة أو المجسدة لفكرة في الذهن، ولما لم يكن من اليسير وصف الفكرة في الذهن، فإننا نرىٰ أن نصفها من الجملة المنطوقة بوصف ما يجري في الدوال للتعبير عما يراد أن تكون عليه المدلولات، والدال والمدلول يكونان في جملة أصل وأخرىٰ فرع، وقد تكون الجملة الأصل جملة فرع في النموذج اللغوي المراد تحليله. ولنصل إلى دقة في الوصف (وصف المعنى)، نرىٰ إن الجملة لها بنية رئيسة نسميها الجملة النواة أو التوليدية، ولها معنى معين ولها أطر معينة، فإذا ما جرىٰ عليها تغيير، ويكون التغيير بأحد عناصر التحويل، أو بأكثر من عنصر، وكل تحويل لا بد أن يكون له دور في المعنى. فإن كانت الجملة التوليدية ترتبط بالبنية السطحية، وهذه ترتبط بالمعنى القريب وتخضع لقواعد الأطر الرئيسة في البناء الجملي، أو في بناء الجملة، والتي نسميها قواعد التوليد، فإن الجملة بعد أن يدخلها

---

(١) سنفصل القول فيه بعد قليل، ولمزيد من التفصيل انظر الفصل الثالث من كتابنا «في نحو اللغة وتراكيبها».

عنصر من التحويل تصبح جملة تحويلية، وترتبط بالبنية العميقة، وهذه ترتبط بالمعنى الذي يود المتكلم أن يصرف بناء الجملة له، وتخضع لقواعد التحويل وقواعد التحويل، تبرز فيها بدرجة رئيسة وصف الحركة الإعرابية ذات المعنى وذات الاقتضاء، طبقاً لما يسمى بالقياس اللغوي، وهو القياس على ما جاء عن العرب لتأخذ الجملة اسمها من الوضع الأصل الذي يجب أن تكون عليه اسمية أو فعلية، ليتسنى رصد ما يجري فيها من تحويلات بتقديم أو تأخير أو زيادة أو حذف. . . تتصل بالمعنى[1].

---

(١) أشاع بعض أنصاف المتعلمين ممن لا يزيد علمهم على مجموعة من الشتائم، وممن نسأل الله أن يرد عليهم صوابهم، أننا ننتقد في كتابنا «في نحو اللغة وتراكيبها» نظرية تشومسكي ونهاجمها ولكننا عند التطبيق نتبع خطوات تشومسكي لنسير عليها حرفاً حرفاً وكلمة كلمة. ولم نأت بكلمة واحدة تختلف عن تشومسكي. فلا غرابة في هذا أن عرفنا أنه يصدر عن جهلاء بما يقوله تشومسك وبما نقوله نحن. ولا نعني بذلك أن من لا يعرف هذا وذاك جاهل، ومعاذ الله أن يكون منا ما يشير إلى شيء من هذا، ولكن الجهل يمكن في أن يتصدر المرء للحديث أو قل للتدريس واعطاء الرأي!!!!!! في شيء يجهله تماماً، ولم تكن له معرفة بشيء من آراء العالم الأمريكي إلا ما كتبناه في الفصل الثاني من كتابنا المذكور!!!!.

وترى هنا أن نبيّن قسماً رئيساً من الفرق بين وجهتي نظرنا وأن كنا نتفق على أننا نكتب آراء تحتمل الخطأ كما تحتمل الصواب، وما الكمال إلا لله الواحد الأحد.

ونرى إن من المفيد أن نضع هنا ما كنّا قد ابتناه في كتابنا تحت عنوان ومصطلحات لا بد من توضيحها؛ لنبين الفرق بين ما نراه وما يراه تشومسكي، وإن كنّا قد أفدنا مما قاله هذا العالم الأمريكي، وقد سطرنا اعترافنا بذلك في مكانه، ولكن أنى لمفلت من الأسوار، علمه الشتائم، وطبعه العدوان، وخلقه نهش إعراض الناس، وديدنه الغرور والتغرير، وقُوتُه التبجح. . . . . أنى له أن يفهم هذا؟!!!!! أنى له أن يفهم هذا وعلمه لا يزيد على كلام (مهوش) جمعه من مقالات لا صلة لها بالتخصص كما يصرحون هم أنفسهم بذلك؟! وها نحن نبين شيئاً مما بيننا من فروق:

فروق وتوضيح

بيّنا فيما سبق ما نقصده بالجملة التوليدية أو النواة أو المُنْتِجَة، وقلنا: بأنها الحدّ الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وبيّنا الأطر الرئيسة للجملة النواة، والمعنى الرئيس الذي تنتظم له الكلمات في جملة نواة، اسمية أو فعلية، وفصّلنا القول في أن أي تغير في الجملة النواة يحول الجملة إلى جملة تحويلية، وبيّنا عناصر التحويل التي تدخل الجملة فتؤدي إلى تحويل في المبنى يتفق مع التحويل في المعنى الذهني، وفصلنا القول في =

* كل عنصر، وفي تداخل العناصر وتعاونها للوصول إلى المعنى الدلالي الذي تفيده الجملة، ويختلف هذا المعنى باختلاف التركيب، وقلنا بأننا نرى في وضع هذا المعيار القائم على الوصف ما يجنبنا البحث عن قصد المتكلم الذي يعده تشومسكي نقطة رئيسة في نظريته ـ كما أوضحناه في موضعه ـ فيرى تشومسكي أن على السامع أن يجتهد للوصول الى حدس المتكلم الذي يُعد ركناً أساساً في الوصول إلى المعنى الدلالي للجملة، في حين إننا إذا وضعنا معياراً نبين فيه تحول المعنى من جملة إلى أخرى مأخوذاً من اللغة وقياساً على ما جاء فيها على ألسنة المتحدثين بها سليقة، فإن ذلك سيغني عن البحث عن حدس المتكلم الذي ليس من اليسير الوصول إليه إن لم يكن من المستحيل، وقد عمل سابير E. Sapir جاهداً لتقنين الطرق أو تقعيدها للوصول إلى ما في ذهن المتكلم، ولكنه لم يتمكن من ذلك، وكانت هذه النقطة بخاصة من أهم ما ثار عليه زميله بلومفيلد L. Bloomfield، مبيناً أن البحث عما في نفس المتكلم يزج بالباحث في كثير من قضايا علم النفس التي لا تفيد البحث اللغوي، بل تبعده كثيراً عن الوصول إلى المعنى الكامن في الجملة، والذي يمكن أن يؤخذ منها اعتماداً على ما فيها من أصوات ومبانٍ صرفية تنتظم في تراكيب نحوية، ونرى بعد ذلك أن علينا أن نوضح ارتباط كل من الجملة التوليدية والتحويلية بالمعنى الدلالي، أو أن نبين المعنى الذي يكون في كل منهما، وصلته بالصورة الذهنية الكامنة في ذهن المتكلم.

ترتبط الجملة التوليدية بالصورة الذهنية الأولى للمعنى الذي يرمي إليه المتكلم أو يقصده، فيعبر عنها بجملة يمكن أن تدرج في أحد الأطر الرئيسة للجملة التوليدية ـ التي أوضحناها سابقاً ـ وتكون جملة خبرية بسيطة لا تركيز فيها على شيء وإنما يهدف منها المتكلم أن ينقل خبراً يوصله إلى السامع، وبذا فإن الجملة النواة ترتبط بها البنية البسيطة للفكرة، ودعنا نسمي هذه خلافاً لما قصده تشومسكي «البنية السطحية S. S. Surface Structure» ولا يقصد بالسطحية التركيب الظاهر أو الوجه المنطوق من الجملة، بل هو تعبير نقصد به قرب المعنى وعدم دخوله في التركيب الجملي الذي يشير إلى معنى محوّل من المعنى اليسير، أو إلى المعنى المركب، وفي هذا نقطة اختلاف جذري عما يذهب إليه تشومسكي، فالجمل:

علي مجتهد

محمد رسول

يجتهد علي

بلّغ محمد رسالته

جمل توليدية تحمل خبراً أو معنى قريباً .S.S، ولكنها أن دخلها عنصر من عناصر التحويل، فإنها تتحول في مبناها إلى جملة تحويلية وفي معناها إلى معنى آخر غير المعنى الذي كان لها سابقاً بزيادة عليه أو حذف منه أو . . . . . فنقول:

إن علياً لمجتهد

والله إن علياً لمجتهد.

محمد الرسول.

= علي يجتهد.
. . . . . الخ

فتقل المعنى إلى معنى مركب هو التوكيد في جزء من أجزاء الجملة أو فيها كلها، وهكذا يجب أن يفهمها السامع، فلو سمع السامع مثلاً: علي يجتهد، فإنه يدرك أن المتكلم يقصد بتقديم الفاعل عناية واهتماماً به، وأن لم يكن المتكلم يرمي إلى ذلك، فإنه قد اختار ترتيباً كان ينبغي أن يختار غيره، وهكذا لو نطق أحد الجمل في المجموعة الأولى (التوليدية أو النواة أو المنتجة) بنغمة صوتية صاعدة فأنه قد نقل الجملة إلى الاستفهام أو الإنكار أو. . . . ، وهذا ما يجب أن يفهمه السامع، فإن ذلك من شأنه أن يقنن المعاني ويضعها في قوالب يتقنها المتكلم ولا يضل في طريق الوصول إليها السامعْ، ولا نحتاج معها إلى البحث عن حدس المتكلم intuition، ويكون المعنى التحويلي الجديد الذي تضمه الجملة التحويلية هو المعنى العميق، ونقصد بالمعنى العميق D. S. Deep Structureالمعنى الذي يرمي إليه المتكلم ويهدف الوصول إليه أو يهدف توصيله إلى السامع بعبارات يحاول أن يرتب كلماتها من جديد، أو أن يحذف منها، أو أن يزيد عليها أو أن يغير في الحركات الأصل التي كانت لها، أو أن ينطقها بنغمة صوتية جديدة تفيد المعنى الجديد. ومما هو جدير بالذكر أن الجملة التوليدية المتضمنة S.S. تخضع لقواعد وقوانين النحو التوليدي التي هي علامات سلامة البنية الشكلية، فإن قال القائل:

أحضر الولدين الكتابان

فإن هذه ليست بجملة؛ لأنها لا تراعي قواعد سلامة البنية الشكلية في اللغة العربية، وربما كان ما جاء به ابن مضاء القرطبي في قبول العلل الأول تعليل سليم مقبول لما يقبل من الحركة الإعرابية ودورها في سلامة البنية الشكلية. فإن كانت الجملة سليمة في مبناها، فإنها يجب أن تمر بمنطقة القياس اللغوي، ونقصد به أن يكون للجملة بعد التحويل نظير فيما نطقت به العرب، فلو قال قائل:

بلّغ محمد الرسالة

لكانت جملة توليدية تحمل معنى يقصد بها الإخبار عنه، ولكن إذا غير المتكلم ترتيب الكلمات هكذا:

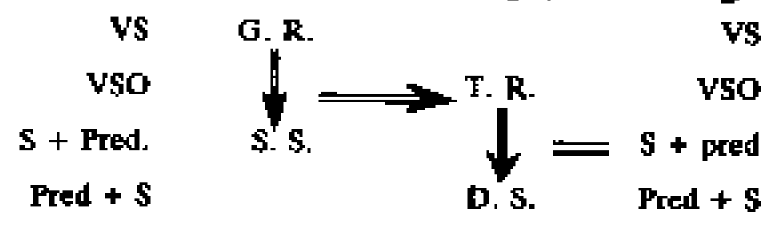
أ) محمد بلغ الرسالة.
ب) بلغ الرسالة محمد.
جـ) الرسالة بلغ محمد.
د) محمد الرسالة بلغ.

فإن لكل معناها العميق الذي في نفس المتكلم ويفهمه السامع، أما الجملة الأخيرة (د) فعلى الرغم من أن السامع يدرك أن فيها معنى، إلا أنها لا تعد جملة لأنها لا تحقق القياس اللغوي، فترد لأنه لم يرد في لسان العرب ما يمكن أن يقاس عليه هذا الترتيب ـ إلاّ =

= قياساً على عمل اسم الفاعل ـ أما إن جاز الترتيب كما في الأمثلة (أ، ب، جـ) فإن الجملة تخرج من منطقة النحو التوليدي وقواعده Générative Rules لتدخل في منطقة النحو التحويلي Transformational Rules الذي له قواعده وقوانينه ومعناه، ونمثل: هذه الدورة كما يلي:

بلغ محمد الرسالة		محمد بلغ الرسالة
G. R. ⊃ S. S. ⟶	⟶	T. R. ⊃ D. S.
الإخبار ⊃ VOS ⟹	⟶	التوكيد ⊃ OVS
محمد الرسالة بلغ ⟹	×	×

فيبقى اسم الجملة بعد التحويل كما كان قبله، ولكن كلمة التحويل تشير إلى أن معنى جديداً قد انتقلت إليه، ويبقى الاسم أو الوصف الذي أعطي لكل كلمة في تركيبها التوليدي هو ذاته في تركيبها التحويلي، وهنا تبرزقيمة المعنى في التحويل، فكل تحويل يكون لمعنى، فالجملة: الرسالةَ بلّغ محمدٌ تكون فيها كلمة الرسالة هي المفعول به المقدم لغرض التوكيد والعناية. وفي الجملة: محمد بلغ الرسالة، تكون كلمة محمد هي الفاعل ولكنه مقدّم لغرض التوكيد، وفي كل منهما معنى عميق تضمنته جملة تحويلية فعلية. وبذا تكون البنية السطحية .S. S هي البنية التي تكون في الجملة النواة التي تضبطها القوانين والقواعد التي تتحكم في نظم الكلمات الرئيسة الظاهرة في تلك الجملة .G. R، أما البنية العميقة D. S. فهو المعنى الذي تتضمنه الجملة التحويلية الخاضعة لقواعد النحو التحويلي .T. R والتي تهدف تحقيق المعنى المراد التحول إليه أو التركيز على جانب من جوانبه ممثلاً في مبنى صرفي من مباني الجملة، وما لم تكن هناك حاجة للتغير في مواقع الحكم أو المباني الصرفية لأمر يتعلق بالمعنى، فإن المستويين يتطابقان،



فإن كانت تلك هي الحالة، فإن في الجملة عدداً من الكلمات، تعد الأركان الرئيسة فيها، وعليها تقوم قواعد بناء الجملة في الأصل، تلحق بها بقية كلمات الجملة، فتأخذ مواقعها في ضوء قواعد النحو التحويلي[٢]، وقد يسأل سائل عن الأسس التي نعتمدها في الحكم بأن ما نسميه تركيب الجملة التوليدية هو الأصل وأن الجملة التحويلية هي جملة ناتجة، فنقول بأن النحاة العرب القدماء قد وضعوا الجملة العربية في قسمين: إسمية وهي التي تبدأ باسم مرفوع =

(١) وانظر: N. Chomsky, Aspects of theory of syntax, M. I. T. Press, 1978, PP. 10, 16 - 188, 139.

(٢) وانظر: J. F. Staal, Word order in sanskrit and Universal grammar, Holand, FF. 1967, P. 8.

= أو بما يقوم مقامه، وفعلية وهي التي تبدأ بفعل، ويكون ترتيب كلمات الجملة في هذين القسمين غالباً مطابقاً للنظامين VSO, SVO على حد سواء، وهنا يأتي سؤال آخر. أي النظامين إذاً يحقق البنية التحتية، وأيها يمثل البنية السطحية؟ للإجابة، لا بد من اتباع طريقة الإحصاء لجمع عدد كبير من الجمل، وهذه هي الخطوة الأولى في الدراسات اللغوية، والتي تقوم على إحصاء الشواهد من أفواه الناطقين باللغة (أو من كتب التراث في حالتنا هذه)، ثم تكون الخطوة الثانية بدراسة المناسبات التي قيلت فيها الشواهد والتراكيب اللغوية لبيان الغرض المقصود من كل تركيب، ثم وصف الكيفية التي انتظمت عليها المباني الصرفية في التراكيب لتحقق ذاك الغرض، ومن ثم تأتي المرحلة الثالثة من الدراسة وهي المقابلة بين نظامي التركيب الواحد SVO, VSO، اللذين يشيران إلى المعنى ذاته مع الإشارة إلى الاختلاف في درجة التوكيد أو الإفصاح أو الاهتمام أو العناية. . . ، وأخيراً تأتي مرحلة إستنباط القواعد النحوية والقوانين اللغوية التي يتم في ضوئها ترتيب الكلمات في كل تركيب لتحقيق المعنى المقصود، فالجمل التي تشير إلى تغير في ترتيب الكلمات لتغير في المعنى هي التراكيب التي تمثل البنية التحتية أو العميقة D. S.، فتطرح منها مجموعة القواعد النحوية والقوانين اللغوية التي تمت الجملة الأولى في ضوئها G. R.ثم تتم ملاحظة ما يطرأ على هذه الجمل من تغيير في مواقع كلماتها وما يلحق بها من حذف أو إضافة. . . فتوصف كل حالة وصفاً دقيقاً، ثم تتم دراسة هذا الوصف لرصد مجموعة قواعد وقوانين النحو التحويلي[1] T. R.

يرى تشومسكي أن الركن الرئيسي الذي يجب أن تحققه النظرية اللغوية عند البحث في البنية التحتية هو تحديد الغرض (حدس المتكلم) من التركيب اللغوي وإظهاره من العلاقات النحوية القائمة بين الأبواب النحوية التي تنتمي إليها كلمات التركيب[2]، ولذا فإن القول بأن اللغة العربية تسير في بناء تراكيبها الأصل على النظام SVO يبتعد بدراستها عن المنهج الوصفي القائم على تتبع المعنى ووصف الكيفية التي تنتظم عليها المباني الصرفية للتعبير عن ذاك المعنى، وينحو بها نحو التحليل القائم على:

S ? → = (S) NP + Pred.

ولا مبرر لهذا التحليل إلا الوصف الظاهر السريع لكثير من الجمل شائعة الاستعمال في العربية المعاصرة: علي قدم من المدرسة، محمد سافر أمس، خالد قابلني في السوق. . . .، فيكون تحليلها كما يلي:

SVO = S(NP) + Pred (VP)

وهذا يقتضي البحث عن مجموعة من القواعد التحويلية التي يتم في ضوئها نقل الفعل =

(١) انظر J. Greenberg, Some Universals of Grammar With Particular reference to the order of Meaning ful elements, P. 180 FF.

(٢) انظر N. Chomsky, Aspects of theory of Syntax, p. 30 ff., 54 — 55 .

= الرئيس في الجملة (بؤرتها). . ونقل الإسم المتقدم فيها، إلى موقع آخر للوصول إلى المعنى المراد، وبإعادة هذين الركنين الرئيسين إلى موقعيها الأصل في الجملة، فإن المعنى يبدو أقل توكيداً في ذلك الركن منه في الجمل في تركيبها الحالي. ويبدو كذلك أن مجموعة القواعد التحويلية التي تلزم في هذا التحليل تشملها قواعد التحليل الأول VSO، وتبقى بحاجة دائمة إليها، فيكون تحليل الجملة التالية مثلاً:

محمد بلغ رسالة

SOV = S(NP) + V (VP) ⊃ V + S (Pron.) + o

في حين يكون تحليل الجملة ذاتها طبقاً للمنهج الأول كما يلي:

VSO = VP ⊃ NV + O

ولو افترضنا منهجاً ثالثاً لتحليل مثل هذه الجملة كما يلي[1]:

? ⟶ = VP + NP

لكان تحليل الجملة في ضوئه كما يلي:

? → = VP (VS) + NP (O)

وهذا يعني أنها تسير طبقاً للمنهج الثالث المذكور سابقاً، توضحه بالرسم التالي:

? ⟶ = _ + V _ + O (S)

وهذا يقتضي مجموعة كبيرة من القواعد والقوانين التحويلية التي يتم طبقاً لها نقل S من موقعه ليفصل بين الركنين الرئيسين المتبقين في الجملة V, O، ولكن هذا المنهج وأن بدا فيه الاعتماد على المنهج الوصفي، إلا أنه يبقى قاصراً عن الوصول إلى البنية العميقة للتركيب إلا باستخدام مجموعة معقدة من قواعد التحويل لا تزيد البحث والباحث إلا بعداً عن اليسر في الوصول إلى المعنى.

ولنرى البنية العميقة وارتباطها بالجملة التحويلية، والبنية السطحية وارتباطها بالجملة النواة أو التوليدية، ننظر في الجمل التالية:

١/أ ـ جاء علي VS

ب ـ مات علي VS

جـ ـ قابل علي خالداً VSO

٢/أ ـ علي حضر SV [S (Pron)] (e)

ب ـ زيد مات SV [S (Pron)] (e)

جـ ـ علي قابل خالداً SV [S + (Pron) + o] (e)

(١) وانظر ـ F. Anshen and P. Schreiber ,za focustransformation of modern Arabic language,1968, pp.44,292 - 97, 793 .

فإن الجملة (٢/أ، ب، ج) طبقاً لمنهج أهل البصرة تكون من الجمل الفعلية، لأنها تبدأ باسم مرفوع، فالاسم في أولها مبتدأ والجملة بعده خبره، ومرتبطة به وجوباً برابط يعود عليه وهو الضمير المستتر، وقد وضعناه بين قوسين (Pron)، ويعرب فاعلاً للفعل، الفعل الذي هو في حقيقة الأمر موضع الحدث الذي قام به الإسم المتقدم[1] كما هو الحال في (١/أ، ب، ج) وإنما كان التقديم لأمر يتعلق بتوكيد جزء من أجزاء الجملة، يقول ابن يعيش: (. . . . وذلك نحو قام زيد وسيقوم زيد، وهل يقوم زيد، فزيد في جميع هذه الصور فاعل من حيث إن الفعل مسند إليه ومقدم عليه، سواء فعل أو لم يفعل، ويؤيِّد أعراضهم عن المعنى عندك وضوحاً أنك لو قدمت الفاعل فقلت: زيد قام، لم يبق عندك فاعلاً وإنما يكون مبتدأ أو خبراً معرضاً للعوامل اللفظية[2]،فإذا تابعنا التحليل في ضوء هذا النظام فإننا سنجد أن النظام اللغوي الذي جاءت عليه الجمل (٢/أ، ب، جـ) هو SVO، وبذا فإن الجملة مكونة من جملتين: إسمية، مكونة من مبتدأ وخبر، وفعلية مكونة من فعل وفاعل مقدّر ومفعول به. وهذا التحليل SVOهو وصف التركيب المنتج أو التوليدي الذي يضم المعنى الأول للصورة الذهنية عن المتكلم Surface Structure ليس غير، في حين أدرك النحاة القدماء، معظمهم، البنية العميقة والتحول في المعنى الذي يتم له التحول في المبنى، Deep Structure، يقول الجرجاني: «لا يتصور أن تعرف للفظ موضوعاً من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيباً ونظماً، وإنك تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك[3]»، فيكون ترتيب الكلمات في تركيب جملي معين بطريقة معينة ليحقق معنى يريده المتكلم، وهكذا يجب أن يفهمه السامع، فيقدم ويؤخر مباني التركيب ليصل إلى ما يريده من معنى! ويقول رايت Wirght: إن الفرق بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية في اللغة العربية، هو أن الأولى تصف حدثاً، أما الثانية فتصف شخصاً أو شيئاً، ويكون ترتيب الكلمات فيها بطريقة تحقق ذلك، إلا إذا كانت هناك رغبة في تأكيد قسم من أقسام الجملة، فإن هذا يكفي لأن يكون سبباً للتغيير في مواقع الكلم[4]»، وبذا تبقى الجملة جملة واحدة تضم معنى يختلف في أهمية أجزائه وتوكيدها عما كان عليه قبل هذا التقديم.

وإذا أعدنا دراسة الجملتين (١/أ، جـ) تبين أنهما تنطبقان على المنهج الأصل VS، وتحققان المعنى الذي يرمي إليه المتكلم من التظم بين الفعل (جاء) والاسم (علي). وبين الفعل (قابل) والاسمين (علي، خالداً)، فانطبقتا بذلك على قواعد الجملة التوليدية .G. R، أو أن قواعد التوليد هي التي استعملت لبناء كل من الجملتين للتعبير عن المعنى القريب أو البنية

(١) وانظر S. Smith and D. Wilson, Modern linguistics, the result of chomsky's revolution, Indiana Univ. Press 1979, p. 101 ff .

(٢) شرح المفصل ٧٤/١.

(٣) دلائل الإعجاز : ص ٩٣.

(٤) W. Wright, A grammar of the Arabic Language, 3rd ed. Cambridge University Press, Vol. 2, p. 25 -

السطحية .S.S ولكنها في (٢/أ، جـ) تحولتا إلى SVOباستعمال قوانين النحو التحويلي .T.Rتتضمن معنى جديداً .D.S بتقديم الفاعل على الفعل أو بتقديم الجزء الذي يراد العناية به، وإذا احتاج المتكلم إلى مزيد من التوكيد وضع بعد الفعل ضميراً يعود على الاسم المتقدم يزيده عناية وتوكيداً، ويعرب توكيداً لفظياً، بصرف النظر عن القول بأن الظاهر لا يؤكد بمضمر أو العكس[١]. ويكون تحليل الجملة:

$$SVO \Longrightarrow S(NP) + V(VP) \supset V + NP(Pron) + O(NP) \Longrightarrow$$

$$\left[S + \left[pred. \supset \left[V + Pron + O\right]\right]\right]$$

في حين إن تحليل الجملة في ضوء منهج أهل الكوفة يتفق مع وجهة النظر اللغوية المعاصرة كما يلي:

$$VSO \Longrightarrow SVO \left\{ \begin{array}{l} S + V + O \\ Agent + V + O \end{array} \right\}$$

فالاسم المتقدم هو فاعل الفعل الذي يليه، ولكنه قد قدم لغرض في المعنى، فهو فاعل مقدم في جملة تحويلية فعلية.

ويمكن أن يرتبط التقديم بعنصر تحويلي آخر، هو النغمة الصوتية، فنقول: طائر يتكلم؟! $VS \Longrightarrow SV$

عدوك يحترمك ؟ $VSO \Longrightarrow SVO$

فالتركيبان في أصلها التوليدي: يتكلم طائر، يحترم عدوك إياك، ولكن موضع الدهشة والعجب لا يظهر في هذا النوع من التركيب فيجري تحويل في الجملتين بتقديم موضع العجب والدهشة، ثم تنطق كل جملة بالنغمة الصوتية التي تحقق انتقال الخبر إلى الدهشة، بنغمة صوتية صاعدة بعد أن كانت تنطق بنغمة صوتية مستوية، وقد عبّر النحاة عن النغمة الصوتية الصاعدة في مثل هذين المثالين بأنها من الاستفهام محذوف الأداة، والتقدير عندهم: أطائر يتكلم؟! أعدوك يحترمك؟!، ولا ريب، إن المعنى التحويلي العميق مع ما في الجملتين من الترتيب والنغمة الصوتية واضح يختلف عن المعنى القريب في الجملتين التوليديتين.

وأما أغراض التحويل فإبراز المعاني المتعددة المتباينة التي تؤديها اللغة بتراكيبها المختلفة، التوكيد والنفي والإخبار والتوسيع، والإيجاز للفصاحة والبلاغة،... الخ، بصرف النظر عن تماثل عناصر الزيادة في الأثر الإعرابي الذي تتركه على الكلمات التي تليها، فيمكن أن يجمع في النفي مثلاً كل الطرق التي تؤدي معنى النفي ولا أثر للحركة فيها في المعنى وهكذا في التوكيد وغيرهما، وينظر إلى الحركة الإعرابية على أنها حركة إقتضاء لهذه الأداة أو تلك مع الاهتمام بالمعنى الذي يريده المتكلم بإدخال هذه الأدوات في الجمل، وكذا المعنى الذي يفهمه السامع عند سماع الجمل التي فيها هذه العناصر.

(١) أنظر شرح المفصل ٤٢/٣، ٩٩، ٧٤/١.

وإن كنا نرتضي الانصراف عن الخوض في البحث الطويل الذي قام به النحاة العرب القدماء للتفريق بين الجملة والقول والكلام[1] إلى البحث في الجملة بحثاً وصفياً انطلاقاً من التعريف الذي نرتضيه ونأخذه عن ابن يعيش مع تعديل يسير، بأنها الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه[2] فإن هذه الجملة يمكن أن تتكون من كلمة واحدة مثل الأسد، المروءة، صه، وأف.

(والله) في الآية: ﴿ ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن الله ﴾[3]. والكلمة (خيراً) في الآية: ﴿ ماذا أنزل ربكم قالوا: خيراً ﴾[4].

أو من كلمتين كما في: هيهات العقيق

حضر زيد

زيد مجتهد

أو من أكثر من كلمتين كما في: أكرم علي خالداً

إن تدرس تنجح

إن تحضر فأنا حاضر

أعطيت زيداً درهماً... الخ

وبدلاً من تفصيل القول في تصنيف هذه الجمل إلى اسمية وفعلية كما فعل النحاة القدماء اعتماداً على تعريف وضعوه لكل من الجملة الاسمية والفعلية وارتضوه (أقصد جلّ نحاة البصرة)، بأن الجملة الاسمية هي التي صدرها اسم صريح مرفوع أو مؤول في محل رفع. أو اسم فعل (عند ابن هشام)، أو هي التي صدرها حرف (غير مكفوف) مشبه بالفعل[5]، وبأن

---

(١) انظر: خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، الفصل الثالث، فقد فصلنا القول هناك.

(٢) وانظر: شرح المفصل، ١/١٨-٢٠، الخصائص ١/٣٢، وكتاب سيبويه ١/٧.

(٣) لقمان ٢٥، الزمر ٣٨.

(٤) النحل: ٣٠.

(٥) وانظر: الهمع ١/٨٠. والمغني: ٢/٣٧٦.

الجملة الفعلية هي التي يتصدرها فعل تام أو ناقص مثل:

حضر علي.
ضُرِبَ المجرم
كانَ علي حاضراً
إدرس[1].

بدلاً من تفصيل القول في هذا نقول بأن تصنيف الجملة يجب أن يمر بمرحلتين[2]:

الأولى: أن تصنف الجملة بحسب انطباقها على التعريف الأول الذي أخذنا به عن ابن يعيش فتكون «جملة توليدية»، ونقصد بالتوليدية: التي تتكون من عدد من الكلمات الرئيسة فيها. بغير نقص أو زيادة، فإن نقص منها جزء اختل معناها، وإن زيد فيها مبنى صرفي آخر قابله زيادة في المعنى، فالجمل التي تقع في أي من الأطر الكبرىٰ التالية تكون توليدية:

اسم معرفة + اسم نكرة = مسندة إليه + مسند
= مبتدأ + خبر

شبه جملة (ظرفية أو جار ومجرور) + اسم نكرة = مسند + مسند إليه.
= خبر + مبتدأ

فعل لازم + اسم = فعل + فاعل

فعل متعد + اسم مرفوع (أو ما يسد مسده ظاهراً أو مقدراً) + اسم منصوب + اسم منصوب..... = فعل + فاعل + مفعول به (١) أو (٢) أو (٣).

فعل متعد + ضمير + اسم مرفوع = فعل + مفعول به + فاعل.

---

(١) وانظر: السابق.

(٢) نوجز القول فيها هنا، وقد فصلناه في كتابنا «في نحو اللغة وتراكيبها» فليرجع من شاء التفصيل إلى الفصل الثالث.

فهذه جمل توليدية غايتها نقل الخبر من المتكلم إلى السامع أو المخاطب ليس غير، دون توكيد، أو نفي، أو شرط، أو نداء، أو تحذير، أو فخر، أو تعظيم، أو اختصاص، أو إغراء، . . . . الخ. فإن قصد المتكلم أن ينقل للسامع أيّاً من هذه المعاني أو سواها فإن عليه أن يحول الجملة من إطارها هذا إلى إطار آخر مستخدماً أحد عناصر التحويل التالية[1]:

١ ـ الترتيب
٢ ـ الزيادة
٣ ـ الحذف
٤ ـ الحركة الإعرابية.
٥ ـ التنغيم.

وتسمى الجملة عندئذ «الجملة التحويلية» وقد يتم تحويل الجملة بعنصر تحويل واحد، أو قد يجتمع أكثر من عنصر واحد فيها، وكل تحويل لا بد أن يكون لغرض في المعنى، أو بسبب منه.

الثانية: أن تأخذ الجملة اسمها الثابت في الاسمية أو الفعلية في حال وجودها في مرحلة الجملة التوليدية، كما يقول السيوطي: والعبرة بصدر الأصل. فيقال إن الجمل:

محمد مجتهد
علي حاضر
في البيت رجل

جمل اسمية ولكنها توليدية، فهي توليدية اسمية ترمي إلى ايصال معنى دلالي هو الأخبار المجرد، وأما الجمل:

حضر علي
أكرم زيد عمراً
أكرمني علي

(١) فصلنا القول فيها في الفصل الثالث من مؤلفنا «في نحو اللغة وتراكيبها».

فهي جمل توليدية فعلية؛ توليدية لأنها تتكون من الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه من غير نقص أو زيادة، فعلية أو اسمية لأن العنصر الرئيسي فيها ما هو في صدرها أصالة هو اسم في الاسمية، فعل في الفعلية. فإن أضفنا أي عنصر في صدر الجمل الاسمية، فإنها تتحول إلى جمل تحويلية ولكنها تبقى اسمية بصرف النظر عن عنصر التحويل الذي يطرأ عليها، فنقول:

كان علي مجتهداً
إن علياً مجتهد
ليس علي بمجتهد
.... الخ

هذه جمل تحويلية اسمية جاء عنصر التحويل في الجملة الأولى للإشارة إلى الزمن الماضي، وفي الثانية للتوكيد وفي الثالثة للنفي، ولتوكيد الخبر منفياً. وكذلك الحال في أمثلة المجموعة الثانية، إذ يمكن القول:

١ ـ زيد حضر
٢ ـ أحضر زيد
٣ ـ زيد أكرم خالداً
٤ ـ خالداً أكرم زيد
٥ ـ أكرم خالداً زيد
٦ ـ لن يكرم زيد خالداً
٧ ـ لم يكرم زيد خالداً.
.... الخ

وتبقى هذه جملاً فعلية ولكنها أصبحت تحويلية، جاء التحويل في الجملة الأولى لتوكيد الفاعل، كما يقول سيبويه، وأبو حيان وغيرهما من النحاة: «والعرب أن أرادت العناية بشيء قدمته».

وفي الثانية لتحويل الجملة للاستفهام بعنصر الزيادة، وفي الثالثة لتوكيد

الفاعل (وهذا هو مذهب أهل الكوفة) وفي الرابعة لتوكيد المفعول، وفي الخامسة لتوكيد المفعول على الفاعل، وفي السادسة لنفي احتمال وقوع مضمون الجملة. وفي السابعة لنفي وقوع الخبر في الماضي... وهكذا...

وهذا ما يجب أن يفهمه السامع سواء أسار عليه المتكلم أم جانبه لجهله بأساليب اللغة، فالكلمات تخرج في تركيب جملي معبرة عما في ذهن المتكلم ومطابقة له، يقول الجرجاني: «لا يتصور أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيباً ونظماً، وإنك تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك»[1]. فإن كانت الجملة التوليدية تضم المعنى السطحي، والسطحي هنا تعني الفكرة الإخبارية في أبسط صورها، فإن الجملة التحويلية تتضمن المعنى العميق، والعميق هنا هو المعنى البعيد في التركيب الجملي زيادة على المعنى الأصل أو مخالفاً للمعنى الذي كان في الجملة التوليدية التي هي الجملة الأصل أو الجملة المحايدة[2].

وليكون تحليل الجملة تحليلاً تاماً يوصل إلى المعنى الدلالي لا بد من أن تتحد مستويات التحليل اللغوي اتحاداً تاماً في نظرة تحليلية متكاملة، فالمستوى الأول، وهو مستوى التحليل الصوتي الفونولوجي تحدد فيه الفونيمات المكونة للمورفيمات في الجملة، وفونيمات الصوامت وفونيمات الصوائت عليها، ليتم في ضوئها تحديد الباب الصرفي الذي ينتمي له المورفيم، وهنا يكون البحث في المستوى الثاني وهو المستوى المورفولوجي، فيحدد مبنى الكملة؛ أهي فعل مضارع أم ماض أم....، أو هي اسم فاعل أم مفعول أو صيغة مبالغة أم...

وهل هي مفرد أم مثنى أم جمع، وإن كانت جمعاً فهي هل سالم أم

---

(١) دلائل الإعجاز، ص: ٩٣.

(٢) انظر تبريرنا لأن نُعد الجملة المحايدة هي الأصل في الفصل الثالث من كتابنا «في نحو اللغة وتراكيبها»، وانظر رأي الدكتور داود عبدة في مقاله: «البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية» مجلة الأبحاث، كلية الآداب ـ الجامعة الأمريكية، ١٩٨٣.

تكسير، وهل هي مؤنث أم مذكر. . . الخ.

وبعد ذلك يأتي دور المستوى الثالث وهو المستوى التركيبي، ويتم فيه:

أولاً: تحديد حاجة الكلمة الأولى في الجملة إلى الكلمة التي تليها ثم التي تليها ثم. . . . إلى آخر الجملة، فإن كان الفعل لازماً مثلاً احتاج إلى فاعل (إلى اسم مرفوع بعده) أما إن كان متعدياً فأنه يحتاج إلى مفعول بعده أو بعد الفاعل، فأن كان مؤنثاً أخذ الفاعل مطابقاً له، وأن كان مبنياً للمجهول احتاج إلى ما بعده على غير حاجة اللازم، وكذلك تتحدد اللاصقة التي تحتاجها الكلمة في ضوء ما تقدمها أو جاء بعدها في الإطار الجملي المتكامل، فيقال مثلاً:

أنا أ + فعل مضارع
ولا يقال أنا يـ + فعل مضارع
ويـقال: الطالبان يدرس + آن
ولا يقال: الطالبان يدرس أو
يدرس + ون.

وهكذا في: نحن ندرس، بلاصقة متقدمة هي النون وليس الياء أو التاء أو غيرهما.

وثانياً: يتم فيه تحديد الحركة الإعرابية التي تأخذها كل كلمة في الجملة. ولتحديد الحركة الإعرابية، فأننا نرى إن الكلام الذي ننطق به، قل أو كثر، هو تجسيد لأبواب نحوية ذهنية مجردة، فالجملة، فيما نـرى، مجموعة من الأبواب النحوية، تبقى ماثلة في الذهن غير مجسدة إلى أن تجسد بمبنى صرفي كان قد التصق بمعناه التصاقاً اعتباطياً في بداية أمره، ثم أخذ طابعاً اجتماعياً عرفياً يقتضي من المتكلم أن يستعمله، ومن السامع أن يدرك ماذا أريد به فإن اخطأ المتكلم في اختيار الممثل الصرفي المناسب للباب النحوي الذهني الذي يريد التعبير عنه، عوقب بانصراف السامع عنه أو بسخريته منه.

فالكلمة في الجملة ممثل صرفي ملموس لباب نحوي ذهني مجرد، ويمكن أن ينزع الممثل الصرفي ليحل محله ممثل صرفي آخر، ولكنه يجب أن يتسق مع الممثل الصرفي الذي يليه فيما يحتاجه كل منهما من لواصق، فنقول:

: فعل ماض
: فاعل
: مفعول به
: حرف جر
: اسم مجرور وهو مضاف
: مضاف إليه.

فيمكن أن تمثل هذه الأبواب بالجملة التالية مثلاً:

كتب الطالب الرسالة بقلمه، أو بالجملة :
أخذ الولد التفاحة بيده، أو بالجملة:
ضرب اللاعبان الكرة بقدميهما، أو بالجملة :
خطط المهندسون العمارة في مكاتبهم، أو بالجملة التي لا معنى لها:
شقأ الشاقيءُ الشقأة بمشقأته.

أو بأية جملة أخرى من بين الآف الجمل التي يمكن أن تأتي كل كلمة فيها ممثلاً للباب النحوي المذكور.

وقد أبدع النحاة في إعطاء حالة إعرابية معينة لكل باب نحوي، ثم حركة إعرابية لكل حالة إعرابية مأخوذة من واقع الممثل الصرفي، فالباب النحوي ثابت والممثل الصرفي متغير. والحالة الإعرابية ثابتة، أما الحركة الإعرابية فمتغيرة. فإن كان الباب هو المبتدأ كانت حالته الرفع، وكانت حركته بحسب الممثل الصرفي، فأن كان مفرداً أو جمع تكسير أو جمع مؤنث سالماً أخذ الضمة علامة للرفع، وإن كان مثنى أخذ الألف، وأن كان جمع مذكر سالماً أخذ الواو، وأن كان من الاسماء الستة أخذ الواو، وإن كان

فعلاً مضارعاً لم تلتصق به الواو أو الألف أو الياء للجمع السالم، أو المثنى أو المخاطبة أخذ الضمة. وأن التصق به أيٌّ مما ذكر أخذ النون في آخره، وهكذا لو كان الباب النحوي هو الفاعل أو الخبر أو واحداً من الأبواب التي تقع في الإطار الكبير الذي عبرّ عنه النحاة بباب المرفوعات.

أما إن كان الباب، مثلاً هو المفعول به أو المفعول المطلق، أو من أجله أو غيرها من الأبواب التي تعرف في النحو بالمنصوبات فإن ممثله الصرفي يأخذ حالة النصب وله حركة معينة طبقاً للمثل الصرفي الذي يمثله فتكون الفتحة أو الياء أو الألف أو حذف النون أو... الخ.

وإن كان الباب من المجرورات فإنه يأخذ حالة الجر وتكون علامته بحسب الممثل الصرفي أيضاً، فمن الكسرة إلى الياء إلى الألف وأما إن كان من المجزومات فأن الحالة الإعرابية هي الجزم، وللجزم علامة: السكون أو حذف النون، أو حذف حرف العلة... الخ

فإذا تحدث المتكلم بكلمات مجسداً باب الفعل الماضي وباب الفاعل وباب المفعول به وباب حرف الجر وباب الاسم المجرور... فأنه يتحتم عليه أن يعطي لكل ممثل صرفي حركة حالة الباب الذي يمثله في الجملة، إذ إن العلاقة في الجملة هي علاقة بين أبواب نحوية، أو هي تداخل بين أبواب نحوية ممثلة بمبان صرفية، هكذا:

الحالة الحركة الإعرابية	الرفع ⊂ الضمة ثبوت النون	الرفع ⊂ الضمة، الألف الواو	النصب ⊂ الفتحة الياء، الألف... الخ
الممثل الصرفي	يكتب، يركضون يكرم، يكتبان يبيع..... الخ	التلميذان، أبوك الولد، الولدان المهندسون ..... الخ..........	الولد، الكتابين الكتب، المعلمين .... الخ
الباب النحوي	الفعل المضارع	الفاعل	المفعول به

وقد أدرك النحاة العرب القدماء ارتباط الحركة الإعرابية للحالة الإعرابية بالباب النحوي، فإن كان الممثل الصرفي يقبل حركة الحالة أعطيها، وأن لم يكن يقبلها قدرت له، ومن هنا ظهر ما يسمى بالإعراب المحلي والتقديري في النحو العربي.

نقول في إعراب الجملة : إن يدرس هذا ينجح،

إن : اداة شرط تجزم فعلين.

يدرس : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهرة على آخره (فعل الشرط)

هذا : اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل.

ينجح: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون.

فقد أخذ كل من فعل الشرط وجواب الشرط حركة حالة الجزم وهي السكون، أما اسم الإشارة فلا يقبل إلا الحركة التي نطق بها أصلاً (حركة البناء) لذا قال النحاة هو مبني في محل رفع، لأن باب الفاعل يأخذ حالة الرفع. أما عندما يقال:

إن حضر زيد يحضر عمرو

أو : إن حضر زيد فأنا مكرمه

فإن الفعل (حضر) لا يأخذ إلا حركة واحدة (الفتحة)، ولما كان كل من فعل الشرط وجواب الشرط يجب أن يأخذا حركة حالة الجزم أصلاً، ولا سبيل لاظهارها على الفعل الماضي الواقع فعلاً للشرط (حضر) ولا على الجملة الاسمية الواقعة جواباً للشرط (فإنا مكرمه) فقد قيل: (في محل جزم).

أما في الجملة :

يا علي .....

فإن (علي) في الأصل معربة ولكنها هنا تأخذ حركة واحدة هي الضمة، وهذه حركة من حركات حالة الرفع، في حين أن المعنى هو معنى

ادعو أو أنادي، وقد عدّ النحاة الياء فيه نائبة عن مبنى صرفي آخر (أدعو أو أنادي)، ولما كان هذا الممثل الصرفي يحتاج إلى مفعول به، والمفعول به يأخذ علامة حالة النصب فقد قالوا: (علي) مبني على الضم في محل نصب مفعول به لفعل محذوف سدت مسدة ياء النداء وتقديره (أدعوا أو أنادي).

ولو كانت الجملة :

يا هذا. . . .

لاقتضى أن يقال:

هذا: مبني على السكون في محل بناء على الضم في محل نصب مفعول به لفعل. . . .

وبهذا فإن النحاة قد ساروا على منهج قد ارتضوه في تبرير كل حركة إعرابية على أواخر الكلم في الجملة، وهو نظرية العامل، ولا بد أن تكون عاملاً في غيرها أو معمولاً لغيرها، ومن هنا ظهرت فكرة العامل: اللفظي والمعنوي وظهر الاختلاف الطويل بين نحاة الكوفة والبصرة حول العامل المعنوي بخاصة، وبعض جوانب العامل اللفظي بعامة، ونثبت هنا جانباً من قول النحاة في العامل وشيئاً من الاختلاف بين علماء المذهب البصري وعلماء المذهب الكوفي، ثم نتتبع آراء العلماء المحدثين الذين خاضوا في نظرية العامل، وذلك ليكون القارىء على بينة من هذه النظرية التي بني النحو عليها وأدت دوراً واضحاً في أبحاث الباحثين، حتى إنك لست بواجد بحثاً واحداً في النحو، عند القدماء أو المحدثين، يخلو من إشارة إليه أو وقوف معه واستقصاء له.

نظرية العامل بين مؤيديها ورافضيها

«النحو صناعة علمية ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لتعرف النسبة بين صيغة النظم، وصورة المعنى، فيتوصل بأحداهما إلى الأخرىٰ»[1] وهو «علم بأقيسة تغير ذوات الكلم

(١) السيوطي : الإقتراح ، ص: ٣٠.

وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب[1]» وهو «مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها»[2] وقد تم استقراء كلام العرب لوضع المقاييس التي أراد بها العلماء في القرن الثاني من الهجرة بخاصة مساعدة الوافدين إلى شبه الجزيرة العربية من الفرس والروم والأحباش والأقباط وغيرهم ممن دخلوا في الإسلام، ومساعدة مَنْ وصل إليهم الإسلام خارج حدود الجزيرة العربية، أو احتكوا بالمسلمين العرب عن طريق التجارة أو الحلف والولاء، مساعدتهم على (انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة)[3].

الإعراب. وظهور فكرة العامل: كان جل اهتمام علماء القرن الثاني الهجري منصباً على تقويم اللسان فيما يتعلق بالحركة الإعرابية واستخراج القواعد التي تضمن ذلك، واستنباط القوانين التي تحقق لغير العرب إمكان النطق على سمت العرب، فكانت لهم مجموعة من القواعد والقوانين تدور في معظمها حول فكرة «العامل» النحوي أو تتصل به بشكل مباشر أو غير مباشر في علم يسمى «النحو» ووضعوا لهذا العلم المصطلحات النحوية التي تيسر لهم عملية التعليم، وهي في حقيقة أمرها ألفاظ من اللغة العربية اصطلحوا عليها وحملوها معاني أخذت الأجيال تحملها ـ بشيء من التطوير ـ من جيل إلى جيل دون أن يكون العربي القديم، الذي نطق بالعربية سليقة، على علم بها أو بشيء منها. قال الأصمعي لأعرابي: «اتهمز إسرائيل؟ فقال:

---

(١) السابق: ص ٣٠.

(٢) ابن عصفور: المقرب: ١/٤٥.

(٣) السيوطي: الإقتراح، ص: ٢٩ ـ ٣٠. لسنا هنا بصدد سرد الروايات المتعددة عن اللحن في اللغة العربية على ألسنة الناطقين بها تأثراً بدخول غير العرب في الإسلام، فالروايات كثيرة جداً منها ما يشير إلى اللحن في الأصوات، ومنها عن اللحن في المباني الصرفية وعن المعاني المعجمية ومنها عن الحركة الإعرابية.... انظر: عبد الحميد طلب: تاريخ النحو واصوله جـ ١، الفصل الأول.

إني إذاً لرجل سوء، وقال له أيضاً أفتجر فلسطين؟ قال: إني إذاً لقوي[1]».

ويقول الجاحظ: «... وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم، فصاروا في ذلك سلفاً لكل خلف. وقدوة لك تابع... وكما سمى النحويون الحال والظرف وما أشبه ذلك لأنهم لو لم يضعوا هذه العلامات لم يستطيعوا تعريف القرويين وأبناء البلديين علم العروض والنحو[2]» فأصبح العامل وما وضع من مصطلحات نحوية علماً لأبواب معينة في هذا العلم، أقوى الأسس التي سيطرت على تفكير النحاة وتحديد مناهجهم في تناول الظواهر اللغوية والشواهد التي جمعوها. فوضعوا هذه الأبواب في مرفوعات ومنصوبات ومجرورات ومجزومات (وتوابع)، ولكل باب حركته أو علامته الدالة على حالته الإعرابية.. المبينة عن معاني اللغة»[3] بحسب العامل فيه وهناك عوامل للأسماء وأخر للأفعال مع أن الأصل في الإعراب للأسماء، ولكن لظهور الحركات على الأفعال فأن المنهج التعليمي يقتضي رصد العامل فيها وفي تغير أواخرها. والإعراب: «حكم في آخر الكلمة يوجهه العامل[4]» أو هو «الأثر الظاهر أو المقدر الذي يجلبه العامل في آخر الكلمة حقيقة أو مجازاً[5]». ويقول ابن[6] السراج: «واعلم إن الإعراب عندهم إنما حقه أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وإن السكون والبناء حقهما أن يكونا لكل فعل أو حرف، وأن البناء الذي وقع في الأسماء عارض فيها لعلة، ويقول الزمخشري[7]: «وإن حق الإعراب للاسم في الأصل، والفعل إنما تطفل عليه فيه بسبب المضارعة) فالاسم والفعل

---

(١) العقد الفريد: ٢/٢٩٩.
(٢) البيان والتبيين: ١/١٣٩ - ١٤٠.
(٣) الزجاجي: الإيضاح، ص: ٩١.
(٤) التوطئة، ص: ١١٦.
(٥) الحدود النحوية، ص: ٨.
(٦) الأصول: ١/٥٢ - ٥٣.
(٧) المفصل: ١٥ - ١٦.

يقبلان حركات معينة، دلائل معان معينة بأثر من عمل عامل[1]، وهذه الحركات تقع على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح، والكسر، والضم والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف[2]. وقد كانت هذه المصطلحات للتفريق بين المبني والمعرب. يقول سيبويه: «وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف[3]» وبهذا يكون سيبويه قد صنف كتابه وفي ذهنه فكرة العامل وأثره في أواخر الكلم، ثم تبعه النحاة وصنفوا مصنفاتهم على منهجه وتقسيمه. يقول المبرد: «فإعراب المضارع الرفع والنصب والجزم، فالرفع بضمة حرف الإعراب، والنصب بفتحته، والجزم بحذف الحركة منه»[4].

وهذا هو قول سيبويه تقريباً، يقول: فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع، الهمزة والتاء، والياء والنون»[5].

فانقسمت الكلمات بحسب قبولها للحركة الإعرابية التي هي أثر لعمل عامل إلى مبني ومعرب وكانت الحالات التي تقع فيها هذه الكلمات حالتين: الأولى: البناء وهو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل، وكأنهم إنما سموه بناء لما لزم ضرباً واحداً

(١) ابن هشام ، أوضح المسالك: ٢٨/١.
(٢) سيبويه، الكتاب: ١٣/١.
(٣) السابق : ١٣/١.
(٤) المقتضب : ٨٢/٤.
(٥) الكتاب : ١٣/١.

فلم يتغير تغير الإعراب من حيث كان البناء لازماً موضعه لا يزول من مكان إلى غيره»[1] ويقع البناء في الأضرب التالية:

١ ـ البناء على الضم ويقابله في الإعراب حالة الرفع.
٢ ـ البناء على الفتح ويقابله في الإعراب حالة النصب.
٣ ـ البناء على الكسر ويقابله في الإعراب حالة الجر.
٤ ـ البناء على السكون ويقابله في الإعراب حالة بعينها.

أما الثانية فالإعراب: والإعراب لغة: البيان، أما اصطلاحاً: فهو تغير أواخر الكلم بدخول العوامل عليها لفظاً أو تقديراً[2]. وذهب بعضهم إلى أنه الحركات ذاتها على أواخر الكلمات في الجمل مبينة عن معاني اللغة[3].

ويكون الإعراب في الأضرب التالية:

١ ـ الرفع : وله علامة أصل وهي الضمة، وعلامات فروع وهي الألف في المثنى والواو في جمع المذكر السالم وفي الأسماء الستة، والنون في الأفعال الخمسة.

٢ ـ النصب : وله علامة أصل وهي الفتحة، وعلامات فروع، وهي الياء، في المثنى وجمع المذكر السالم، والألف في الأسماء الستة، وحذف النون في الأفعال الخمسة، والكسرة في جمع المؤنث السالم.

٣ ـ الجر أو الخفض وهو خاص بالأسماء وله علامة أصل هي الكسرة وعلامات فروع، الياء في الأسماء الستة، والياء في المثنى وجمع المذكر السالم.

٤ ـ الجزم، وهو حالة قطع الإعراب عن الحرف كما يرىٰ الليث[4]، يقول ابن منظور: «الجزم: القطع، جزمت الشيء أجزمه جزماً: قطعته،

---

(١) وانظر الخصائص : ١/٣٧، شرح الأشموني: ١/٢٦.
(٢) وانظر: التعريفات ، ص : ٣١.
(٣) وانظر: الإيضاح في علل النحو ، ص: ٩١.
(٤) لسان العرب مادة جزم.

وجزمت اليمين جزماً: امضيتها، وحلف يميناً حتماً جزماً. . . ومنه جزم الحرف، وهو في الإعراب كالسكون في البناء. . . فالحرف المجزوم آخره لا إعراب له[1]». وتكون هذه العلامات الدالة على الحالات الأربعة الرئيسة، (الرفع، والنصب، والجرّ والجزم» بفعل عامل نحوي ظاهر أو مقدر، أما في حالة البناء فإن الكلمة تأخذ حركتها التي هي عليها بناء، وتأخذ حركة أخرىٰ يقتضيها العامل، وتمنع حركة البناء ظهورها فتكون حركة مقدرة يعبر عنها بموقعها من الإعراب المحلي، وقد قسم النحاة العوامل قسمين: لفظية، ومعنوية.

١ ـ العوامل اللفظيـة وتقسم إلى :

١ ـ الأفعال: وهو أقوى العوامل لأنه لا بد أن يعمل، ومحل عمله الاسم، إذ إنه ليس في اللغة فعل إلا وله معمول هو الفاعل، فهما كالشيء الواحد، اسماً صريحاً كما في: جاء زيد، أو ضميراً متصلاً مثل: حضرتُ، أو مستتراً كما في: علي ذهب. ولأنه يعمل في الاسم متأخراً عنه (إلا الفاعل المتقدم عند الكوفيين) فيعمل في مجموعة المفاعيل وفي الحال والتمييز إذا تقدم أي منها عليه. ولقوة الفعل في العمل حُمل عليه الاسم الذي يتضمن معناه كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل والصفة المشبهة وأسماء الأفعال. وكذلك حُمل عليه في العمل لقوته ما يماثله من الحروف فالحروف المشبهة بالفعل «إن وأخواتها» تحمل على الفعل مع تغيير في مواقع المعمولات، لأنها ماثلت الفعل وتضمنت معناه[2]: أكدت، وتمنيت وترجيت واستدركت وشبهت، وماثلته أيضاً في مبناه من حيث الوزن والبناء على الفتح وحاجتها إلى الاسم وقبولها نون الوقاية.

ويضيف الكوفيون إلى حجج البصريين في بيان قوة الفعل في عمله، أن الفعل يعمل متقدماً كما يعمل متأخراً، فكلمة «علي» في الجملة «عليٌّ ذهب» هي الفاعل عمل فيه الفعل المتأخر. ويسوقون الشاهد التالي:

---

(١) السابق.

(٢) انظر الانصاف مسألة: ٢٢.

مـا لـلجـمـال مـشـيـهـا وئـيـدا اجـنـدلاً يحـمـلن أم حـديـدا[1]

فكلمة (مشيها) فاعل للصفة «وئيدا» وقد تقدم عليها، فأن كانت الصفة هي فرع على الفعل تعمل لمماثلتها إياه، قد عملت في الفاعل المتقدم فالأولى أن يعمل الأصل وهو الفعل، ولا يحتاج حينئذ إلى فاعل مستتر يعود على المتقدم الذي أصبح إعرابه مبتدأ عند البصريين.

ويلحق الكوفيون اسم الفاعل بالفعل ويعدونه قسماً من أقسام الفعل[2] فالفعل عندهم: ماضٍ ومضارع ودائم. أما الأمر فهو فرع على المضارع معرب مثله، ولكن إعرابه بالجزم. وعامل الجزم فيه اللام المحذوفة، لأنه مأخوذ من المضارع المقترن باللام. يقول الفراء في تعليقه على قوله تعالىٰ:

﴿قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فلتفرحوا﴾[3] هذه قراءة العامة، وقد ذكر عن زيد بن ثابت أنه قرأ (فبذلك فلتفرحوا) وقول زيد إنها في قراءة أبي (فبذلك فافرحوا) وهو البناء الذي خلق للأمر خاصة في كلامهم فحذفوا التاء من الفعل، وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إلاّ على الفعل الذي أوله الياء والتاء والنون والألف (يقصد الفعل المضارع)، فلما حذفت التاء ذهبت باللام، وأحدثت الألف في قولك: أضرب، وافرح، لأن الضاد ساكنة، فلم يستقم أن يستأنف بحرف ساكن فادخلوا ألفاً خفيفة يقع بها الإبتداء»[4].

ذكرنا إن الكوفيين يعدون ما يسميه البصريون «اسم الفاعل» فعلاً يسمونه الفعل الدائم، ويعمل عمل الفعل على أنه قسم من أقسامه. جاء في مجالس العلماء[5]: «قال ثعلب: كلمت ذات يوم محمد بن يزيد البصري فقال: كان الفراء يناقض يقول: قائم فعل. وهو اسم لدخول التنوين عليه،

---

(١) معجم شواهد النحو الشعرية ـ حنا حداد، شاهد رقم ٣٣٢٦.

(٢) وانظر معاني الفراء: ١/١٦٥، ١٨٥، ٢/٧٩، ٨٠، ٨١. مجالس ثعلب: ١/٩٧، ٢٣٠، ٢/٣٨٨، الهمع ١/٧، الإيضاح: ٥٣، ٨٦، الصاحبي: ٤٦٣.

(٣) سورة يونس، آية: ٥٨.

(٤) انظر: معاني القرآن: ١/٤٦٩، ٤٧٦.

(٥) مجالس العلماء، ص: ٣٤٩.

فإن كان فعلاً لم يكن اسماً، وإن كان اسماً فلا ينبغي أن تسميه فعلاً فقلت: الفراء يقول: «فعل دائم، لفظه لفظ الأسماء ومعناه معنى الفعل لأنه ينصب فيقال: قائم قياماً. وضارب زيداً، فالجهة التي هو فيها اسم ليس هو فيها فعلاً. والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسماً» ويقول ثعلب:

«ولا يحال بين الدائم والاسم بـ (ما): طعامك ما آكلٌ زيداً»[1]. ويقول: «يا غلام أقبل، تسقط الياء منه، ويا ضاربي أقبل، لا تسقط الياء منه، وذلك فرق بين الاسم والفعل[2]».

ويرى الكوفيون أن ما يسميه البصريون «اسماء أفعال[3]» وتعمل عندهم حملاً على الأفعال، هي أفعال أصيلة في العمل[4].

ويعمل الفعل أن كان لازماً في فاعله، أما إن كان متعدياً فعلى ثلاثة أضرب[5]:

١ ـ متعد إلى مفعول واحد: نصرت زيداً.

٢ ـ إلى مفعولين ثانيهما غير الأول. أي إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، أعطى وكسا، ومنع، وألبس وسأل. مثل: اعطيت زيداً درهماً.

٣ ـ إلى مفعولين الأول عين الثاني، أي أن أصلهما مبتدأ وخبر، ظن وأخواتها، مثل: حسبت زيداً عالماً.

٤ ـ إلى ثلاثة مفاعيل مثل: اعلمت زيداً عمراً فاضلاً. وقد يقام المفعول مقام الفاعل إذا بني الفعل للمجهول.

---

(١) مجالس ثعلب: ٢٧١، وانظر معاني القرآن: الفراء ١/١٦٥.

(٢) انظر مجالس ثعلب: ٣٨٨.

(٣) انظر الكتاب: ١/٢٤١، المقتضب: ٣/٢٠٢.

(٤) وانظر شرح الأشموني: ٣/١٢٨، شرح التصريح: ٢/١٩٥، الهمع: ٢/١٠٥. وهذه المادة مضطربة عند الكوفيين فتارة هي أسماء، وأخرى أفعال، وثالثة خالفة ولكنها تعمل فيها بعدها. انظر معاني القراء: ٢/١٢١، ٣٢٢ ـ ٣٢٣، ٢/٢٣٥.

(٥) وانظر المطرزي، المصباح، ص: ٦٤.

ويعمل الفعل كذلك في التمييز أحياناً ويسمى معموله الخاص[1] كما في: طاب زيد نفساً، وتصبب الفرس عرقاً.

ويعمل أيضاً في الخبر المنصوب كما في كان وأخواتها وظن وأخواتها.

ويعمل الفعل أيضاً في المصدر (المفعول المطلق) مثل: ضربته ضرباً، وضربته ضربتين. وفي (المفعول فيه، الزمان والمكان): سرت يوماً، وصليت خلف إمام المسجد.

وفي (المفعول له): نحو: ضربته تأديباً له. وفي (المفعول معه) نحو: استوى الماء والخشبة. وفي (الحال) نحو: جاءني زيدٌ راكباً ورأيته جالساً.

٢ ـ الأسماء:

وهي عوامل أضعف من الأفعال لأنها تعمل في مواقع ولا تعمل في مواقع أخر. والأسماء منها المشتق ومنها الجامد. فالمشتق:

١ ـ اسم الفاعل: وهو اسم اشتق لذات منْ فَعَل، ويعمل عمل ما يجري عليه نحو: زيد ضاربٌ عمراً[2].

٢ ـ اسم المفعول: وهو اسم اشتق لذات منْ وقع عليه الفعل، ويعمل عمل فعله، نحو: زيدٌ مُكرمٌ أصحابَهُ، كما تقول: ويُكرَمُ أصحابَهُ. وقال تعالى: ﴿ذلك يومٌ مجموعٌ له الناس﴾[3].

٣ ـ الصفة المشبهة: وتدل على الثبوت والاستقرار فتعمل عمل فعلها حملاً على اسم الفاعل، نحو: زيد كريم آباؤه، وشريف حسبهُ، وحسن وجهه.

٤ ـ المصدر: وهو الاسم المشتق من الفعل على رأي الكوفيين، أو إن الفعل مشتق منه على رأي البصريين[4]، ويعمل عمل الفعل الذي صدر

---

(١) المطرزي، المصباح، ص: ٦٦.

(٢) وقد فصلنا القول في اختلاف البصريين والكوفيين فيه فيما مضى.

(٣) هود: ١٠٣.

(٤) انظر الانصاف في مسائل الخلاف، مسألة: ٥.

عنه إذا كان منوناً. نحو: عجبت من ضربِ زيدٌ عمراً، «أو اطعامٌ في يومٍ ذي مسغبة يتيماً. . . .»[1].

أما الأسماء الجامدة مثل: هو جاري بيت بيت، فيرى البصريون أن كلمة (جاري) قد عملت النصب في (بيت بيت) وكقولهم: عندي عشرون كتاباً، فقد عملت عشرون في التمييز، وكما هو الحال في الترافع بين المبتدأ والخبر في مثل: هذا أخوك، أخي خالد.

وفي الحالات التي يعمل فيها الاسم فيما بعده حالة الاضافة فيجر الأول الثاني ويسمى الأول مضافاً بأخذ حركته يعمل عامل متقدم عليه، ويسمى الثاني مضافاً إليه قد أخذ علامة الجر بأثر من الاسم المضاف، والإضافة نوعان:

١ ـ لفظية: وهي إضافة اسم الفاعل إلى مفعول، والصفة المشبهة إلى فاعلها مثل: ضاربُ زيدٍ، حَسَنُ الوجهِ.

٢ ـ معنوية: أي أنها تفيد معنى في المضاف فتعرفه أو تخصصه، وتكون غالباً بمعنى (مِنْ) أو (اللام) مثل: غلام زيد، وخاتم فضة.

ومن الأسماء العوامل التي تعمل في الأفعال بعدها اسماء الشرط فتترك أثراً على فعلها وعلى جوابها إن كان الفعل مضارعاً فيقبل هذا الأثر، وهو علامة الجزم، وإن كان غير ذلك حمل على المحل.

٣ ـ الأدوات :

والأدوات عوامل أضعف من الأفعال، لأنها تعمل أحياناً وتعطل عن العمل أحياناً أخر، وهذه الأدوات تقسم إلى :

١ ـ أدوات مختصة بالدخول على الأسماء، وهي أدوات الجر، تدخل على الأسماء، أصيلة أو زائدة، فتؤثر فيها جراً لفظاً أو محلاً، وهي أدوات

---

(١) سورة البلد، آية : ١٤، ١٥.

اختلف الكوفيون والبصريون في عددها وفي تناوبها في المعنى[1].

٢ ـ أدوات مختصة بالدخول على الأفعال، وهي أدوات النصب أولاً، تدخل على الفعل المضارع فتنصبه بنفسها أو بحرف مضمر بعدها[2]، وأدوات الجزم ثانياً، وهذه منها ما يعمل في فعل واحد ومنها ما يعمل في فعلين[3] كما يرى البصريون، أو أنها تعمل في الأوّل ويجزم الثاني على الجوار[4].

٣ ـ أدوات غير مختصة، فتدخل على الأسماء تارة وعلى الأفعال أخرى، فالحروف التي يسميها البصريون «مشبهة بالفعل» تعمل في المبتدأ والخبر عند البصريين وتعمل في المبتدأ ويبقى الخبر مرفوعاً على الأصل عند الكوفيين، وتدخل على الفعل إذا ما التصقت بها ما الكافة.

ومن هذه الأدوات لا النافية للجنس، وكذلك ما التي تعمل عمل ليس فتدخل تارة على الاسم وتنصبه أو ترفعه وتدخل على الفعل فلا تعمل فيه وتجعله يفيد النفي؛ وتشترك العوامل السابقة كلها، الأفعال والأسماء والحروف في نقاط اتفق عليها جمهور علماء البصرة والكوفة، مع اختلافات يسيرة بينهم أهمها:

١ ـ الأصل أن لا يجتمع عاملان على معمول واحد، وإن اجتمعا فلا بد من الإعراب التقديري والمحلي، مثل: «لست عليهم بمسيطر» فإن كلمة (مسيطر) مجرورة بحرف الجر، ويحتاج إليها الفعل الماضي الناقص لتكون خبراً له، فالحرف زائد، والكلمة مجرورة لفظاً منصوبة محلاً على أنها خبر لليس.

وإن تنازع عاملان معمولاً واحداً جاز أعمال أيهما، واختار الكوفيون

---

(١) انظر تفصيل ذلك في الانصاف ، مسألة: ٨٣، ٩٧، ١٢١، وشرح المفصل: ١٧/٨. الجنى الداني: ٥٤٢، شرح التصريح ١٣/٢ ـ ١٥ ، الهمع : ٢٩/٢، مغني اللبيب: ١٣١/١.

(٢) انظر شرح التصريح: ٢٣٠/٢، الانصاف، مسألة: ٣٠، شرح الأشموني: ٢٨٢/٣.

(٣) انظر الإنصاف ، مسألة: ٨٤، ٨٦، شرح التصريح: ٢٤٨/١.

(٤) السابق.

أعمال الأول لتقدمه، واختار البصريون الثاني لقربه من المعمول، ويعمل الفعل الذي لم يعط معمولاً (الأول أو الثاني) معمولاً ضميراً يعود على المعمول الظاهر مثل: قام وقعد زيد.

٢ ـ العمل في الأصل للأفعال فهي عوامل قوية لا يسأل عن السبب في أعمالها إذ إنها عاملة دائماً. أما الأسماء والحروف فأنها عوامل ضعيفة والعمل فيها ليس بأصل، فإن وجدت عاملة سئل عن السبب في أعمالها.

٣ ـ يترك العامل أثراً واحداً على آخر المعمول ولا يكون له أثران في آن واحد.

٤ ـ يمكن أن يكون للعامل أكثر من معمول واحد.

٢ ـ العوامل المعنوية:

وهي العوامل التي يظهر أثرها على بعض الكلمات في الجمل ولا وجود لها في ظاهر القول. وهذه العوامل موضع اختلاف كبير بين نحاة البصرة والكوفة. وتقع عند أهل البصرة في شيئين زاد عليها الأخفش[١] نقطة ثالثة:

١ ـ رافع المبتدأ. ويرى البصريون أن العامل فيه الإبتداء، والإبتداء تعرية الاسم من العوامل اللفظية، مثل: زيد منطلق، ولكن أهل الكوفة يرفضون هذا العامل بحجة أنه لو كان حقاً عاملاً لوجب أن يرفع الفعل الماضي الذي يقع في أول الجملة، مثل: حضر زيد، وذهب عمرو[٢].

---

(١) وانظر المصباح، للمطرزي، ص: ١٢٦. وانظر معاني القرآن للأخفش. . . .

(٢) وانظر الكتاب ط بولاق: ٢٧٨/١، والهمع: ٩٤/١، والانصاف، مسألة: ٥. ومن النحاة البصريين من يرى أن المبتدأ مرفوع بالإبتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ وحده. ومنهم من يرى أن كلا من المبتدأ والخبر مرفوع بالإبتداء. ومنهم من يرى أن المبتدأ مرفوع بالإبتداء وأما الخبر فمرفوع بالإبتداء والمبتدأ. وفريق آخر منهم يرى أن المبتدأ والخبر يترافعان فيعمل كل منهما في الآخر. وانظر شرح المفصل: ٦٦/١، وشرح الكافية: ٢١/١، واوضح المسالك: ١٣٧/١، والأشموني: ٩٠/١.

٢ ـ رافع الفعل المضارع:

ويرىٰ البصريون أن العامل في الفعل المضارع المرفوع عامل معنوي هو وقوعه موقعاً يصلح للاسم، فالفعل المضارع يقع موقع المبتدأ، والمبتدأ مرفوع بعامل معنوي هو الإبتداء فكذلك يقع الفعل المضارع مرفوعاً بعامل معنوي لأنه جاء في أقوىٰ حالاته، فيعطى أقوىٰ علامات الإعراب، ولا يصدق هذا القول على الفعل الماضي لأن المضارع معرب والماضي مبني دائماً. أما الكوفيون فيرون أن رافع الفعل المضارع عامل معنوي أيضاً ولكنه عندهم التجرد من الناصب والجازم، أو أن معنى المضارعة هو الرافع له، ويرىٰ، بعضهم ـ الكسائي ـ أن حروف المضارعة هي عامل الرفع في الفعل المضارع يلغي عملها بوجود ناصب أو جازم[1].

٣ ـ عامل الصفة في رأي الأخفش، وعامل الصفة رفعاً أو نصباً أو جراً عاملٌ معنوي هو كونها صفة لمرفوع أو منصوب أو مجرور، وهذا معنى وليس بلفظ[2]. أما سيبويه وجمهور البصريين فالعامل في الصفة عندهم هو العامل في الموصوف.

أما أهل الكوفة فقد توسعوا في العامل المعنوي حتى كان مخرجاً للحركات الإعرابية في كثير من الأبواب النحوية وتبريراً لها. فقد اشتمل على عدد كبير من العوامل بالإضافة إلى ما ذكرناه من آرائهم في رافع الفعل المضارع. ومن أبرز هذه العوامل:

الصرف: والصرف عامل معنوي يعمل النصب في الفعل المضارع بعد الواو أو الفاء أو بعد حرف أو[3] إذا كانت هذه الحروف مسبوقة بنفي أو طلب، كما في: لا تأكلْ سمكاً وتشربَ لبناً، ما تأتينا فتحدثنا، لاستسهلن الصعبَ أو أدركَ المنى.

---

(١) انظر الأشموني: ٣/٢٧٧، الكتاب ط بولاق: ١/٤١٠، الانصاف، مسألة: ٧٤، الأشباه والنظائر: ١/٢٣٨، ومعاني الفراء: ١/٥٣، ٣/٢٠١، أسرار العربية: ٢٨.

(٢) انظر المصباح، ص: ١٢٤.

(٣) يرى البصريين أن الفعل المضارع في هذه الحالة منصوب بأن مضمرة بعد هذه الحروف.

والصرف أيضاً عامل معنوي يعمل النصب في الاسم المنصوب بعد واو المعية، مثل: استوىٰ الماءُ والخشبةَ، فالخشبة منصوبة بعامل معنوي هو الصرف إذ إنه صرف عن المعنى الذي كان له أصلاً بحركة الرفع[1].

وربما كان العامل المعنوي الآخر الذي يسميه الكوفيون الخلاف مما يمكن أن يدمج مع هذا العامل (الصرف) إذ إنهما يؤديان معنى واحداً وإن كانوا قد استعملوه في عدد آخر من أبواب النحو، فهم يرون أن العامل في الظرف الواقع خبراً للمبتدأ عامل معنوي هو الخلاف، إذ الأصل أن يكون الخبر هو نفسه، ولما وقع الخلاف بوقوع الظرف خبراً نصب[2]، وعاملوا (أفْعَلَ) في جملة التعجب بمعاملتهم الظرف الواقع خبراً في أن العامل فيه هو الخلاف، فهو (أفْعَلَ) عندهم اسم وموقعه خبر المبتدأ (ما) وقد نصب على الخلاف[3].

ويكـون الخلاف عاملاً معنوياً في المستثنى: لأن المستثنى موجب له الحكم بالإثبات بعد نفيه عن المستثنى منه، فنصب لمخالفته إياه[4].

والخلاف عامل معنوي عمل النصب في الحال الواقع خبراً للمبتدأ المصدر، وهو قول الكسائي والفراء وهشام وابن كيسان[5]، فأنت عندما تقول:

ضربي زيداً قائماً، فـ(ضربي) مبتدأ أضيف إليه فاعله، و(زيداً) مفعول به له، و(قائماً) حال خالفت المبتدأ ولم تكن في المعنى المبتدأ عينه، لذا نصبت على الخلاف.

---

(1) وانظر معاني الفراء: ١/١٣٤، والانصاف مسألة: ٣٠. وهناك آراء كثيرة في ناصب الاسم بعد واو المعية، فقيل هو الظرفية وقيل هو الواو نفسها، وقيل هو فعل مقدر تقديره لابس... انظر هذه الإراء في الانصاف، مسألة: ٣٠، وشرح الأشموني: ٢/١٣٥، أصول ابن السراج: ٢/١٩٨.

(2) انظر الانصاف مسألة ٢٩.

(3) انظر شرح التصريح ٢/٨٨، الهمع ٢/٩٠، الموفي في النحو الكوفي ص ٨٥.

(4) انظر الهمع ١/٢٤٤، ومعاني الفراء ٢/١٥.

(5) الهمع ١/١٠٥.

ومن أهم العوامل المعنوية عند الكوفيين الاسناد أو الفاعلية، فقد علل الكسائي رفع الفاعل بعد الفعل لكونه داخلاً في الوصف أو متلبساً بالفعل، وعلل هشام ـ وقيل خلف ـ رافع الفاعل بإسناد الفعل له أو هو معنى الفاعلية وليست الحركة على آخره بأثر من الفعل إنما العامل فيه معنوي هو إسناد الفعل له أو كونه متلبساً به أو هو المعنى المترتب على قيامه به وهو الفاعلية[1].

ويماثل هذا العامل قول خلف الأحمر في ناصب المفعول به، فهو عنده عامل معنوي هو معنى المفعولية أي وقوعه مفعولاً به ولا دور للفعل أو للفاعل في الحركة على آخر المفعول به بعد الفعل والفاعل[2].

ومن العوامل المعنوية عند الكوفيين المصدرية في مثل:

طلع زيد بغتةً، فكلمة بغتة حال مؤولة عند البصريين وهي منصوبة على المصدرية عند الكوفيين[3].

ومنها التقريب في مثل قولهم: كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قائماً، وهذا القمر طالعاً. فـ (قائماً) و(طالعاً) منصوبتان على التقريب لأن ما بعد اسم الإشارة واحد في حقيقته (القمر) أو في سياقه فلا يحتاج إلى إشارة أو تنبيه إليه[4].

على الرغم من أن فكرة العامل تعد الفكرة الرئيسية في النحو العربي، وفي ضوئها قامت التصنيفات النحوية فيما ألفه النحاة من سيبويه إلى أيامنا هذه، إلا أنه قد ظهر في مسيرة الدرس النحوي من رفض فكرة العامل وخرج عليها، وقد كان رفضهم بين رفض جزئي عبّر عنه أصحابه في كلمات قليلة

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر الهمع ١/١٥٩، الأشموني ٢/٤٣، الأشباه والنظائر ١/٢٣٩، الانصاف مسألة: ١١.

(٢) لمزيد من التفصيل انظر المراجع السابقة.

(٣) شرح ابن عقيل ١/٦٣٢.

(٤) انظر معاني الفراء ١/١٢، ٢٣، ومجالس ثعلب ٤٤، ٣٥٩.

وآراء نجدها منثورة في بطون الكتب، إذ إنها لم تجمع في مكان واحد، كما جاء في آراء تلميذ سيبويه محمد بن المستنير (قطرب)، ورفض كليّ لفكرة العامل النحوي السائد عند النحاة، ودعوة لاستبدال عامل آخر به هو المتكلم، وذلك فيما جاء في أراء ابن جني، ولكنه لم يأخذ به عند التصنيف، ورفض كلي للعامل ودعوة إلى إرساء منهج نحوي آخر لا يقوم على العامل، وهذا ما جاء به ابن مضاء من القدماء، وإبراهيم مصطفى، وإبراهيم أنيس، وعبد المتعال الصعيدي وتمام حسان من المحدثين.

وسنحاول هنا عرض آراء هؤلاء العلماء في العامل:

١ ـ محمد بن المستنير (قطرب)

يرى محمد بن المستنير (قطرب) إن-لا-قيمة للعامل في الأثر الإعرابي (الحركات الإعرابية) على أواخر الكلم في التركيب الجملي، وإن هذه الحركات قد كانت بأثر صوتي ويمكن أن تعلل هذه الحركات تعليلاً صوتياً، يقول: «إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصلة بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام»(١).

وبذا فأن (قطرب) يخرج على ما كان عليه غيره من النحاة وبخاصة استاذه سيبويه الذي كانت الحركات الإعرابية عنده أثراً للعامل ولها قيمة دلالية، فيرى قطرب أن المتكلم يعمد إلى الحركة الإعرابية عندما يصعب عليه التسكين في الوصل، ولعل لهذا الرأي الذي ذهب إليه قطرب بعض الجذور في ما قاله استاذ استاذه الخليل بن أحمد، حيث يقول: «إن الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به»(٢) ولكن الخليل يرى إن الحركات تؤدي وظيفة أخرى بالإضافة إلى دورها في المعنى وهي أعانة المتكلم على وصل الكلام، إلا أنها بأثر عامل إن كانت على أواخر الكلم، وربما كان دور التخفيف في وصل الكلم للحركات في بنية الكلمة وليس في آخرها.

---

(١) الزجاجي: الايضاح في علل النحو ص ٧٠.

(٢) الكتاب ١/٣١٥.

سئل قطرب مرة: فهلا لزموا حركة واحدة؟ فقال: «لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتساع في الحركات، وإلا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة[1]» فيحاول أن يرد كل ما يتعلق بالحركات الأعرابية إلى التوسيع على المتكلم في نطقه والتخفيف عليه وإعطائه فرصة الاختيار بين عدد من الحركات، فلا يقتصر على حركة واحدة، وتكون أمام المتكلم فرصة الاختيار والمراوحة بين الحركة والسكون، إذ إن العرب ينتقلون من السكون إلى الحركة، يقول: «ألا تراهم بنوا كلاماً على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان[2]»، فالحركات ـ كما يبدو ـ لها وظيفة صوتية ليس غير، وهذا أمر يرفضه واقع الاستعمال اللغوي، فالحركات تحمل قيماً خلافية ودلالات لا يتضح المعنى بغيرها، ولو كان الأمر ـ كما يرى قطرب ـ للتخفيف في الوصل عند الكلام، فتمنع الحركات المتكلم من الابطاء وتكبح جماحه عند السرعة، لكانت هناك حركة واحدة في كثير من الأساليب ، في مثل:

الأسد

المروءة

نحن العربَ.......

كم كتاباً........

لا تأكل سمكاً وتشربَ...

ولما كانت هناك حاجة إلى أن تنطق تارة بالضمة أو الكسرة (في تمييزكم الخبرية) وأخرى بالفتحة، فتشير الفتحة إلى معنى يختلف عن المعنى السابق، وقد يترتب على هذا الفهم تصرف سلوكي يقوم به المخاطب أو السامع.

---

(1) الإيضاح في علل النحو ص ٧١.

(2) السابق ص ٧١.

رأي ابن جني :

من الواضح أن فكرة العامل كانت قد استقرت في أذهان العلماء القدماء، وشغلت حيزاً كبيراً من اهتمامهم، فعلى الرغم من أن قسماً منهم لم يقتنعوا به، إلا أنهم لم يرفضوه جملة، بل حاولوا أن يستبدلوا غيره به، وكان ابن جنيّ واحداً من هؤلاء. يرفض ابن جني فكرة العامل النحوي كما جاءت عند سيبويه ومن جاء بعده على منهجه؛ ولكنه لم ينكر وجود عامل في اللغة، وهو عنده المتكلم، فهو الذي يحدث الأثر على أواخر الكلم في الجملة الأفعال والأسماء، وما نسبة العمل إلى الفعل إلا لأمر تعليمي، يقول: وإنما قال النحويون:

«عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالإبتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهر من آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ اللفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ»[1] ولكن ابن جني لم يثبت على هذا الرأي، وربما لم يكن يمثل عنده نقطة رئيسة في تفكيره اللغوي، لأنه عند التطبيق أخذ بفكرة العامل النحوي المعهود عند سيبويه وأصحابه من بعده، ولو كان المتكلم عاملاً بديلاً لحظي في مصنفات ابن جني بقسم يزيد على هذه الأسطر القليلة التي نراها تضم قولاً لابن جني عن العامل بمعنى يختلف عن معنى (العامل) في المصطلح النحوي ونراه يقصد به أن المنفذ لوضع الحركة الإعرابية على أواخر الكلم في الجملة هو المتكلم طبقاً لما جاء عن العرب في لغتهم قياساً عليها. ولو كان ابن جني يقصد بالعامل المتكلم المعنى المطلق لهذه العبارة لكان يدعو إلى فوضى اللغة، ولا نرى ابن جني وهو العالم الفذ، صاحب الحس اللغوي، والقدرة الفائقة، والبراعة العالية في

---

(١) الخصائص ١/١٠٩ - ١١٠.

تصنيفه في اللغة وخصائصها، يدعو إلى شيء من هذا.

ومما يشير إلى أن ابن جني قد أخذ بفكرة العامل النحوي الذي جاء عند سلفه من النحاة البصريين، كثير من الأمثلة التي يعلل فيها ابن جني الظواهر اللغوية، ومن ذلك قوله: «ومن ذلك قولنا: كان يقوم زيد، ونحن نعتقد رفع (زيد) (بكان... ويكون) (يقوم) خبراً مقدماً عليه. فإن قيل: ألا تعلم إن (كان) إنما تدخل على الكلام الذي كان قبلها مبتدأ وخبراً، وأنت إذا قلت: يقوم زيد، فإنما الكلام من فعل وفاعل، فكيف ذلك؟ فالجواب إنه لا يمتنع أن يعتقد مع (كان) في قولنا:

كان يقوم زيد، وإن زيداً مرتفع بكان.......[1] ويقول في موضع آخر: «... يدل على صحة ما رآه (سيبويه) من هذا (تشبيه الأصل بالفرع) وذهب إليه ما عرفه وعرفناه معه: من أن العرب إذا شبهت شيئاً بشيء مكنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما، ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه تمموا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه[2]».

ويبدو أن القول بأن ابن جني قد رفض فكرة العامل قول تنقصه الدقة العلمية، وربما كان مصدره قول لأحمد أمين: «ومن لفتات ابن جني الجليلة فهمه أن النحو القديم مؤسس على العامل... فهدم ابن جني هذه القضية»[3] ويقول: «والناظر في نحو الخليل وسيبويه يرى أنه موضوع على أساس العامل، وظل كذلك.... وجاء ابن جني يريد تأسيس نحو آخر، ولكن - مع الأسف لم يجد سميعاً»[4] وهذا إدعاء لا يدعمه شيء في تصنيفات ابن جني ، بل أننا نجد كما ذكرنا أن ابن جني لم يخرج على

---

(١) الخصائص ١/٢٧٣-٢٧٤.

(٢) الخصائص ١/١١٠-١١١، ١/٣٠٤، وانظر لمزيد من الأمثلة ١/١١٠-١١١، ٣٣٧، ٣٤١، ٣٩٦. وإذا ما نظرنا في كتاب المحتسب فإننا نجده في تخريج القراءات التي يتم فيها تغيير الحركة الإعرابية، يعتمد على فكرة العامل النحوي اعتماداً كلياً. وانظر: سر الصناعة ١/٢٧٢، ١٣٩.

(٣) ظهر الإسلام ٢/١١٧.

(٤) ظهر الإسلام ٢/١١٨.

منهج سيبويه في فكرة العامل وأن يكن قد اختلف معه في عدد قليل من القضايا المتعلقة بتطبيق فكرة العامل وظهور أثـره على أواخر الكلم في الجملة[1]، فإن كان الأستاذ أحمد أمين قد اعتمد في تصوره للنحو الآخر الذي همّ ابن جني بتأسيسه ولم يجد سمعياً على كلمات ابن جني بأن العامل هو المتكلم، فماذا عساه يقول لابن جني وهو يقول:

«ألا ترى أنك إذا قلت قام بكر، ورأيت بكراً، ومررت ببكر، فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل»[2]. وقوله: «وإنما يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل[3]». وقوله: «إن أصل عمل النصب إنما هو للفعل وغيره من النواصب مشبه في ذلك الفعل»[4].

ويبدو أن من النحاة من استحسن القول بالعامل المتكلم كما نوّه ابن جني، ولكنها بقيت كلمات لم تقدم منهجاً يذكر في تبرير الحركة الإعرابية، فالرضي، مثلاً، يقول بهذه الفكرة موضحاً إياها، ولكنه عند التصنيف لا يلقي لها بالاً، يقول: «الموجد لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة العامل، ومحلها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم ولكن النحاة جعلوا الآلة كأنما هي الموجدة للمعاني، ولعلاماتها ... فهذا سميت الآلات عوامل»[5].

رأي ابن مضاء القرطبي

عقد ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) فصلاً في كتابه المشهور «الرد على النحاة» عن الغاء العوامل، صدره بقوله: «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وانبه على ما اجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك إدعاؤهم أن النصب

---

(١) انظر مثلاً الخصائص ١/٣١٥، ٢٨٧، ٢/٢٥٣، ٢٧٨، اللمع ١/١٨٠، ١/٢١٥، ٢٣٣.
(٢) الخصائص ١/٣٧.
(٣) الخصائص ٢/٣٩١.
(٤) الخصائص ١/١٠٣.
(٥) شرح الرضي على الكافية ١/٢٥.

والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وغيروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمراً) إن الرفع الذي في (زيد) والنصب الذي في (عمرو) إنما احدثه (ضرب)، ألا ترى إن سيبويه ـ رحمه الله ـ قال في صدر كتابه: وإنما ذكرت ثمانية مجارٍ، لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه؟ فظاهر هذا إن العامل أحدث الإعراب، وذلك بين الفساد[1]».

وبعد أن أنكر ابن مضاء على النحاة قولهم: إن العمل يعود في الجملة السابقة إلى الفعل (ضرب) ، حاول إن يدعم رأيه بما يقوله ابن جني، يقول: «وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح ابن جني وغيره، قال أبو الفتح في خصائصه، بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية: وأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيداً بقوله: لا لشيء غيره. وهذا قول المعتزلة، وأما مذهب أهل الحق فأن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى. وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية»[2] ويضيف «وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع[3]».

ويرى ابن مضاء إن الفعل ـ وهو الأحداث ـ يكون على نوعين، ويترتب على ذلك الوصف الذي يطلق على العامل ، فهو عامل بالإرادة أو عامل بطبعه، ولا يندرج العامل النحوي في أي من النوعين السابقين، فإن قال النحاة بأن عاملهم عامل معنوي وليس كما يتوهم بأنه عمل فعلي كما في البندين السابقين، فإن اجماع النحويين ـ على بكرة أبيهم ـ وإن اختلفوا،

---

(١) الرد على النحاة ص ٨٥ ـ ٨٦، ط ١، ١٩٤٧، دار الفكر العربي.
(٢) السابق ص ٨٦ ـ ٨٧.
(٣) السابق ص ٨٨.

فقال بعضهم: العامل في كذا كذا، وبعضهم يقول: العامل فيه ليس كذا، إنما هو كذا، فإن إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم[1].

ويرى عبد الهادي الفضلي[2] أن مرد ذلك عند ابن مضاء يعود إلى أن عبارات النحاة توهم اعتقادهم بالعلية الحقيقية للعوامل النحوية، وإن المسألة في العامل خلافية عند النحاة ، فمنهم من عده المتكلم ومنهم من عدة غير ذلك، وكانت له على ذلك ملاحظات، من أهمها أنّ ابـن مضاء اعتمد التوهم لبناء النقد الذي وجهه للعامل، والتوهم امر مرفوض علمياً ومنهجياً، وأنه اعتمد كذلك على القسمة الفلسفية القائلة بأن الفاعل أما أرادي أو طبيعي وأخرج الألفاظ ومعانيها من دائرة هذين النوعين.

والذي نراه أن نصّ ابن مضاء الذي اعتمد فيه على رأي ابن جني يمكن أن يذهب به إلى إن المتكلم ـ في الحقيقة ـ لا يرفع وينصب ويجزم ويجر من غير قانون أو قيد، وإلا لوقع ما يخشاه كل باحث غيور على هذه اللغة، وهو ما يسمى بفوضى اللغة، ولأخذ كل متحدث يرفع وينصب ويجر ويجزم كما يريد، بل لأخذ تارة يرفع وأخرى ينصب أو. . . في تركيب جملي واحد، ولذا فنرى أنه يقصد أن المتكلم في نيته ومكنون نفسه وعقله يعرف أنه يريد معنى معيناً فينطق بالكلمة التي تؤدي هذا المعنى ثم يعطيها الحركة المناسبة لها أخذاً مما جاء في أقوال النحاة ذاتهم بناءً على استقراء لغة العرب، إذ لو كان ابن مضاء يرفض كل ما جاء عن النحاة وعاملهم لما أخذ بالعلل الأول ورفض العلل الثواني والثوالث، فالنوعان الثاني والثالث فلسفيان بعيدان عن التعليل الوصفي للظواهر اللغوية، يقول: «ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثوانـي والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لِمَ رفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر[3]».

---

(١) وانظر السابق ص ٩٣ ـ ٩٤.

(٢) دراسات في الإعراب ص ٥٤ ـ ٥٥.

(٣) الرد على النحاة ص ١٥١.

فقوله: كذا نطقت به العرب، يعني إن هذا هو المنهج الوصفي للظاهرة اللغوية، ولا يجوز أن يخرج عليها المتكلم أو أن يغيرها، في أي عصر كان وأنى وُجد، فقد ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر.

فالمتكلم يعرف أنه يقصد الأخبار عندما يقول:

دين الله حق.

فيرفع (حق) وليس له غير ذلك، إذ إن كلمة (حق) هنا جاءت ممثلاً صرفياً لباب نحوي مجرد في ذهن المتكلم وهو الخبر، والخبر في ما ثبت بالاستقراء من الكلام المتواتر يُرفع، فوجب أن يحقق المتكلم ذلك، وإذا سئل عن سبب الرفع قال هو خبر مرفوع كذا نطقت به العرب.

فإذا أراد المتكلم ممثلاً صرفياً لباب نحوي ذهني مجرد آخر يؤكد الجملة المتقدمة عليه، وجب أن يقول:

دين الله حقاً. . . .

فيعبر بذلك عن المعنى الذي يريد، وهو الذي رفع في الأول ونصب في الثاني، مدركاً أبعاد المعنى في الحالتين، فتكون الجملة الثانية:

Ø + دين الله + ∇ع

= (Ø + خـ) ∇ع

= جملة تحويلية اسمية قائمة على الحذف والزيادة، ولكن إذا أراد المتكلم المعنى الذي ورد في الجملة الثانية واستعمل الأولى، أو العكس، فإنه قد تجاوز الصواب ولم يصل إلى هدفه، فاللغة مضبوطة لا تقبل العبث في ظواهرها الأصل، والحركة الإعرابية ظاهرة لغوية رئيسة في اللغة، وجب أن تراعى كما كانت تنطق بها العرب، وكما جاء في الاستقراء الثابت بالتواتر. فلا نظن إن طوداً شامخاً مثل ابن مضاء ـ فضلاً عن ابن جني، وهو العلم الشامخ في الدراسات اللغوية ـ يمكن أن يقع في ما يؤدي إلى فوضى اللغة، بالرفع والنصب والجر والجزم كما يريد المتكلم ، أي متكلم.

آراء المحدثين

إبراهيم مصطفى:

تأثر إبراهيم مصطفى برأي كل من ابن جني والرضي في القول بأن العامل هو المتكلم، وتأثر برأي ابن مضاء في رفض العلل، يقول في تعليقه على منهج النحاة في فلسفة العامل: «رأوا أن الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدل بتبدل التركيب، على نظام فيه شيء من الاضطراد فقالوا عرض حادث لا بدّ له من محدث، وأثر لا بد له من مؤثر، ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدثاً هذا الأثر، لأنه ليس حراً فيه يحدثه متى شاء وطلبوا لهذا الأثر عاملاً مقتضياً وعلة موجبة، وبحثوا عنها في الكلام فعددوا هذه العوامل ورسموا قوانينها»[1]، فيرفض أن تكون الحركات على أواخر الكلم في الجملة بأثر من عامل لفظي أو معنوي ظاهر أو مقدر، يقول: «على أن أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى، ولا أثراً في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته»[2]! ويرى أن يربط هذه الحركات بالمعاني التي تشير إليها في الجملة، يقول: «ونحن نبحث عن معاني هذه العلامات الإعرابية وعن أثرها في تصوير المعنى... ولم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عاملها، ولكن ماذا تشير إليه من معنى»[3]. ويقول: «وإذاً وجب أن

(١) إحياء النحو ص ٣١.
(٢) إحياء النحو ص ٤١.
(٣) السابق ص ٤١ ـ ٤٢.

تدرس علامات الإعراب على إنها دوال على معاني، وأن نبحث في ثنايا الكلام عما تشير إليه كل علامة منها، ونعلم أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة في الجملة وصلتها بما معها من الكلمات، فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلام»[1].

ولذا فقد أخذ إبراهيم مصطفى يبحث عن المعاني التي ترتبط بها هذه الحركات، فجعل الضمة علماً للإسناد، ودليلاً على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها. أما الكسرة فإنها علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة كما في: كتاب محمد، وكتاب لمحمد.

أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة[2]، فللإعراب الضمة والكسرة فقط وليستا بقية من مقطع، ولا أثراً لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام[3]».

وهذا الرأي في حقيقة الأمر هو رأي صاحب المفصل ورأي شارحه: «وذلك لأن كتاب المفصل وشرحه لابن يعيش كانا من مصادر الأستاذ مصطفى في كتابه «إحياء النحو» (أنظر هوامش الصفحات، ١، ٦، ١٠٤، من إحياء النحو). ولكنه لم يشر إلى ذلك، ولا أدري لماذا؟.

ولعل السبب في عدم ذكره الزمخشري في عداد الأئمة الذين تأثر بآرائهم لأنه أجرى شيئاً من التعديل ـ فيما أظن ـ على قول الزمخشري فخرج به من حدود التبني والاختيار إلى اعتباره قولاً خاصاً به[4]».

---

(١) السابق ص ٤٩.

(٢) السابق ص ٥٠.

(٣) إحياء النحو ص ٥٠.

(٤) انظر عبد الهادي الفضلي، دراسات في الإعراب ص ٦١.

يقول ابن يعيش في شرح المفصل: «قال صاحب الكتاب (يعني الزمخشري):

هي الرفع والنصب والجر، وكل واحد منها علم على معين، فالرفع علم الفاعلية، والفاعل واحد ليس إلا، وأما المبتدأ وخبره، وخبر إن وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس واسم لا وما المشبهتين بليس، فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب. وكذلك النصب علم المفعولية، والمفعول خمسة أضرب: المفعول المطلق والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه والمفعول له، والحال. والتمييز والمستثنى المنصوب، والخبر في باب كان والاسم في باب إن، والمنصوب بلا التي لنفي الجنس، وخبر ما ولا المشبهتين بليس، ملحقات بالمفعول، والجر علم الإضافة ، وأما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات. . .[1]».

فمن الواضح أن بين الرأيين تقارباً كبيراً، حتى إننا نرى أن الرأي اللاحق يعد فرعاً على السابق، والأصل أقوى وأمتن من الفرع، فقد جعل إبراهيم مصطفى الفتحة علامة الخفة تقابل القول القائل في أيامنا هذه «سكّن تسلم» وجعلها الزمخشري علماً لعدد من الأبواب النحوية وما تشير إليه من معانٍ، شأنها في ذلك شأن الضمة علم للفاعلية ما الحق بها، والكسرة علم الإضافة، وهذا أقرب إلى تعليل الظواهر اللغوية من ذاك، فضلاً عما في ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى من ضعف في تخريج قولهم مثلاً: أصبح الطالب مجتهداً، ولا في مثل: إن الطالب مجتهد، فهل تعد الضمة علماً للإسناد في هذين المثالين أم أنها علم له تارة متنحية عنه أخرى.

وبعد هذا العرض، نتساءل عن الجديد في محاولة (إحياء النحو) في ميدان النحو، إن كان الجديد في القول بأن العامل هو المتكلم فقد أوردنا هذا الرأي لابن جني وغيره من القدماء، وإن كان الجديد في إنكار العامل، ؛ فالمعمول الذي تقدم عند ابن مضاء أقدم وأقوى، وأما إن كان الجديد في هذه

(١) شرح المفصل ١/٧١. وانظر: عبد الهادي الفضلي، دراسات في الإعراب ص ٦٢ ـ ٦٥.

المحاولة هو جمع عدد من الأبواب النحوية المشتركة في حركة إعرابية واحدة في باب واحد هو باب المسند إليه[1]، ليكتفي بهذا في إعراب كل واحد منها، فيقال في إعراب المبتدأ إنه مسند إليه ويقال في إعراب الفاعل إنه مسند إليه، ويقال في إعراب نائب الفاعل إنه مسند إليه، فأن هذا أمر قد تنبه إليه أصحاب علم المعاني في البلاغة. وإن كان لهذا الرأي... نصيب من التجديد، ولكنه عكر عليه بما حاوله من إنكار الفرق بين أحكام هذه الأبواب الثلاثة........ فالفرق بين أحكام هذه الأبواب بحيث لا يمكن إنكاره[2]».

«[3] ولكن هل يصح أن تجمع تلك الأنواع الثلاثة في علم النحو تحت اسم المسند إليه كما جمعت في علم المعاني من علوم البلاغة، ولا شك أن الجواب على هذا يكون بالنفي لا بالإثبات، وهذا لأن علم المعاني يبحث عن أشياء مشتركة بين هذه الأنواع الثلاثة، من الذكر والحذف والتعريف والتنكير، وما إلى هذا مما يشترك أكثره بين هذه الأنواع الثلاثة، ولا يكاد حكم واحد منها يختلف فيها عن الآخر، ولا تكاد المعاني المقصودة من هذا العلم تختلف فيها، لأنها معان ثانوية تتعلق بالذكر والحذف وغيرهما بقطع النظر عن كون المحذوف مبتدأ أو فاعلاً أو نائب فاعل.

أما النحو فإنه يبحث عن المعاني الأصلية للتراكيب وهي تختلف كثيراً في هذه الأنواع الثلاثة، والإعراب له علاقة وثيقة بهذه المعاني، لأنه لا يراد منه إلا الكشف عنها ليعرف أمرها كل المعرفة،.... فلا بدّ أن يعرب المبتدأ على أنه مبتدأ ليعرف بهذا معنى جملته الاسمية، ويعرف ما تفيده وتمتاز به عن الجملة الفعلية. ولا بد أن يعرب الفاعل على أنه فاعل ليعرف بهذا جملته الفعلية ويعرف ما تفيده وتمتاز به عن الجملة الاسمية، ولا بد أن يعرب ما يسمونه نائب الفاعل على أنه ليس بمبتدأ ولا فاعل، ليعرف بهذا

---

(١) وانظر عبد المتعال الصعيدي، النحو الجديد ص ٧٩ ـ ٨٠.
(٢) النحو الجديد ص ٧٩.
(٣) السابق ص ٩٠.

معنى جملته الفعلية، ويعرف الفرق بين معناها مع الفاعل ومعناها مع ما يسمونه نائب الفاعل.

ولسنا ندري بعد هذا ما الذي يراه الدكتور طه حسين من تجديد للنحو والأدب العربي في هذا الكتاب يدفعه للقول: «وأشهد لقد وفق إبراهيم إلى إحياء النحو. فانظر في هذا الكتاب فسترى أن إبراهيم لا يعرض عليك علماً ميتاً وإنما يعرض عليك علماً حياً يبعث الحياة في الذوق، ثم سترى إن إبراهيم لا يعرض عليك مسائل جامدة هادمة، ولكنه يفتح للنحويين طريقاً إن سلكوها فلن يحيوا النحو وحده، ولكنهم سيحيون معه الأدب العربي أيضاً»[1].

ومما يجدر ذكره أن تلميذ إبراهيم مصطفى الدكتور مهدي المخزومي قد تبنى منهج أستاذه في كتابيه: «في النحو العربي: نقد وتوجيه» وفي النحو العربي قواعد وتطبيق. يقول: «.... وقد اعتدت العربية بالضمة والكسرة اعتداداً خاصاً، فجعلت الضمة علماً للإسناد، والكسرة علماً للإضافة. أما الفتحة فعلم لما ليس بإسناد ولا إضافة ويندرج فيه موضوعات كثيرة يتميز بعضها من بعض بما تؤديه الكلمة المنصوبة من وظيفة لغوية[2]»، ويقول في موضع آخر: «والقول بأن الضمة علم الإسناد لا يشير بحال إلى العامل، ولا يزعم وجوده، والواقع أن الضمة ليست أثراً لعامل لفظي ولا معنوي، وإنما هي مظهر من مظاهر العربية في توزيع الوظائف اللغوية أو القيم النحوية»[3].

ولعل أبرز الأمثلة التي تبين اقتفاء التلميذ أثر الأستاذ قوله: «وليست الفتحة علماً لشيء خاص ولكنها علم على كون الكلمة خارجة عن نطاق الإسناد أو الإضافة، ويندرج في هذا موضوعات كثيرة كالحال والتمييز والمفاعيل وغيرها، والفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة التي يهرع إليها العربي ما وجد إلى الخفة سبيلاً»[4].

---

(١) إحياء النحو، التقديم ص ٣.

(٢) في النحو العربي: نقد وتوجيه ص ٦٧.

(٣) السابق ص ٧٠.

(٤) السابق ص ٧٦.

رأي إبراهيم أنيس :

لا نرى بأن مناقشة رأي إبراهيم أنيس الذي أورده في كتابه (من أسرار اللغة) في فصل بعنوان قصة الإعراب، وفيه فصل صغير بعنوان ليس للحركة الاعرابية مدلول، لا نراها تحتاج إلى مناقشة طويلة ويكفي أن نورد رأيه بأقواله ليظهر مدى تأثره بقطرب (محمد بن المستنير، ت: ٢٠٦ هـ)، وبأن العربية ترفض مثل هذا الرأي رفضاً لا يخفى على الشادين فضلاً عن العلماء. يقول إبراهيم أنيس: «لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض[1]»، ويقول: «ويكفي للبرهنة على أن لا علاقة بين معاني الكلام وحركات الإعراب أن نقرأ خبراً صغيراً في إحدى الصحف على رجل لم يتصل بالنحو أي نوع من الاتصال، فسنرى أنه يفهم معناه تمام الفهم مهما تعهدنا الخلط في إعراب كلماته برفع المنصوب ونصب المرفوع أو جره[2]». ويقول: «فليست حركات الإعراب في رأيي عنصراً من عناصر البنية في الكلمات، وليست دلائل على المعاني كما يظن النحاة، بل إن الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها سواء في هذا ما يسمى بالمبني أو المعرب، إذ يوقف على كليهما بالسكون وتبقى مع هذا، أو رغم هذا، واضحة الصيغة لم تفقد من معالمها شيئاً[3]». ويقول قطرب: «إنما إعربت (العرب) كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا امكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو بيت ولو بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة

---

(١) من أسرار اللغة ص ٢٢٥ وما بعدها.

(٢) السابق.

(٣) السابق.

يستعجلون، وتــذهب المهلة في كــلامهم، فجعلوا الحــركــة عـقيـب الإسكان»[1].

ويعتمد إبراهيم أنيس لتحديد معنى الفاعلية والمفعولية في كلمات الجملة على موضع الكلمة التي تحمل المعنى المراد، وهذا أمر يعود إلى نظام الجملة. وعلى السياق الذي يحيط بأنشاء الجملة وظروف قولها.

ولا نريد أن نطيل القول في مناقشة هذا الرأي لسببين: أولهما: إن الأخ الكريم والصديق الوفي الباحث السعودي الدكتور عبد الهادي الفضلي قد ناقش اراء إبراهيم مصطفى مناقشة علمية عميقة[2].

وثانيهما: إن قضية ارتباط الحركة الإعرابية بالمعاني في اللغة العربية أمر لا يخفى على أحد من الطلاب فضلاً عن الباحثين. فالقائل: أكرم خالداً محمد، يعني أن الفاعل محمد، وإن تأخر. والمفعول خالد تقدمـه، وهذا ما يدركه السامع أيضاً. وفي حال اختفاء الحركة الإعرابية لسبب صوتي فإن الترتيب يقف قرينة وحيدة تشير إلى الفاعل والمفعول، ففي المثل:

أكرم موسى عيسى

وجب أن يكون الفاعل هو الأول والمفعول هو الثاني، ولا نظن أن أمر الحركة الإعرابية وقيمتها الدلالية كان يخفى على الأستاذ أنيس، في الأمثلة التالية:

نحنُ العربُ	نحن العربَ	(على الاختصاص)
الأسدُ	الأسدَ	(على التحذير)
أخاك / الكتابَ	أخوك / الكتابُ	(على الأعزاء)
كم كتاباً	كم كتابٍ	(على الأخبار والتكثير)
استوى الماء والخشبةُ	..... والخشبةَ	(على المعية)

---

(1) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ص ٧٠.
(2) دراسات في الإعراب ٦٥ ـ ٨٦.

ويكفي في الرد على إبراهيم أنيس وإبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي في هذا المقام أن نورد عدداً من أقوال النحاة العرب القدماء التي تشير إلى أدراكهم التام ما للحركة الإعرابية من قيمة دلالية: يقول الزجاجي: «إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة، ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وابنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبىء عن هذه المعاني، فقالوا: (ضرب زيدٌ عمراً)، فدلوا برفع (زيد) على أن الفعل له، وبنصب (عمرو) على أن الفعل واقع به... وقالوا: (هذا غلامُ زيدٍ) فدلوا بخفض (زيد) على إضافة (الغلام) إليه، وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني[1]».

ويقول ابن فارس: «إن الإعراب هو الفارق بين المعاني ألا ترى أن القائل إذا قال: (ما أحسن زيد) لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم إلا بالإعراب[2]».

ويقول ابن الخشاب: «.... وفائدته أنه يفرق بين المعاني المختلفة التي لو لم يدخل الإعراب الكلمة التي تعاقب عليهاتلك المعاني التبست[3]...».

فالضمة والفتحة والكسرة علامات معانٍ وقرائن تدل على أبواب نحوية ودلالية. وليست للإسناد والإضافة فقط، ولا الفتحة منها للخفة كما يرى الباحثان: إبراهيم مصطفى وإبراهيم أنيس.

رأي الدكتور تمام حسان

يعتمد الدكتور تمام المنهج الوصفي في معالجة العلاقات بين الكلمات

---

(١) الإيضاح ص ٦٩.
(٢) الصاحبي ص ٦٦. وانظر ص ٧٧.
(٣) المرتجل ص ٣٤.

في الجملة للوصول إلى المعنى الدلالي فيها، فالتعليق وهو المصطلح الرئيس في نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز) هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجهه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ، ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية[1]. وكان الدكتور تمام قد رفض فكرة العامل في عمل سابق له، يقول: «الحقيقة أن لا عامل، إن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، كل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة، فإذا كان الفاعل مرفوعاً في النحو فلأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقي واضح، وكان من الجائز جداً أن يكون الفاعل منصوباً، والمفعول به مرفوعاً، لو أن المصادفة العرفية لم تجر على النحو الذي جرت عليه[2]». فأخذ تمام حسان من عبد القاهر الجرجاني فكرة التعليق ورأى بأنها تتضمن أنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية. موجهاً إلى ذلك قول الجراجاني: «يأخذ بعضها بحجز بعض» وقوله: «هذا هو السبيل فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً أو خطؤه إن كان خطأ إلا إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو من معاني النحو قد أصيب به موضعه ووضع في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة، واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده أو وصف بمزية أو فضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه» فيرى إن في الجملة عدداً من القرائن هي التي تعمل على نقل

---

(١) اللغة العربية: معناها ومبناها ص ١٨٩.

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٥١.

المعنى الدلالي بين المتكلم والسامع، وهذه القرائن تقع في ثلاثة أُطر:

١ ـ القرائن المادية.
٢ ـ القرائن العقلية.
٣ ـ قرائن التعليق.

وتقسم القرائن العقلية إلى ذهنية ومنطقية، وقرائن التعليق تقسم إلى: مقالية وحالية، والمقالية تقسم إلى معنوية ولفظية، وتضم المعنوية: الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة. وأما اللفظية فتضم: الإعراب والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والتنغيم. ولكل من هذه القرائن علاقات سياقية صغرى أو كبرى بحسب القسم الذي هي منه، فقرينة التخصيص علاقة سياقية كبرى بها تتحد مجموعة من الأبواب النحوية التي تقوم على هذا المعنى في إطار القرينة الكبرى (التخصيص) التي هي أعم منها وتشملها جميعاً وتعبر القرائن الصغرى المتفرعة عنها عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة في الجملة[1].

فإذا قلت مثلاً: ضرب زيد عمراً، فإن إسناد الضرب إلى المسند إليه كان مخصصاً بوقوعه على عمرو، أي إن الوقوع على عمرو كان قيداً في إسناد الضرب إلى من إسند إليه، وكان أيضاً جهة في الضرب حالت بينه وبين أن يفهم على أطلاقه، فطوعته لأن يفهم من جهة وقوعه على عمرو.

وإذا قلت[2]: أتيت رغبة في لقائك، أو كي ألقاك أو لألقاك... الخ فإنك قد إسندت الإتيان إلى نفسك مقيداً بسبب خاص وهو قيد الغائية. وفي القول: لا تأكل السمك وتشرب اللبن فإن هناك قرينة معنوية وهي قرينة معنى المعية وهي التي تقيد المعنى وتفيده[3].

والظرفية قرينة معنوية على إرادة معنى المفعول فيه بمعنى الإقتران

---

(١) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٩٤ وما بعدها.
(٢) السابق ص ١٩٥.
(٣) السابق ص ١٩٥.

الزماني أو المكاني[١]». وتعد قرينة التحديد والتوكيد وتعزيز المعنى الذي يفيده الحدث في الفعل بإيراد المصدر المشترك مع الفعل في مادته، لأن المصدر اسم الحدث، تعد قرينة معنوية دالة على المفعول المطلق[٢]». «وتقف قرينة الملابسة للهيئات قرينة معنوية دالة على الحال»[٣].

وتفسير الذوات قرينة معنوية دالة على التمييز، ولا تكون هذه إلا عند الحاجة إلى إيضاح المبهم في الإسناد مثل: طاب محمد نفساً، أو في التعدية: زرعت الأرض شجراً. أو في الاسم المفرد الدال على مقدار مبهم، مثل: اشتريت مترين حريراً[٤]. وعلاقة الإخراج قرينة دالة على باب المستثنى[٥] والمخالفة قرينة تشير إلى الاختصاص وهناك عدد من القرائن اللفظية[٦] تمثل الحركة الإعرابية واحدة منها، أما بقية القرائن اللفظية فهي الرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام، والأداة والنغمة. ويقصد بالرتبة ما قصده النحاة بالترتيب وما قصده البلاغيون بالتقديم والتأخير. ومن الرتب ما هو محفوظ كما هو بين الموصول والصلة والصفة والموصوف والمعطوف نسقاً والمعطوف عليه وكذلك الحال في بقية التوابع والتمييز وفعله والأدوات التي لها الصدارة والجار والمجرور... الخ ومنها ما هو غير محفوظ كما هو بين الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر والحال والمفعول به...[٧]. وأما الصيغة فأنها قرينة لفظية تدل على الباب الذي تنتمي له، كما في الاستفهام والنفي وفي صيغة الفعل أو الصفة[٨]...

أما المطابقة فميدانها الصيغ الصرفية والضمائر، ولا مطابقة في

---

(١) السابق ١٩٦.
(٢) السابق ١٩٨.
(٣) السابق ١٩٨.
(٤) السابق ١٩٩.
(٥) السابق ص ١٩٩.
(٦) السابق ص ١٩٩.
(٧) السابق ص ٢٠٥ وما بعدها.
(٨) السابق ص ٢٠٧ - ٢٠٩.

الأدوات ولا في الظروف، فتكون المطابقة في الحركة الإعرابية والشخص والعدد والنوع والتعيين، وقد تزال المطابقة في بعض التراكيب ويبقى المعنى قائماً اعتماداً على قرائن أخر.

أما الربط فيتم بربط أحد المترابطين كما بين الصلة والموصول والمبتدأ والخبر، والحال وصاحبه والنعوت ونعته والقسم وجوابه والشرط وجوابه . . . الخ ويتم الربط بالضمير العائد أو بدخول أحد المترابطين في الأخر ، أو بحرف كما في الفاء الواقعة في جواب الشرط[1].

ويتم التضام على وجهين: أولهما: يتم بالطرق الممكنة في وصف جملة ما فتختلف طريقه منها عن الأخرى تقديماً وتأخيراً وفصلاً ووصلاً وهو ما يسميه «التوارد».

وثانيهما: يتم بأن يستلزم أحد العنصرين في التحليل النحوي العنصر الآخر فيما يسمى «التلازم» أو في تنافيه معه فلا يلتقي به فيما يسمى (التنافي). وبها يمكن تخريج استعمال عدد كبير من الأدوات والتعابير أو الجمل الفرعية[2].

أما الأداة وهي قرينة لفظية هامة في الاستعمال اللغوي، والأدوات على نوعين، منها ما يدخل على الجمل ومنها ما يدخل على المفردات وهي تحمل قيماً خلافية تتضافر مع غيرها من القرائن اللفظية لتحقيق المعنى[3].

وأخيراً النغمة الصوتية وهي الإطار الصوتي الذي تقال فيه الجملة وهي تقوم بوظيفة الترقيم في الكتابة ووظيفة أخرى هي توضيح المعنى الدلالي.

وتكون النغمة قرينة دالة على كثير من الأبواب النحوية، الانفعالية منها بخاصة[4].

ويرى الدكتور تمام إن تضافر هذه القرائن يغني عن القول بفكرة العامل

---

(١) السابق ص ٢١٣.

(٢) السابق ص ٢١٦ وما بعدها.

(٣) السابق ص ٢٢٤.

(٤) السابق ص ٢٢٦ وما بعدها.

النحوي الذي قال به النحاة، والذي يرى بأنه جاء لتوضيح قرينة لفظية واحدة[1] وهو قاصر عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية فتأتي فكرة القرائن لتوزع اهتمامها بالقسطاس بين القرائن النحوية اللفظية والمعنوية لتوصل إلى وضوح المعنى وأمن اللبس وتنفي التفسير الظني والمنطقي لظواهر السياق، وتصرف عن الجدل في متاهات العامل وأصالته أو ضعفه أو قوته، وتبعد عن التأويل والتعليل.

رأي الدكتور خليل عمايرة(*):

يبدأ الدكتور عمايرة من تعريف يرتضيه للجملة، فيرى بأنها الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وهذه تعد عنده الجملة التوليدية أو النواة، وتقع الجملة التوليدية في إطارين كبيرين: الاسمية والفعلية، وبذا فإنه يرى أن القول بأن الجملة اسمية أو فعلية (أو ظرفية كما يرى ابن هشام) هو إمساك بالحلقة الثانية من التسمية. فهي أما توليدية اسمية أو توليدية فعلية. ولكن إذا ما طرأ عليها عنصر من عناصر التحويل التي يحصرها في خمسة عناصر[2]. فإنها تصبح جملة تحويلية ولكنها تبقى كما كانت اسمية أو فعلية لأن العبرة بصدر الأصل. وتكون الجملة التوليدية لغرض الأخبار[3] أما التحويلية فإنها تكون لمعنى جديد تحوّل عن المعنى الذي كان للجملة التوليدية، إذ إن التحويل لا يكون إلا لغرض يتعلق بالمعنى.

تقع الجملة التوليدية في إطارين كبيرين رئيسين:

١ ـ توليدية اسمية:

أ ـ اسم معرفة + اسم نكرة

ب ـ اسم استفهام + اسم معرفة

ج ـ شبه جملة + اسم نكرة.

---

(١) السابق ص ٢٣١.

(٢) سنذكرها فيما بعد. وانظر «في نحو اللغة وتراكيبها» من ص ٨٦ ـ ٨٨.

(٣) إلا في الاستفهامية القائمة على الخبر الذي له صدر الكلام والمبتدأ المؤخر، وهذا موضع نظر، سنناقشه في فصل أسلوب الاستفهام.

(*) كان هذا الفصل قد أُعدّ ليكون في كتاب آخر مع د. حداد.

٢ ـ توليدية فعلية:

أ ـ فعل + اسم مرفوع (أو ما يسد مسده)

ب ـ فعل + اسم مرفوع + اسم[١] + اسم[٢] + اسم[٣].

أما عناصر التحويل فهي:

١ ـ الترتيب: وهو في هذا البند آخذ برأي الجرجاني في دلائل الإعجاز وبرأي أهل الكوفة، ويستند فيه إلى ما جاء في كتاب سيبويه وأبي حيان في البحر المحيط من أن العرب إن أرادت العناية بشيء قدمته، فالمورفيم المتقدم وحقه التأخير في الجملة، يعني أنه تقدم للعناية والتوكيد، وبذا فإنه يعتمد رأي أهل الكوفة في أن الجملة:

محمدٌ بلّغَ الرسالةَ.

جملة تحويلية فعلية جاء التحويل فيها بتقديم الفاعل للعناية والأهمية، أو للتوكيد، فهي تنتقل عنده من جملة تحقق بنية سطحية Surface Structure إلى جملة تحقق بنية عميقة Deep structureلا يخضع المعنى فيها للظن أو للتفسير الذي يعتمد فيه على «الحدس» وهو بهذا يخالف العالم اللغوي الأمريكي تشومسكي ويضع قاعدة لتحقيق المعنى يفهمها السامع ويحققها المتكلم[١]. ويسوق عدداً من الآيات مبيناً أهمية التقديم:

إياك نعبد وإياك نستعين.

فإياي فاعبدون.

والله أخرجكم من بطون أمهاتكم. . .

والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً.

نحن نرزقكم وإياهم.

الله يعلم ما تحمل كل أنثى.

الله يبسط الرزق لمن يشاء. . .[٢].

---

(١) في نحو اللغة وتراكيبها ص ١٧٨ وما بعدها.

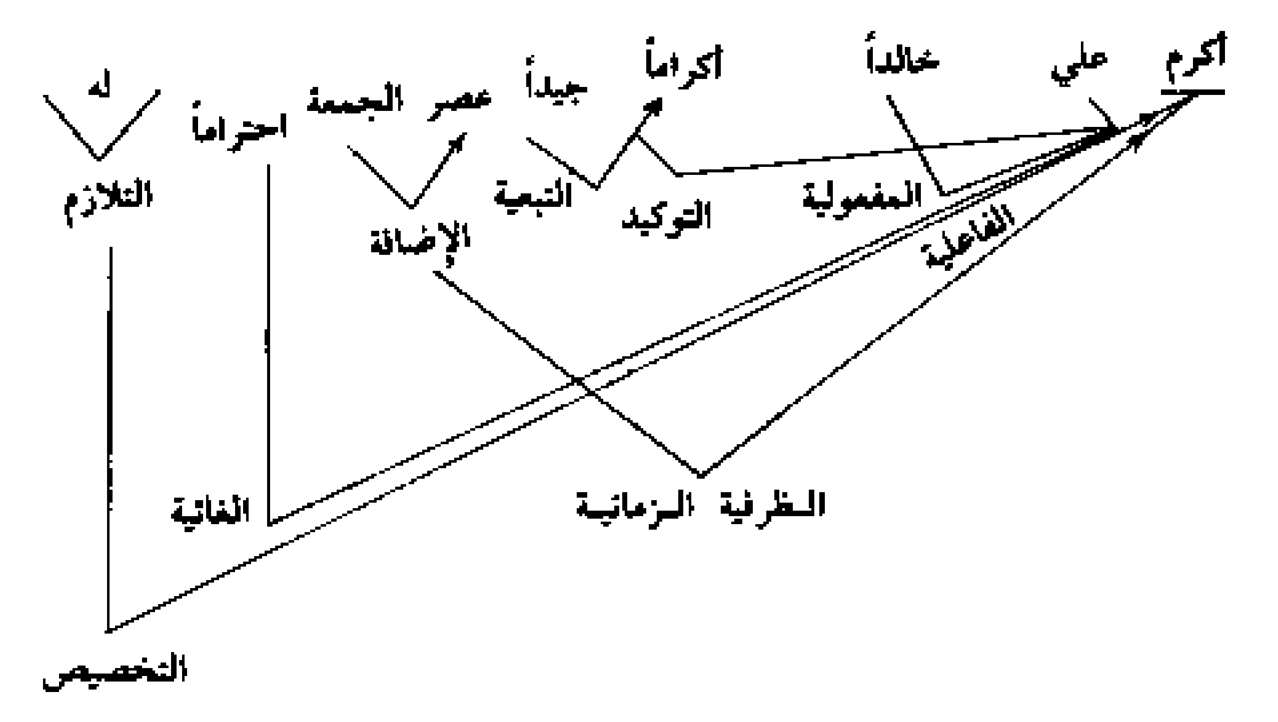
(٢) السابق ص ٩٤ ـ ٩٦.

٢ ـ الزيادة: ويقصد بالزيادة إضافة مورفيمات جديدة إلى الجملة التوليدية لتصبح جملة تحويلية. والزيادة أما إن تكون في صدر الجملة وغالباً تؤدي إلى تغيير في الحركة الإعرابية في الكلمات بعدها، ولكن هذا التغيير ليس بعمل من المورفيم الذي زيد في الجملة، وإنما هو اقتضاء سليقي في أوله قياسي فيما بعد[١]. ولا بد لكل كلمة تزاد في الجملة من أن ترتبط ببؤرتها. فأن كانت تحويلية فعلية فبؤرتها الفعل، أما إن كانت تحويلية اسمية فبؤرتها المبتدأ، ويكون ارتباط الكلمات بالثورة ارتباطاً يحقق المعنى ويشير إلى الباب النحوي الذي جاء المبنى الصرفي الذي زيد ممثلاً له وآخذاً حركته، هكذا[٢]:

حركة الباب النحوي	الرفع ⊂ الضمة والنون	الرفع ⊂ الضمة الألف، الواو	النصب ⊂ الفتحة ، الألف الياء	النصب ....
الباب النحوي	الفعل المضارع	الفاعل	المفعول به	المفعول له
الممثل الصرفي	يكتب، يدرس، يلعب	علي، خالد، المهندسون هذا، هو...	الدرس، إياك، المهندسين	إجلالاً، احتراماً، تكريماً، عقاباً

ويكون ارتباط الكلمات بالبؤرة كما يلي:[٣]

(١) السابق ص ٩٦.
(٢) السابق ص ٩٨.
(٣) السابق ص ٩٩.



ويرى إن هناك عدداً من الأبواب النحوية تقوم على فكرة التلازم فما جاء فيها من المورفيمات يعد بمثابة الكلمة الواحدة وهذه الأبواب هي:[1].

١ ـ الفعل والفاعل

٢ ـ المضاف والمضاف إليه.

٣ ـ الجار والمجرور.

٤ ـ الموصول والصلة.

٥ ـ النعت والمنعوت.

وليجمع العناصر التي تحقق المبنى (الحركة الإعرابية وما تجيزه قواعد اللغة وقوانينها) والمعنى الذي هو غاية المتكلم: يضع الرسم التوضيحي التالي[2].

أفكار في ذهن المتكلم ⇐ تتحول إلى رموز (كلمات منطوقة) ⇐ تنتظم في جمل طبقاً للقواعد النحوية واللغوية العرفية

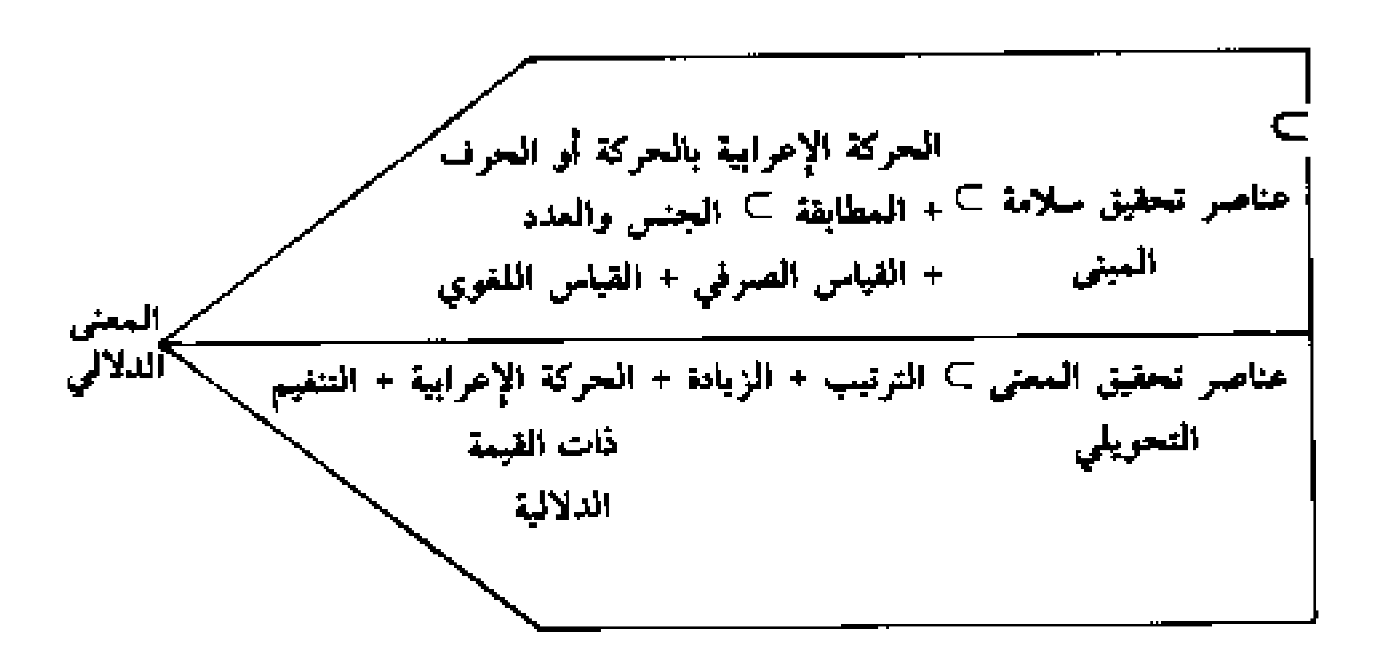
وهذه ═ تساوي

النحو

(١) السابق ص ١٨٩.

(٢) السابق ص ١٧٥.

وهذا ـــــ يساوي   قوانين النحو وقوانين اللغة ⊂ تتضمن



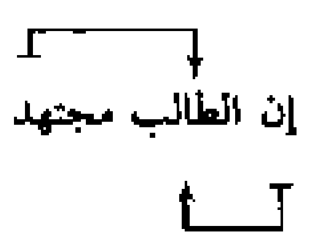
ويرى أن القياس اللغوي من أهم الأسس التي تحقق سلامة المبنى، ويضع لها الرسم التوضيحي التالي[1]:

G.R. ⊃ S.S ⟹	القياس → اللغوي	T.R. ⊃ D.S = OVS
VSO ⊃ الأخبار ⟹	→	T.R. ⊃ D.S = SVO
محمد بلغ الرسالة	×	×
OSV ⟹		

ويرى أن ما يسمى بالحروف المشبهة بالفعل، والأفعال الماضية الناقصة وأفعال الشروع والمقاربة والرجاء وأفعال المدح والذم (نعم،

(١) السابق ص ١٨١.

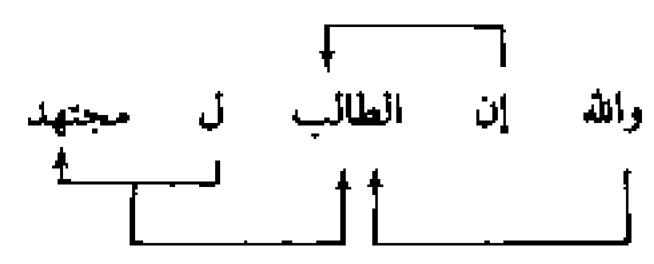
وبئس، وحبذا) عناصر زيادة تنقل الجملة التوليدية إلى جملة تحويلية اسمية لتحقق غرضاً بعينه هو التوكيد أو التمني أو الترجي أو الاستمرار أو الزمن الماضي أو الشروع أو . . . الخ، وما يظهر على الكلمات التي تلي أيّاً من هذه الكلمات فأنه ليس بأثر منها وإنما هو القياس اللغوي الذي يوجب أن يأخذ المبنى الصرفي حركة الباب النحوي الذي يمثله مشيراً إلى علاقة نحوية تركيبية، وهي المعنى الذي يراد نقل الجمل التالية إليه. وهذه الحركة ذات قيمة كبيرة في تحقيق سلامة المبنى قياساً على ما جاء عن العرب، ولكنها لا تحمل قيمة دلالية، نقول مثلاً:



√ء (المسند إليه + المسند)[1] = جملة تحويلية اسمية مؤكدة بمؤكد واحد.

إن الطالب لمجتهد

√ء (مسند إليه + √ء (مسند)) = جملة تحويلية اسمية مؤكدة بمؤكد والمسند فيها مؤكد بمؤكدين.



√ء √ء (مسند إليه + √ء (مسند)) = جملة تحويلة اسمية مؤكدة بمؤكدين والمسند فيها مؤكد بثلاثة مؤكدات.

---

(١) √ء تعني عنصر توكيد.

وهو يرى أن الحركة التي لا تظهر (الإعراب التقديري) فلا قيمة له وما كان الدافع له إلا القول بنظرية العامل. فأن قلت مثلاً:

إن يدرسْ عليٌّ فهو ناجح.

فلا وجود للحركة الإعرابية على (فهو ناجح)، لذا لا حاجة إلى القول بها، إذ إن القياس اللغوي لا يقتضيها، ولا دور لها في المعنى، فالقول بها ضرب من العبث،

وفي هذا البند (بند الزيادة عنصر من عناصر التحويل) يقترح تخريجاً لبابي الاشتغال ولما يسمى «لغة أكلوني البراغيث».

ففي الاشتغال يعد الاسم المتقدم مرفوعاً كان أم منصوباً مسبوقاً بأداة هو مفعول به مقدم لغرض التوكيد، والضمير العائد عليه هو توكيد له من قبيل التوكيد اللفظي، واستبدال الاسم بالضمير، خلافاً للقول بأن الظاهر لا يؤكد بالمضمر.

وفي ضوء هذا الذي توصل إليه يقدم تخريجه للغة أكلوني البراغيث، فالواو أصلاً هي البراغيث كررت ثانية وقدمت على المفعول لكونه ضميراً، وكان تكرارها للتوكيد ليس غير[1].

٣ ـ الحذف: ويأخذ سنده في قوله في هذا البند مما جاء عند كل من ابن جني وعبد القاهر الجرجاني، ويرى أن الحذف يكون في ركن رئيس في الجملة التوليدية فتتحول إلى تحويلية ولكنها تبقى على ما هي عليه من حيث الفعلية أو الاسمية. ويكون تقدير الركن المحذوف لتكتمل الجملة التوليدية ويتحقق الجزء الرئيس في تعريفها «الحدّ الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه» ويكون الحذف للبلاغة في القول والإيجاز فيه، أو للتعظيم أو التحقير... الخ.

ويرمز للركن المحذوف بالإشارة ∅ التي ترمز إلى ركن محذوف وهو عنصر تحويل.

---

(١) لمزيد من التفصيل في تحليل جملة الشرط وجملة القسم وجملة النداء وجملة المدح والذم، انظر السابق من ص ١٠٠ ـ ١٢٦.

٤ ـ الحركة الإعرابية: ويرى أنها هنا تكون ذات قيمة دلالية كبيرة وبها يتم تحويل الجملة التوليدية عن أصل افتراضي كانت عليه للأخبار وحركته حركة الرفع إلى جملة تحويلية ذات معنى آخر. وهذا يكون في جملة التحذير، والإغزاء والاختصاص والفعل أو الاسم المنصوبين على المعية وحركة النصب في الاسم بعد كم الاستفهامية محولاً عن حركة الجر بعد كم الخبرية، فلا أثر لعامل ولا حاجة لتقدير عامل، وما القول بالعامل في هذه التعابير إلا اعتماد للبحث في المبنى والحركة الإعرابية وتبريرها، واهمال للمعنى الذي جاءت الجملة أصلاً له؛ يقول راداً على ابن يعيش وابن السراج والأشموني في قولهم في الإعراب بأنه أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب[1]».

يقول: «ولهؤلاء نقول: إن الحركة الإعرابية، شأنها شأن أي فونيم في الكلمة له قيمة وأثر في الافصاح والإبانة عما في النفس من معنى، فيكون تغيرها محققاً لما في نفس المتكلم من معنى يريد الإبانة والافصاح عنه، فإذا قال المتكلم: الأسدُ (بالضمة) فإن السامع يدرك أنه قد أراد نقل خبر ليس غير. ولكنه إن قال: الأسدَ (بالفتحة) فأن المعنى يتغير إلى معنى التحذير الذي هو في ذهن المتكلم ويريد أن يفصح عنه ولا يستطيع تغيير أي فونيم في الكلمة غير هذا الفونيم، فأنه أن غيرّ فونيماً آخر في الكلمة، تغيرت الصورة الذهنية التي ترتبط بها الكلمة بسبب، فلا سبيل إذاً إلى التغيير إلا في فونيم الحركة الذي يؤدي إلى صورة ذهنية جديدة ولكنها تتصل بالأولى بسبب، فما كان التغيير في الحركة إلا نتيجة للتغيير في المعنى ... وليست الحركة نتيجة لأثر عامل كما يرى النحاة»[2].

٥ ـ التنغيم:

يفرق الدكتور عمايرة بين النبر الصرفي الذي يرى أن العربية لا تعيره اهتماماً، بمعنى أن النبر فيها لا يقوم بأي دور في نقل المبنى الصرفي إلى مبنى

---

(١) وانظر الهمع ١/٤٢، وشرح الأشموني ١/١٩.

(٢) في نحو اللغة وتراكيبها ص ١٥٦ ـ ١٥٧.

صرفي آخر أو من باب إلى باب صرفي آخر، والنبر الدلالي الذي يرى بأن العربية تشارك غيرها في الإعتماد عليه(١).

ويرى أنه يمثل عنصر تحويل رئيس ينقل الجملة التوليدية من معنى الإخبار إلى جملة تحويلية (اسمية أو فعلية) فيها معنى الاستفهام أو التقرير أو التعجب أو التهكم والسخرية أو .... الخ.

ولكن لما لم يكن للنغمة الصوتية دور في الحركة الإعرابية على أواخر الكلم في الجملة، فإن النحاة العرب القدماء قد أهملوها إلى حد كبير.

فيرى الدكتور عمايرة إن هذه هي العناصر الرئيسة التي تنقل الجملة من توليدية فيها معنى سطحي إلى تحويلية فيها معنى عميق، أما وجود الحركات الإعرابية - عنده - على أواخر الكلم، فأن لم تكن عنصر تحويل فهي اقتضاء قياسي ليس غير.

هذه أهم الآراء في فكرة العامل قديماً وحديثاً بين مؤيد ورافض، وهناك آراء لعدد آخر من الباحثين ولكنهم لم يضعوا بديلاً له، أو أنهم وضعوا بديلاً لا يظهر أثره في تحليل الظواهر اللغوية بشكل عملي فأعرضنا عن شرح محاولاتهم في هذه الدراسة.

والذي نراه، أن الحركة الإعرابية تكون اقتضاء لقياس لغوي جاء عن العرب الأول، ورصد النحاة القدماء له أبواباً نحوية أعطوا لكل باب نحوي حالة إعرابية ولها حركة معينة، وقد تتغير الحركة الإعرابية اقتضاء لعنصر من عناصر التحويل كالزيادة أو الحركة التي تنقل معنى الجملة من الخبرية إلى معنى التحذير أو الاغراء أو الاختصاص أو المعية أو إلى معنى الاستفهام بعد (كم) تفريقاً لها عن الخبرية. فالجملة:

محمد مجتهد

إذا دخلت عليها (كان) مثلاً اقتضت أن يكون الخبر منصوباً محولاً إلى

---

(١) السابق ص ١٧٣ وما بعدها.

الزمن الماضي في حين إذا دخلت عليها (إن) مثلاً اقتضت أن يكون المبتدأ منصوباً محولاً إلى حالة التوكيد، والجمل:

لم يحضر خالد
لن يقرأ عليٌّ الصحيفة
لا تلعب وقت الدرس
لا رجل في البيت

فقد حصل تغيير في الحركة الإعرابية على الممثل الصرفي للباب النحوي في الجمل اقتضاء لعنصر التحويل بالزيادة، ففي الأول انتقلت الحركة من الضمة على الفعل المضارع إلى السكون اقتضاء للحرف (لم) وتحويل الجملة في معناها إلى الزمن الماضي، في حين إن عنصر الزيادة في الثالثة (لن) اقتضى فتحة وتحويل معنى الجملة إلى المستقبل، أما في الثالثة فاقتضى عنصر الزيادة (لا) السكون وتحويل الجملة إلى معنى النهي، وأما في الجملة الأخيرة فقد اقتضى عنصرالزيادة (لا) الفتحة على المبتدأ، ونقله عن موقعه الأصل (المؤخر) في الجملة الأصل: في البيت رجل، واقتضى عنصر الزيادة أيضاً نفي الخبر. أما في الجمل:

المروءة
الضلالَ
نحن العرَب. . . . . .
لا تأكلْ سمكاً وتشربَ لبناً
سرتُ والنيلَ
كم كتاباً قرأت

فإننا نرى أن كلاً منها محولة من أصل كانت فيه في حالة الرفع باستثناء الجملة الأخيرة التي جاءت محولة عن أصل كانت فيه في حالة الجر، فكانت الفتحة عنصر تحويل نقل الجمل من معنى الجملة الخبرية إلى معنى الاغراء والتحذير والأختصاص والجمع أو المعية أو إلى معنى الاستفهام، وليست الكلمات المنصوبة فيها معمولات لعوامل محذوفة تارة جوازاً، وأخرى وجوباً

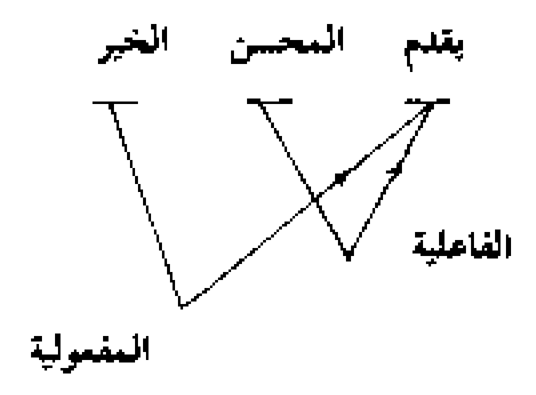
بإظهارها تنتقل الجملة من باب إلى باب آخر.

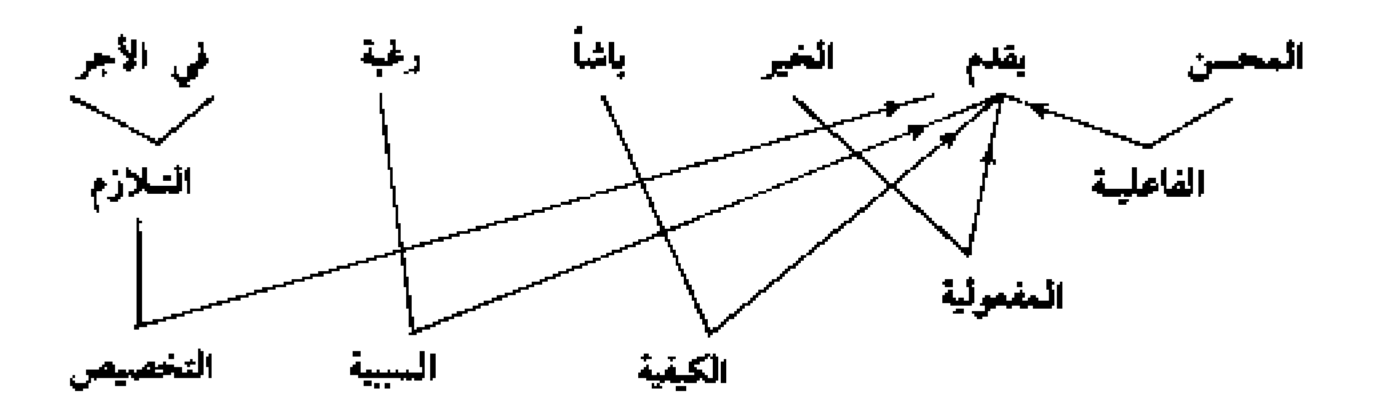
فليست الحركة الإعرابية بأثر عامل البتة، بل هي حركة اقتضاء إمّا لكلمة أو لحرف جاء زيادة على الجملة التوليدية كما في المبتدأ بعد (أنّ) أو الخبر بعد كان أو الفاعل بعد أفعال الشروع والمقاربة والرجاء في مثل:

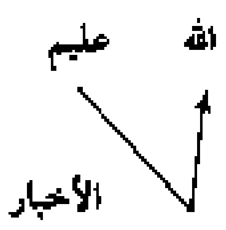
أخذ علي يدرس

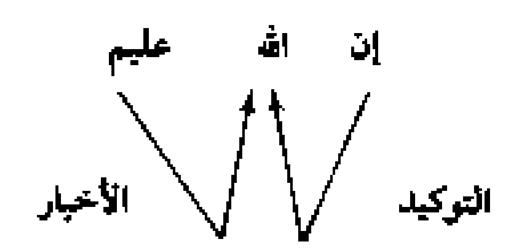
حيث اقتضى تقدم الفاعل على الفعل للأهمية، وليس لأنه كان مبتدأ فتحول إلى اسم آخر. أو هي حركة اقتضاء لمعنى جديد تنصرف إليه الجملة بكاملها كما في التحذير والاغراء والاختصاص والمعية... الخ، وليست أثراً لعامل ظاهر أو مقدّر، وما كان تقدير النحاة لعامل، وهو فعل متعد، إلا تبريراً للحركة الإعرابية التي هي فتحة،ولو كانت الحركة ضمة لكان الفعل المقدر يحتاج إلى الاسم المرفوع فاعلاً له، كما جاء في قول عضد الدولة لأبي علي الفارسي، ما الذي نصب (علياً) في قولهم: جاء القوم إلا علياً، فأجاب الفارسي: استثنى. فقال عضد الدولة، لِمَ لم يكن امتنع فرفعت.

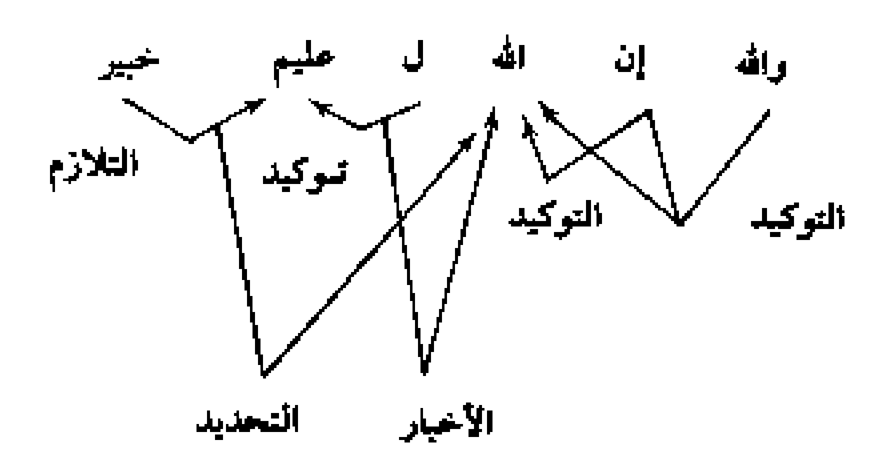
فإذا اتخذنا لكل جملة بؤرة ترتبط بها بقية الكلمات في الجملة أو تتصل بها بسبب من المعنى الذي يترتب عليه تغيير في المبنى، واتخذنا من الفعل بؤرة للجملة التوليدية الفعلية، ومن المبتدأ بؤرة للجملة التوليدية الاسمية، فأن كلمات الجملة الأصل في الجملة التوليدية وكلمات الزيادة في الجملة التحويلية ترتبط بالبؤرة تقدمت عليها، أو تأخرت عنها، وهذا الارتباط هو الذي يحدد المعنى الذي جاءت له الكلمة في الجملة، هكذا:











وكنا قد أوضحنا إن هناك كلمات تعامل في العربية كأنها كلمة واحدة فتكون العلاقة بينها علاقة تلازم، كما في: الفعل والفاعل

والجار والمجرور

والمضاف والمضاف إليه

والموصول والصلة

والنعت والمنعوت[١]

وبتحديد العلاقة بين البؤرة وما يحيط بها ينضم المستوى الرابع من مستويات التحليل اللغوي، وهو المستوى الدلالي الذي بغيره لا يتم الوصول إلى المعنى الدلالي للجملة. وبه نستطيع تجاوز كثير من العقبات التي جرها العامل ونظريته، فنضيف إلى المخطط السابق خطاً آخر يحدد المستوى الدلالي وما يتم فيه من علاقات مع بؤرة الجملة، كما يلي:

الحالة الإعرابية وحركتها	الرفع ⊂ الضمة، الألف الواو..... الخ	الرفع ⊂ كالسابق	النصب ⊂ الفتحة، الألف الياء.... الخ	النصب ⊂ كالسابق
الممثل الصرفي	ينجز، يقرأ يكتب.... الخ	خالد، علي أبوك، الوالدان ...	الرسالة، الصحيفة الرجلين، المهندسين	رغبة، قراءة انجازاً... الخ
الباب النحوي	الفعل المضارع	الفاعل	المفعول به	المفعول له أو المفعول المطلق
العلاقة بين الأبواب وارتباطها بالبؤرة		الفاعلية	المفعولية	السببية

(١) انظر تفصيل القول في هذا في الفصل الثالث من مؤلفنا «في نحو اللغة وتراكيبها».

فيأخذ الممثل الصرفي من الباب النحوي الذي يمثله الحركة التي تعبر عن الحالة التي هو فيها، وهنا ينتهي دور المستوى التركيبي ليبدأ دور المستوى الدلالي، فيتحدد معنى الممثل الصرفي في إطار علاقة الباب النحوي ببؤرة الجملة. ونضرب هنا مثلين لتوضيح ما نرمي إليه:



فتأخذ كلمة (الرجل) في الجملة الأولى علامة حالة الرفع، الضمة، لأن الباب النحوي الذي جاءت تمثله هو نائب الفاعل، ونائب الفاعل من المرفوعات في الاستقراء والتقعيد، والممثل الصرفي هنا مفرد، فالحركة الضمة، وكذا الحال في الجملة الثانية، إلا إن الممثل الصرفي جاء يمثل باب الفاعل، والفاعل من المرفوعات، فللمثل الضمة لأنه مفرد، وهذا غاية ما يطلب من المستوى التركيبي فيما يسمى بخط سلامة المبنى [1]، فيتدخل عنصر من عناصر التحويل في الجملة الأولى مشيراً إلى أن هناك حذفاً في الجملة فالجملة تحويلية فعلية فاعلها محذوف، ويبقى المفعول مفعولاً في ارتباطه ببؤرة الجملة، والفاعل غالباً يحذف للجهل به كما في الجملة الأولى أو للعلم به ولوضوحه تاماً كما في الجملة الثانية وما جاء من ضربها على النمط الأول مثل: خلقت السموات والأرض بالقسطاس.

يبعث الإنسان يوم القيامة

يكافأ المحسن على إحسانه

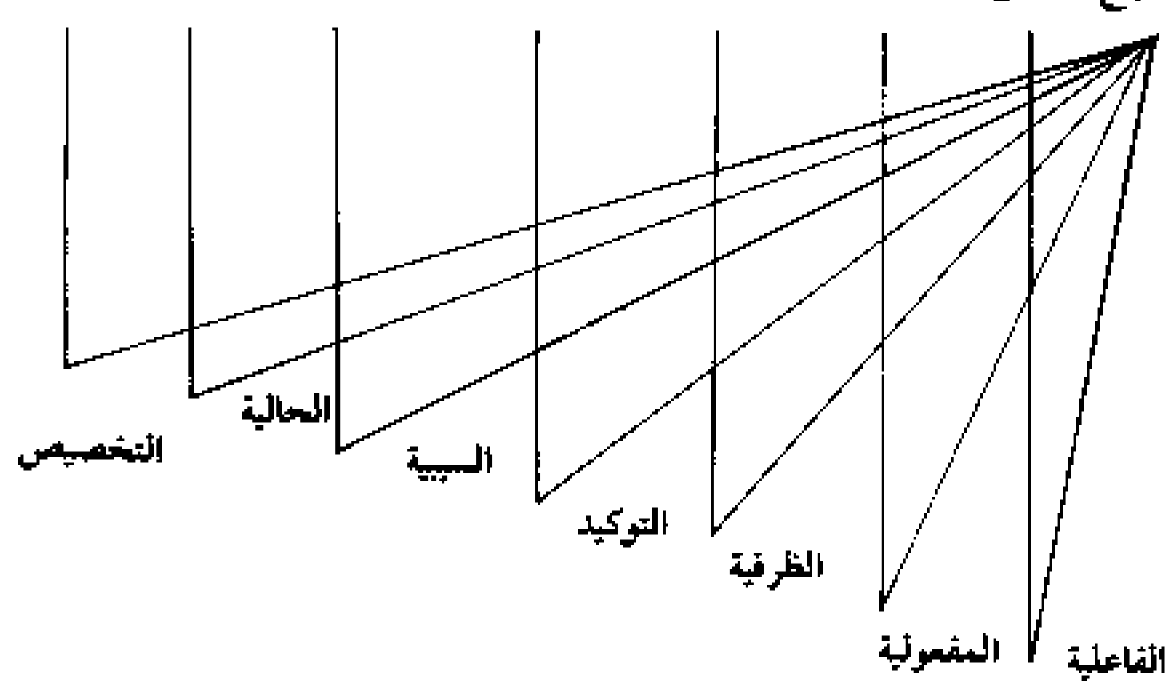
قطعت الشجرة.... الخ

أو من الضرب الثاني وعلى نمطه مثل:

(١) انظر الفصل الثالث من مؤلفنا «في نحو اللغة وتراكيبها».

انتصر الجيش
وانهزم العدو.

فالعلاقة بين (قتل) و(الرجل) هي علاقة المفعولية وأن كان نائب الفاعل يأخذ الضمة أو حالة الرفع، وكذلك العلاقة بين (الرجل و(مات) هي علاقة المفعولية، وما أخذ الممثل حركة حالة الرفع إلا ليحقق سلامة المبنى بأن يأخذ الفاعل علامة حالة الرفع، هكذا:



فالكلمة التي تمثل الباب النحوي الأول تأخذ علامة الرفع، والتي تمثل الباب الثاني تأخذ علامة الرفع، والتي تمثل الباب الثالث تأخذ علامة النصب، وهكذا الحال في المبنى الذي يمثل الباب الرابع والخامس والسادس، أما الذي يمثل الباب السابع فتأخذ علامة الجر، فأما علاقة الأبواب بالبؤرة فتحددها الكلمات التي تأتي أسفل الخط (خط الباب النحوي)، وهي كلمات معان، فاعلية، مفعولية، سببية، كيفية، تخصيص، حالية، ظرفية زمانية، ظرفية مكانية.... الخ.



الباب الثاني

أنماط أسلوبية
بين
المبنى والمعنى

الفصل الأوّل
الإستفهام بين التركيب والدلالة

انطلاقاً من تعريف الجملة الذي ارتضيناه في ما سبق «بأنها الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه»[1] وبأن هذا التعريف يتضمن الجملة النواة أو التوليدية: الاسمية والفعلية، ويتضمن كذلك الجملة التحويلية: الاسمية والفعلية، سواء كان فيها عنصر تحويل واحد أم كانت تتضمن غير واحد من عناصر التحويل سالفة الذكر[2]. فأننا نرى إن جملة الاستفهام جملة تحويلية أصلها التوليدي كان لمعنى الأخبار. فالاستفهام معنى من المعاني يطلب به المتكلم من السامع أن يعلمه بما لم يكن معلوماً عنده من قبل، يقول ابن منظور:[3] «.... وأفهمه الأمر وفهّمه إياه: جعله يفهمه، واستفهمه: سأله أن يفهمه، وقد استفهمني فافهمته وفهمته تفهيماً».

ويقول ابن يعيش[4]: الاستفهام والاستخبار بمعنى واحد فالاستفهام مصدر استفهمت أي طلبت الفهم، وهذه (السين) تفيد الطلب، وكذل الاستعلام والاستخبار مصدر استعلمت واستخبرت. وما يستخبر عنه في جملة الاستفهام يتعلق بمفرد في بعض صيغة وفي صيغة الأخر يتعلق بنسبة مثبتة أو منفية، ظنية أو يقينية، ولذا فأن الاستفهام يكون عن اخبار ولا يكون عن إنشاء أو طلب، فالاستفهام عن مفرد مثل:

---

(١) ينظر للمؤلف: «في نحو اللغة وتراكيبها»، الفصل الثالث.

(٢) وينظر: المرجع السابق.

(٣) لسان العرب مادة فهم.

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل ٨/١٥٠ ـ ١٥٥.

أعلي حضر، حيث تم الاستفهام عن الفرد الذي حضر، واعلياً أكرمت حيث تم الاستفهام عمن حصل له الأكرام.

أفي المسجد قابلت علياً. حيث الاستفهام عن المكان الذي تمت فيه مقابلة علي.

أيوم الجمعة تذهب لزيارة صديقك؟

حيث تم الاستعلام عن الزمن الذي تذهب فيه للزيارة.

أما النسبة فيستفهم عنها سواء كانت عن خبر قائم على يقين أم فيه تردد أو شك، أي تحتمل التصديق والتكذيب أو الشك واليقين، وبذا يخرج مما يستفهم عنه أساليب الإنشاء الطلبي وغير الطلبي. وذلك لأن الأسلوب الإنشائي تتحقق فيه النسبة بتمام جملته. في حين يكون الاستفهام عن نسبة يجهل المتكلم تحققها ويرجو العلم بها من المخاطب أو السامع، فالطلبي كما في:

الأمر: فأقم وجهك للدين حنيفاً[1]

والنهي: لا تسقني كأس الحياة بذلة	بل فاسقني بالعزّ كأس الحنظل
والتمني: يا ليت من يمنع المعروف يمنعه	حتى يذوق رجال غبَّ ما صنعوا
والنداء: يا ناصر الدين أن رثت حبائله	لأنت أكرم من آوى ومن نصرا

ولا يكون الاستفهام في صيغ الدعاء كما في: غفر الله له، رحمه الله، بارك الله فيه، جزاكَ الله خيراً.

والإنشاء غير الطلبي كما في:

التعجب القياسي: «ما أفعل»، «وأفعل به»

أعزز عليّ أبا اليقظان بأن أراك صريعاً مجدلاً

ـ جزى الله عنا والجزاء بفضله ربيعة خيراً ما أعزَّ وأكرما

(١) سورة الروم: ٣٠.

- ما أكثر الناس لا بل ما أقلهم   الله يعلم أني لم أقل فندا

وفي المدح والذم بنعم وبئس وحبذا ولا حبذا:

- نعم أمرأ هرمٌ لم تعر نائبه   إلا وكان لمرتاع بها وزرا
- بئس الفوارس يا نوار مجاشع   خورا إذا اكلوا خزيراً ضفدعوا[1]
- نعم الفوارس يوم جيش محرق   لحقوا وهم يدعون يآل ضرار[2]
- حبذا رجعها إليك يديها   في يدي درعها تحل الإزارا[3]

وفي القسم:

- فأقسمت بالبيت الذي طاف حوله   رجال بنوه من قريش وجرهم
- لعمري لقد شغلت المنايا   بالأعادي، فكيف يطلبن شغلاً

وفي الرجاء:

- فيا ليت ما بين وبين أحبتي   من البعد ما بيني وبين المصائب
- لعل عتبك محمود عواقبه   وربما صحت الأجسام بالعلل.

ولا يكون الاستفهام في صيغ العقود والمعاملات والمعاهدات كما في:

بعت واشتريت،   وزوجت وطلقت.

وقد ربط النحاة بين الاستفهام والأمر والجزاء، فيرى سيبويه أن المتكلم أو السائل يريد بسؤاله عن أمر ما معرفة شيء يدور في ذهنه، وقد تتحقق معرفته بذلك وقد لا تتحقق كما هو الحال في الأمر الذي يريد به المتكلم من المخاطب القيام بعمل معين قد يقوم المأمور بتنفيذه وقد لا يقوم.

كما ربطوا كذلك بين الاستفهام والجزاء، فهم يرون أن الاستفهام

(١) لسان العرب، مادة ضفدع (٨/٢٢٥).
(٢) لسان العرب، مادة كمل (١١/٥٩٩).
(٣) لسان العرب، مادة ذا (١٥/٤٥٢) ومادة حبب (١١/٢٩١).

يحمل معنى الجزاء من حيث إن جوابه كجواب الجزاء في عدم تحققه ووجوبه، وفي إن ما بعد أداة الاستفهام جزاء مثل ما بعد الشرط جزاء.

يقول سيبويه: ألا ترى أنك إذا قلت: أين عبد الله آته؟ فكأنك قلت: حيثما يكون آته(١).

وقد سار على منهج سيبويه في الربط بين الاستفهام والجزاء معظم النحاة من بعده. يقول ابن الحاجب: وأما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما، يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو قولك: أيهم ضربت؟ وأيهم تضرب أضرب فأن الاستفهام متعلق بمضمون الكلام، إذ تعيين مضروب المخاطب مستفهم عنه، ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء(٢).

ويتم أسلوب الاستفهام بطرق منها ما هو بأداة مذكورة، ومنها ما هو بأداة غير مذكورة (وهذه في حقيقة الأمر تكون بنغمة صوتية وليست بأداة محذوفة). ومنها ما يتم الاستفهام فيها بطريقة غير مباشرة، حيث يفهم فيها الاستفهام من السياق.

وأما أدوات الاستفهام التي يؤدي بها الاستفهام فهي: الهمزة، وهل، وما، ومن، وأي، وكم، وكيف، وأين، وأنى، ومتى، وأيان.

والأصل في أدوات الاستفهام الهمزة فهي أم الباب ، ويتم بها الاستفهام عن مفرد وعن نسبة(٣)، ويأتي بعدها الاسم والفعل في حين يكون دخول غيرها على الأسماء من قبيل التوسع ومخالفة الأصل. فإذا اجتمع الاسم والفعل في جملة استفهامية فأن الأصل أن يتم دخول عنصر الاستفهام على الفعل، وأن حدث عكس ذلك فأن سيبويه يحمله على أنه لغة قبيحة

---

(١) الكتاب ١/٩٩.

(٢) شرح الكافية ١/١٢، وانظر في الربط بين الاستفهام والجزاء: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٦٨، والبطليوسي في إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ٢٧، وشرح المفصل ٢/٨ - ٣.

(٣) انظر: كتاب سيبويه ١/٩٨ - ٩٩، أوضح المسالك ٢/١٦٢، حاشية الصبان: ٢/٧١-٧٣.

وغير جائزة إلا في الشعر. يقول: فأن قلت: هل زيداً رأيت؟

وهل زيد ذهب؟ قبيح، ولم يجز إلا في الشعر، لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل. فإن اضطر شاعر فقدم الاسم نصب كما كنت فاعلاً «بقد» ونحوها[1].

والعلة التي يستند إليها سيبويه في أن الأصل في حروف الاستفهام أن تدخل على الفعل هي مضارعة الاستفهام أسلوب الجزاء. وأدوات الجزاء لا يليها إلّا الفعل، فأن وليها الاسم كان على تقدير فعل قبل الاسم كما في «وإن أحد من المشركين استجارك فأجره»[2] وفي مثل «إذا السماء انشقت. . .»[3] يقول ابن عصفور:

الحروف التي هي بالفعل أولى أدوات الاستفهام وما ولا النافيتين ، فإن قيل: فلأي شيء كانت بالفعل أولى؟ فنقول: لشبهها بأدوات الجزاء وذلك أن الفعل بعدها غير موجب كما هو بعد أدوات الجزاء[4]. وذهب البطليوسي مذهب سيبويه في القول بأن وقوع الفعل بعد أداة الاستفهام أولى في حالة اجتماع الاسم والفعل[5].

وقد عدّ بعض النحاة هل مماثلة للهمزة في دخولها على الاسم والفعل. يقول ابن يعيش: «وهذان الحرفان (هل والهمزة) يدخلان تارة على الأسماء وتارة على الأفعال، وذلك قولك في الاسم: أزيد قائم؟ وفي الفعل: أقام زيد؟ وتقول في هل: هل زيد قائم؟ وهل قام زيد»؟[6].

وسنبين إن الاستعمال اللغوي في لغة لسان العرب ليس على ما عليه القاعدة النحوية. وسنوضح أن عنصر الاستفهام يدخل على جملة توليدية أو

(١) الكتاب ١/٩٨ - ٩٩.
(٢) التوبة : ٦.
(٣) الإنشقاق: ١.
(٤) شرح الجُمل ١/٣٦٨.
(٥) إصلاح الخلل الواقع في الجمل : ١٢٩.
(٦) شرح المفصل ٨/١٥٠.

تحويلية، فعلية أو اسمية فيحول المعنى إلى معنى الاستفهام، وهذا يكون عن الحدث أو عن المكان أو الزمان. . . . الخ.

١ ـ الاستفهام بالأدوات

١ ـ الهمزة :

عدّ النحاة الهمزة أم باب الاستفهام[1] لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره. وليس للاستفهام في الأصل غيره»[2]. فالهمزة لا تعدل عن الاستفهام إلى باب آخر في حين إن باقي أدوات الاستفهام تشترك مع أبواب أخر فتتصرف إليها من الاستفهام أو تنصرف إلى الاستفهام منها، من الظرفية أو الجزاء. . . . الخ والأصل في الهمزة أن يطلب بها التصديق أو التصور، وهي بهذا تمتاز عن بقية أخواتها من أدوات الاستفهام[3] إذ إن هل يطلب بها التصديق في أرجح ما يراه النحاة ـ كما ذكرنا سابقاً ـ وبقية أدوات الاستفهام يراد بها التصور. والهمزة وهل حرفان. أما بقية عناصر استفهام فأسماء. نقول:

أالكتاب مفيد؟

فنجد أن الهمزة قد دخلت على الاسم. ونقول:

أحضر زيد؟

ونرى أن الهمزة قد دخلت على الفعل، وفي كلا المثالين يطلب التصديق عن السؤال بإفادة الكتاب وبحضور زيد. ويكون ذلك بنعم أو لا.

وأما التصور بالهمزة فإن يسأل السائل عن تصور في ذهنه ليس بواضح له. فيعمد إلى السؤال طلباً لإزالة ما في ذهنه من شك. نقول:

أعليّ يتكلم؟

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ص ١٩، الجنى الداني ص ٩٧، شرح الجمل: ٣٦٩، شرح المفصل ١٥١/٨.

(٢) الكتاب ٩٩/١.

(٣) الكتاب ٩٩/١.

أزيد قائم أم عمرو؟
أفي الجامعة قابلت علياً؟

فتكون الإجابة عن كل من الأسئلة السابقة لازالة الشك المتعلق بتصور. فالكلام في المثال الأول حاصل والطلب لتعيين المتكلم. والقيام في المثال الثاني حاصل ولكن الشك حول القائم، وفي المثال الثالث المقابلة قد حصلت، ولكن الشك حول المكان الذي تمت فيه.

وللهمزة ـ كما لغيرها من عناصر الاستفهام ـ صدر الجملة[1] فأنها إن جاءت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثم قدمت على العاطف تحقيقاً لأصالتها في الوقوع في صدر الجملة، يقول تعالى:

﴿أو لم ينظروا في ملكوت السموات والأرض﴾[2]
﴿ألم يعلم بأن الله يرىٰ﴾[3]
﴿أفلم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم﴾[4].
﴿أثم إذا ما وقع آمنتم به الآن وقد كنتم به تستعجلون﴾[5].

في حين نقول في غيرها كما في قوله تعالى:

﴿فأين تذهبون﴾[6].
﴿ فأنى تؤفكون ﴾[7].
﴿ فأي الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون ﴾[8].

فتقدم العاطف عليها. ومما اعتمد عليه النحاة في أن الهمزة أُمّ الباب

---

(1) وانظر المرادي: الجنى الداني ص ٣٠ ـ ٣٢.
(2) الأعراف: ١٨٥.
(3) العلق: ١٤.
(4) يوسف: ١٠٩، غافر: ٨٢، محمد: ١٠.
(5) يونس: ٥١.
(6) التكوير: ٢٦.
(7) الأنعام ٩٥، يونس ٣٤، فاطر ٣، غافر ٦٢.
(8) الأنعام ٨١.

وأصل العناصر في الاستفهام أنها تدخل على الإثبات وعلى النفي، وأنها تحذف وتبقى الجملة من باب الاستفهام. فدخولها على الإثبات:

أحضر زيد؟

أقائم عمرو؟

ودخولها على النفي:

﴿ ألم نشرح لك صدرك﴾[1].

إلا اصطبارٌ لسلمى أم لها جلد   إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي

والمعنى: أ + لا + اصطباري....

ومن أمثلة حذفها:

- فوالله ما أدري وإن كنت دارياً   بسبع رمينَ الجمر أم بثمان؟

- طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب   ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب؟

- قالوا تحبها؟ قلت بهراً   عدد الرمل والحصى والتراب

وقوله تعالى: ﴿يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضات أزواجك﴾[2]؟.

وفيما جاء على لسان إبراهيم عليه السلام في قوله تعالى:

﴿ وكذلك نري إبراهيم ملكوت السموات والأرض وليكون من الموقنين، فلما جنّ عليه الليل رأى كوكباً، قال: هذا ربي؟، فلما أفل قال: لا أحب الافلين فلما رأى القمر بازغاً قال: هذا ربي؟ فلما أفل قال: لئن لم يهدني ربي لأكونن من القوم الضالين فلما رأى الشمس بازغة قال: هذا ربي؟ هذا أكبر. فلما أفلت قال: يا قوم إني بريء مما تشركون ﴾[3].

وفي قوله تعالى: ﴿ وتلك نعمة تمنها عليّ؟ ﴾[4].

المعنى: أو تلك....

---

(1) الشرح ١.

(2) التحريم ١.

(3) الأنعام ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨.

(4) الشعراء ٢٢.

وتخرج الهمزة من الاستفهام إلى معانٍ أخر فيرى النحاة أنها تكون فيها للاستفهام إلاّ أنها خرجت إلى معنى آخر.

والذي نراه أن هذه الهمزة في أي من هذه المواضع لا تكون للاستفهام وإنما هي للمعنى الذي جاءت له في الجملة. يدل السياق على هذا المعنى، والسياق عنصر رئيس من عناصر المعنى، وإذا ما قمنا بدراسة الأمثلة التي يرى النحاة أن الهمزة تخرج فيها إلى معنى آخر فأننا سنجد أنها تناقض تعريف الاستفهام تماماً، أو قل تقف في نقطة تعاكسه ولا تلتقي معه في شيء. فالاستفهام يكون ممن يجهل لطلب العلم ممن يعلم، فالمتكلم في جملة الاستفهام جاهل بالموضوع الذي يستخبر عنه، والسامع عالم به أو يفترض أن يكون هكذا. أما في الجمل التي تخرج فيها الهمزة إلى معان أخر - فيما يرى النحاة - فإن المتكلم - في معظم هذه الأغراض - عالم بالأمر مطلع عليه متأكد منه. وأهم هذه الأغراض.

١ - التسوية: وهي الهمزة التي تدخل على جملة يصح أن يحل المصدر محلها.

«سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم»(١). والتقدير: سواء عليهم الاستغفار لهم أو عدم الاستغفار.

وتقع همزة التسوية بعد: ليت شعري، ما أبالي، ما أدري.

٢ - الإنكار: ويكون فيما بعدها إفادة بأنه غير واقع وأن مدعيه كاذب: «اصطفى البنات على البنين»(٢).

﴿أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثاً﴾(٣)

﴿أليس الله بكاف عبده﴾(٤).

﴿أفسحر هذا﴾(٥).

(١) المنافقون: ٦.

(٢) الصافات: ١٥٣.

(٣) الإسراء: ٤٠.

(٤) الزمر: ٣٦.

(٥) الطور: ١٥.

٣ ـ التوبيخ: ويكون فيما بعدها إفادة بأنه واقع وإن من يقوم به يستحق التوبيخ والتقريع واللوم.

﴿أتعبدون ما تنحتون﴾[١].

أطربا وأنت قنسري والدهر بالإنسان دواري

٤ ـ التقرير: ويكون لحمل المخاطب على الاعتراف بموضوع قد استقر عنده في شك المتكلم. ولذا يؤتى بذكر الشيء الذي يراد التقرير عنه أو به بعد الهمزة.

﴿أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله﴾[٢]

فالتقرير للمخاطب، لذا جيء بلفظةٍ تشير إليه (أنت) بعد الهمزة. أما في قولنا:

أضربت زيداً
أأكرمت علياً

فإن موضع التقرير هو الفعل في كلتا الجملتين.

٥ ـ التهكم والسخرية، نحو قوله تعالى:

﴿قالوا يا شعيب أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا﴾[٣].

٦ ـ التعجب: مثل ﴿ألم تر إلى ربك كيف مدّ الظل﴾[٤].

٧ ـ الاستبطاء: مثل ﴿ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله﴾[٥].

---

(١) الصافات: ٩٥.
(٢) المائدة: ١١٦.
(٣) هود: ٨٧.
(٤) الفرقان: ٤٥.
(٥) الحديد: ١٦.

٨ ـ الأمر: مثل ﴿وقل للذين أوتوا الكتاب والأميين أأسلمتم؟ ، فإن اسلموا فقد اهتدوا﴾[1].

٩ ـ التنبيه: مثل ﴿ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء....﴾[2].

١٠ ـ التحقيق: كما في قول جرير:

ألستم خير من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راح

والذي نراه أن جملة الاستفهام جملة تحويلية اسمية أو فعلية، لها أصل توليدي يقصد به الأخبار ولكن يحذف منها أحد أركانها الرئيسة (الفاعل أو الخبر) فتبقى جملة تحويلية بالحذف، ثم يدخل عليها عنصر الاستفهام. الذي هو دائماً أداة، ولا علاقة له بالاسمية كما لا علاقة له بالفعلية، فالهمزة عنصر استفهام وكذلك هل، ومتى، وأين، وكيف، وأنى، وأي... الخ ولكن لكل عنصر من هذه العناصر القدرة على تحويل الجملة التحويلية إلى المعنى الذي يراد، فكيف، تحول جملة السؤال إلى معنى الحال. ومتى، إلى الزمان. وأين إلى المكان... الخ.

وسنعمل على تحليل جملة الاستفهام مع كل من عناصر الاستفهام المختلفة.

ننظر إلى المجموعتين من الجمل:

A	B
١ ـ أيكرم زيد خالداً	١ ـ يكرم زيد خالداً
٢ ـ أزيد يكرم خالداً	٢ ـ يكرم زيد خالداً
٣ ـ أخالداً يكرم زيد	٣ ـ يكرم زيد خالداً
٤ ـ أخالداً يكرمه زيد	٤ ـ يكرم زيد خالداً
٥ ـ أفي المسجد قابل عليٌّ خالداً؟	ـ قابل علي خالداً في المسجد

(١) آل عمران: ٢٠.

(٢) الحج: ٦٣، فاطر: ٢٧، الزمر: ٢١.

فنجد أن A # B

وكذلك فإن A/١ # A/٢ # A/٣ # A/٤

وكذلك فإن ——| # |——

A/١ = B/١ + أ

فإذا كانت الجملة B/١ = ف + فا + مف.

فإن الجملة A/١ = أ (ف + فا + مف)

فتكون الهمزة أ هي المميز (Aجـ)

وتكون الجملة A/٢ = Aجـ + فا + ف + مف

إذ إن الأصل فيها (الجملة التوليدية) = ف + فا + مف
= يكرم زيد خالداً.

فجرى عليها عنصر من عناصر التحويل وهو الترتيب، والترتيب بالتقديم يكون للعناية والاهتمام كما نصّ النحاة القدماء وعلى رأسهم سيبويه وأبو حيان[1].

ثم أراد المتكلم أن يستفهم عما يجهل وهو عنده موضع الاهتمام فقال:

أزيد يكرم خالداً.

أما الجملة A/٣ فإنها # B/٣ # A/١، A/٢

فإذا كانت B/٣ = ف + فا + مف

فإن A/٣ = أ (مف + ف + فا)

فتكون الهمزة في A/٣ هي المميز عن B/٣ (Aجـ)

ويكون الترتيب في A/٣ مميزاً عن A/١

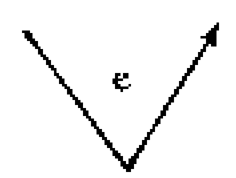
---

(١) انظر: الفصل الثالث من مؤلفنا: في نحو اللغة وتراكيبها.

فتكون ٣/A = ١/A + (ج)
= ١/B + (ج + ج)

أما الجملة ٤/A فأنها تتكون مما تتكون منه الجملة ٣/A وتزيد عليها بالضمير العائد على الاسم موضوع الاستفسار، ويكون تحليلها كما يلي:

أ (مف + ف + ض + فا)[1].



فهي تساوي ٤/B + الهمزة + تقديم المفعول + الضمير العائد.

أي أن ٤/A = ٤/B + (ج + ج + ج + ج).

وفي الجملة ٥/A فإن موضوع السؤال قد جيء به بعد عنصر الاستفهام مباشرة (في المسجد) لذا فإن الجملة:

٥/A # ٥/B

فإذا كانت ٥/B = ف + فا + مف + (عنصر المكان)

وتنبثق عن الجملة التوليدية: قابل عليٌّ خالداً
= ف + فا + مف

فإن الجملة ٥/A تنبثق عن الجملة التوليدية ذاتها، ولكن المكان كان في هذه الجملة هو موضوع السؤال فقدم للعناية والاهتمام.

فمما هو واضح في الجمل السابقة في الفئة ١/A، ٢، ٣، ٤، ٥، أن موضوع السؤال هو الذي يلي همزة الاستفهام. وبذا يتم تحويل الجملة من جملة توليدية إلى جملة تحويلية فعلية تفيد الاستفهام، وقد جرى فيها التحويل بإضافة بعنصر الاستفهام الهمزة أو بعنصر الاستفهام (الذي هو عنصر زيادة لا يقتضي تغييراً في الحركة الإعرابية في أيّ من كلمات الجملة التي

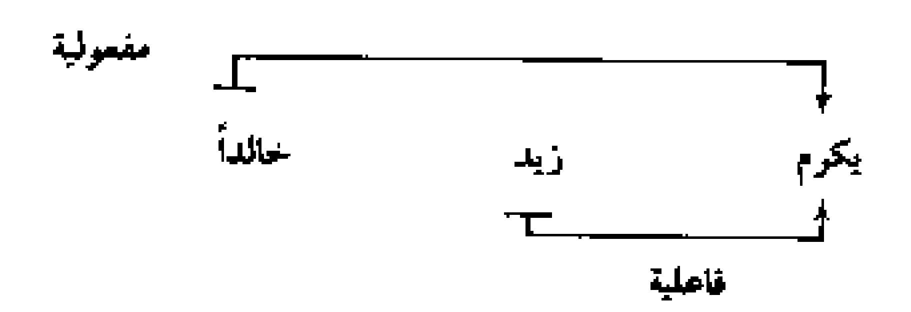
---

(١) $\sqrt{}$ع = عائد للتوكيد.

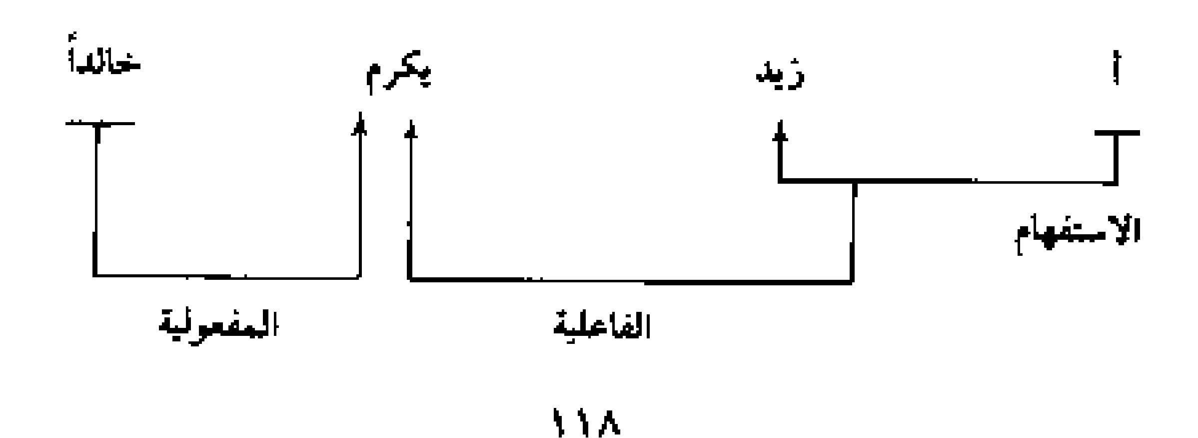
تدخل عليها). وبعنصر الترتيب أو بهما معاً مضافاً إليهما عنصر زيادة آخر كما في الجملة A/٥.

فالجملة A/١ جملة تحويلية فعلية كان موضوع الاستفهام فيها هو الحدث أو الفعل ذاته (يكرم)، إذ إن هناك علاقة قائمة بين زيد وخالد في ذهن المتكلم، ولكنه أراد أن يحدد هذه العلاقة مستخبراً عنها فقال: أيكرم.

وكذلك الجملة A/٢ جملة تحويلية فعلية تنبثق ـ كما تنبثق بقية جمل هذه المجموعة باستثناء الجملة الأخيرة ـ عن الأصل التوليدي في المجموعة B/١، ٢، ٣، ٤. ولا يعني تقدم الفاعل فيها أنها انتقلت إلى جملة اسمية كما يرى نحاة البصرة في القاعدة التي تنص عندهم على إن الفاعل لا يتقدم فعله، فإن تقدم فهو مبتدأ، وفاعل الفعل ضمير يعود على المبتدأ (على الاسم المتقدم)، فالمتكلم يريد أن يعبر بهذه الجملةعن رغبته في الاستخبار أو الاستفهام عن موضوع مهم في ذهنه، وله علاقة بالفعل، فقدم موضع العناية جرياً على منهج العرب في تقديم موضع العناية والاهتمام. فالأصل في الجملة التوليدية ترابط كلماتها بالبؤرة ـ كما بيّنا سابقاً ـ كما يلي:



أما الجملة التحويلية، فيكون ترابط الكلمات فيها بالبؤرة كما يلي:



وفي الجملة A/٣ قدم المفعول به على الفعل، فبقيت الجملة عند النحاة جملة فعلية، ونحن نرى كذلك أنها جملة فعلية، ولكنا نضيف أنها جملة فعلية تحويلية لنشير إلى أن التحويل ما غير في اسم الجملة الذي كان لها عندما كانت توليدية، وأن التحويل يكون لمعنى يضاف إليها. فتقديم المفعول به تحويل بالترتيب للأهمية والعناية، والتوكيد، والهمزة تحويل بالزيادة، والزيادة هنا لغرض الاستفهام أو الاستخبار.

أما الجملة A/٤ فإنها جملة تحويلية فعلية سواء كانت كلمة (خالداً) في حال الرفع أم كانت في حال النصب، ولما كان موضع الاهتمام والعناية هو (خالداً) فقد قدمه المتكلم وزاده عناية واهتماماً وتوكيداً بأن أعاد ذكره بضميره، فالضمير هنا توكيد للمتقدم خلافاً للقاعدة التي ترفض توكيد الظاهر بالمضمر، والجملة هنا، فعلية المفعول به فيها هو خالد، فخالد، المتقدم، مفعول للفعل المذكور في الجملة وليس لفعل يفسره المذكور، والضمير توكيد له عائد عليه، وقد أشرنا إليه في التحليل بإشارة العائد للتوكيد $\sqrt{ع}$.

أما عندما تدخل الهمزة على الجملة الاسمية، فإنها تغيرها من توليدية اسمية إلى تحويلية اسمية، فيبقى اسمها هو هو، أما الذي يتغير فهو معناها، فنقول:

A / ١ ـ أقائم علي
٢ ـ أقائم علي أم جالس
٣ ـ أكان علي مجتهداً
٤ ـ أفي البيت أحد
٥ ـ أليس علي بمجتهد
فالأصل التوليدي للجملة A/١ : علي قائم

ولكن السائل لا يريد أن يسأل عن القائم، إذ إنه على يقين من أن علياً هناك. ولكنه لا يعلم عن الكيفية التي هو عليها، فقدم موضع العناية وموضوع السؤال، فأصبحت الجملة:

قائم علي.

ثم أدخل عليها عنصر الاستفهام الهمزة فأصبحت:

أقائم علي.

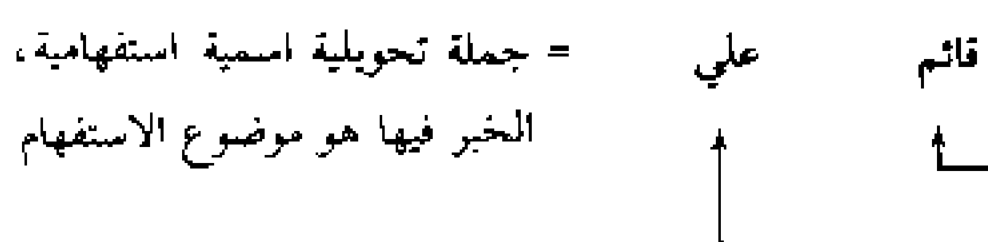
وبذا يكون ترابط الكلمات في الجملة التوليدية

علي قائم = الأخبار ليس غير.

أما في الجملة التحويلية الاسمية الثانية فترابط الكلمات:

قائم علي = الأخبار مع العناية بالخبر.

وفي التحويلية الاسمية الثانية كما يلي:

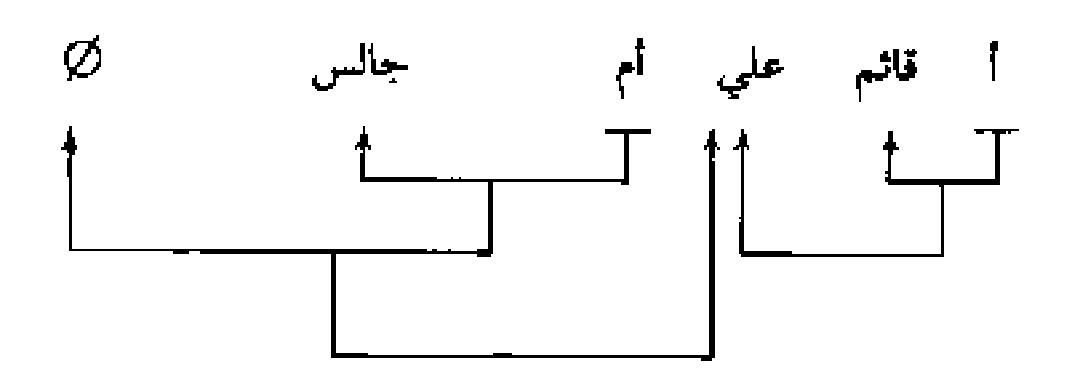


أما الجملة A / ٢ فإن المتكلم بها على علم بوجود علي، ولكنه لا يعلم الكيفية التي هو عليها، إذ الأصل التوليدي في هذه الجملة جملتان:

علي قائم

علي جالس

ولمّا لم يكن المتكلم على علم بأي الوضعين عليه علي، فإنه قد قدّم الكلمة التي تشير إلى الوضع أو الحالة، ولم يقدم علياً، مع أن علياً هو المبتدأ في الجملتين، وحقه التقديم لأنه معرفة مع نكرة، لمّا لم يكن على علم فقد ربط الجملتين في جملة واحدة مقدماً أحد الوضعين وهو الذي يتوقعه عليه، فيكون ترابط الكلمات فيها كما يلي:



وفي الجملة A/٣ فإن الأصل في الجملة، أي الجملة التوليدية:

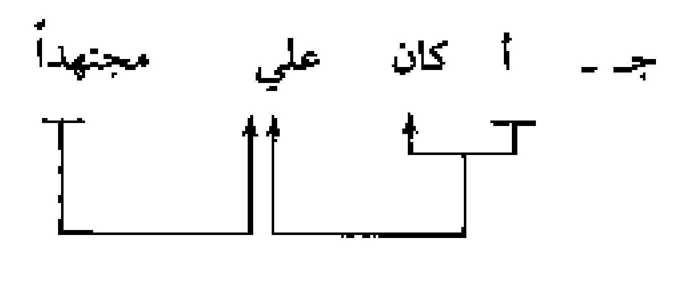
أ ـ عليٌ مجتهد

م + خ = الإخبار المحايد

ثم دخل عليها عنصر التحويل الذي كان يشير إلى عنصر الزمن الماضي (كان)، فأصبحت الجملة جملة تحويلية اسمية، وإن وجود (كان في صدرها:

ب ـ كان علي مجتهداً

لا يخرجها من أطر الجملة الاسمية، ولكن يخرجها من الإطار التوليدي إلى الإطار التحويلي[1]. والتحويل يكون لغرض يتعلق بالمعنى. ثم أراد المتكلم أن يسأل عن اجتهاد علي في الزمن الماضي فكانت الجملة:



وبذا فإن الجملة أ # ب # جـ

أ = م + خـ

ب = عنصر زماني (م + خ)

(١) فصلنا القول في الحركة الإعرابية على آخر الخبر في الفصل الثالث من كتابنا: «في نحو اللغة وتراكيبها».

جـ = عنصر استفهام + عنصر زماني (م + خ)

ب = أ + ع

جـ = أ + ع + ع

أ = ب - ع

أ = حـ - (ع + ع)

أما الجملة A/٤ فإن الأصل التوليـدي:

في البيت رجل = خـ (شبه جملة) + م نكـرة

ثم تحولت بعنصر الزيادة فأصبحت جملة تحويلية ولكنها اسمية تفيد معنى الاستفهام:

أفي البيت رجل

وفي الجملة A/٥ فإن الأصل التوليدي:

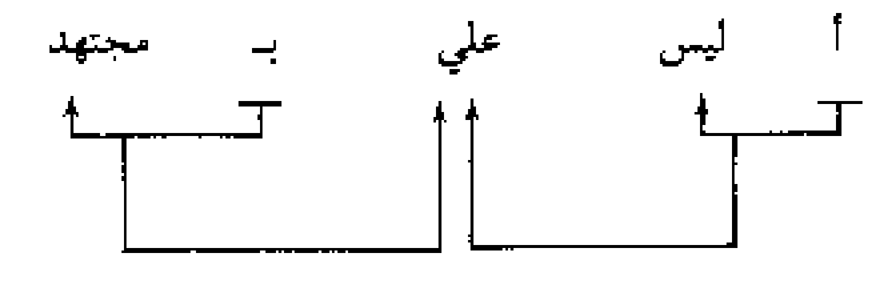
علي مجتهد.

ثم أراد المتكلم أن ينفي ذلك فعمد إلى التحويل بعنصر الزيـادة فاصبحت الجملة:

ليس علي مجتهداً

ىـ (م + خـ)

ثم أدخل الهمزة في صدر الجملة المنفية ذات الخبر المؤكد في النفي فأفادت، سياقياً، أن المتكلم يعدّ علياً مجتهداً، ولكنه يريد أن يستفهم من السامع ليعرف رأيه في ذلك فقال:



فالهمزة عنصر استفهام عندما يكون في تعبير يقصد به المتكلم معرفة أمر يجهله، أو لمعرفة رأي السامع في أمر يراه ويرى أنه على درجة من اليقين فيه. أما إن كانت الهمزة فيما يسمى بالجمل التي يخرج الاستفهام فيها إلى معنى آخر كالتعجب أو السخرية أو التهكم أو. . . الخ فإن ذلك يتوقف على السياق الذي تقال فيه الجملة وتكون الهمزة حينئذ للمعنى الذي قيلت له ولا علاقة لها بالاستفهام.

٢ ـ هل :

حرف استفهام يقصد به طلب التصديق الايجابي فيأتي لتحقيق الاستفهام عن النسبة سواء كان ذلك في جملة اسمية أم في جملة فعلية، فلا يصح الاستفهام به عن مفرد، أي لا يليه الاسم في جملة فعلية، فلا يقال:

هل زيداً أكرمت

لأن تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة[١]، وهذا معنى زائد لا يرمي إليه المتكلم، إذ إنّ التقديم يدل على معنى يزيد على معنى النسبة، وهذا ما قد يقصد إليه المتكلم بعد تحقق الدرجة الأولى من الاستفهام. أي عن النسبة.

ولا يقال : هل عليٌّ حاضر أم خالد.

لأن هذا طلب تعيين لا تصديق، ولا يقال:

هل لم يحضر علي

لأن هل لا يستفهم بها عن النسبة المنفية.

ولا تدخل هل على جملة فيها (إنّ)، لأن إنّ إذا دخلت على جملة أفادت التوكيد في حين إن أداة الاستفهام تكون لمعرفة ما هو مجهول. ومثل ذلك لا تدخل هل على جملة الشرط لأن جملة الشرط، تقوم على جزئين

---

(١) ابن هشام، مغني اللبيب ٢/٣٤٩. وانظر قولهم: هل زيد ضربت وغيره مما يتعلق بهل في كتاب سيبويه: ٣/١١٥، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٨، ٢٨٩، والمغني ٢/٣٥٠.

يتعلق تحقق أحدهما على الآخر. لذا لا يستفهم عنهما بهل. ولا يستفهم بها عن جملة فيها قد مع الفعل الماضي، لأنه يكون مؤكد الوقوع مفروغاً منه. في حين يكون الاستفهام عن أمر يجهله المتكلم، فلا يكون الاستفهام عن محقق الوقوع.

وتخرج هل عن معنى الاستفهام إلى معان أخر منها[1]:

أن تكون بمعنى قد كما في: «هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً»[2].

وتكون للأمر في مثل: ﴿فهل أنتم منتهون﴾[3].

وبمعنى إنّ في مثل: ﴿هل في ذلك قسم لذي حجر﴾[4].

وبمعنى ما كما في: ﴿هل ينظرون إلاّ الساعة﴾[5]. وفي.

: ﴿هل جزا الإنسان إلاّ الإحسان﴾[6].

والذي نراه أن هل عنصر استفهام يدخل على الجملة التوليدية الاسمية فتحولها إلى جملة تحويلية وتبقى اسمية، فتنقل المعنى إلى معنى جديد هو الجهل بالموضوع وطلب العلم به من السامع فنقول: هل زيد حاضر.

فتكون الجملة في أصلها التوليدي:

زيد حاضر

م + خ = جملة خبرية للإخبار المحايد

---

(١) وانظر في هذه المسألة الجنى الداني ص ٣٤١ ـ ٣٤٦، وكتاب الأزهية في علم الحروف ٢٠٨ ـ ٢١٠، ومعاني الحروف للرماني ص ١٠٢.

(٢) الدهر: ١.

(٣) المائدة: ٩١.

(٤) الفجر: ٥.

(٥) الزخرف: ٦٦.

(٦) الرحمن: ٦٠.

ثم جرى عليها عنصر تحويل بالزيادة، وكل زيادة في المبنى تقابلها زيادة في المعنى، فأصبحت الجملة جملة تحويلية اسمية، إذ أدخلت «هل» الجملة في معنى الشك الذي يود المتكلم أن يزيله فأصبحت:

عنصر استفهام (م + خ) = جملة تحويلية اسمية استفهامية

أما إذا دخلت هل على جملة فيها فعل، فهي بالفعل أولى، وإن دخلت على الاسم فإن ذلك من باب مخالفة الأصل[1]، وذلك لأن الجملة التوليدية الفعلية يجب أن تبقى على نظامها الأصل:

فعل + فاعل
فعل + فاعل + مفعول به

فتتحول إلى جملة تحويلية في معناها، تحويلية بزيادة هل، والزيادة هنا جاءت لطلب إزالة الإبهام في الجملة كلها، ولو تقدم جزء منها لكان ذلك إشارة إلى توكيد المتقدم، لأن العرب إن أرادت العناية بشيء قدمته، وهذه إشارة إلى أن الجملة الفعلية إن تقدم فاعلها أو مفعولها بقي المقدم فاعلاً أو مفعولاً، ولا يتحول الفاعل إلى مبتدأ ولا الجملة الفعلية إلى جملة اسمية، بل تبقى الجملة فعلية إلا أنها انتقلت من جملة توليدية فعلية إلى جملة تحويلية فعلية. يقول مهدي المخزومي:[2] وإن مقالة النحاة هذه (عدم دخول هل على اسم يليه فعل) تقدم لنا دليلاً آخر على إن الاسم المتقدم في نحو: زيد يكرم ضيفه، فاعل مبتدأ، لأنه لو كان مبتدأ لكانت الجملة اسمية، ولو كانت الجملة اسمية لكان الاسم في موضعه الطبيعي في الكلام، لأن نظام الجملة الاسمية يقوم على أن يتصدر المسند إليه ويليه المسند و(هل) يستفهم

---

(١) ينظر: الكتاب ١/٩٨-٩٩، شرح المفصل ٨/١٥٠.

(٢) مهدي المخزومي، «في النحو العربي، نقد وتوجيه»، المكتبة العصرية - بيروت ١٩٦٤ ص٢٦٨.

بها عن الجملة الفعلية نحو: هل يقوم زيد؟ وعن الجملة الاسمية نحو: هل زيد قائم؟ فلو كانت هذه الجملة أعني جملة: زيد يقوم، اسمية كما زعموا، لما كان هناك ما يمنع الاستفهام عنها بهل. ولكن عدم استعمال مثل هذايدل دلالة واضحة على أن الاسم المرفوع المتقدم فاعل لا مبتدأ، وتقدم الفاعل هنا لم يحل الجملة إلى كونها اسمية، بعد أن كانت فعلية، لأن منع الاستفهام عنها بهل نص على أنها ما تزال فعلية وأن المتقدم المرفوع هو الفاعل».

ويقول[1]: «إذن فجملة (زيد يكرم ضيفه) جملة فعلية ترتيبها الطبيعي المألوف هو: يكرم زيد ضيفه، ولكن (زيد) خصَّ بشيء من الاهتمام فقدم لا على أنه مبتدأ، بل على أنه فاعل، لأن تحويله من كونه فاعلاً إلى كونه مبتدأ يذهب بما طرأ عليه من معنى، هو تخصيصه ومنحه الاهتمام».

يحمل على الهمزة وهل في باب الاستفهام عناصر أُخر يعدها النحاة أسماء وتستخدم للاستفهام عن المفرد وليس عن الجملة، أي ان الاستفهام بها يكون للتصور وليس للتصديق وهذه العناصر:

٣ ـ ما :

ذكر سيبويه [2] أن (ما) الاستفهامية اسمية وهي مبهمة تقع على كل شيء وتسقط ألفها إذا سبقت بحرف جر، فيقال: علامة، وفيمه، وبمه، وحتامة، والهاء فيها أجود عند الوقف لأننا نحذف من آخرها الألف فيصبح آخرها كآخر أرمه واغزه، والشائع: فيم، وعلام، وبم، وحتامَ، ولِمَ، وقال قوم بسكون الميم.

وعلى ما سار عليه سيبويه سار غيره من النحاة من بعده، فعدوا ما وغيرها من عناصر الاستفهام المحمولة على الهمزة وهل من الأسماء، فقد عدّ

---

(١) «في النحو العربي، نقد وتوجيه»، مهدي المخزومي ص ٢٦٨.

(٢) انظر الكتاب ١/١٢٧، ٤/١٦٤، ٢٢٨.

الفراء[1] ما اسماً بمعنى أي شيء، وقد عدها الزجاجي[2] اسماً تاماً بغير صلة، مع أن الأصل فيها أن تحتاج إلى ما يزيل إبهامها، ولكنها في الاستفهام تامة لا تحتاج إلى صلة. والأصل في (ما) أن تكون لغير العاقل، وقد ذهب الفراء[3] وغيره إلى أن العرب قد تجعلها في بعض المواضع للناس، ولكن ذلك ليس بكثير ولا شائع. ويرى ابن الحاجب[4] إن (ما) مبهمة تقع على كل شي فلا تختص بما لا يعقل عند الإبهام مع أن الأصل فيها أن لا تكون مبهمة وعند ذلك تختص بغير الناس، وقد جاءت في التنزيل على غير ما هو شائع: ﴿إلا ما ملكت أيمانكم﴾[5] ﴿... أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين﴾[6].

وتخرج جملة ما من الاستفهام[7] إلى التحقير كما في:

ما أنتَ ويبَ أبيك والفخر

وإلى معنى التعظيم كما في: ﴿الحاقة ما الحاقة﴾[8].

ومعنى الإنكار كما في: ﴿فيم أنتَ من ذكراها﴾[9].

وتكون ما ـ كما ذكرنا قبل قليل ـ للاستفهام عن غير العاقل وعن المبهم، فلا يجوز لك أن تقول: ما زيد؟ مستفهماً. ذلك أن (زيد) هنا ليس مبهماً وهو عاقل، فلا يجوز أن تستفهم (بما) إلا إذا كنت مستفهماً عن صفة

---

(1) معاني القرآن: ١/٤٦ ـ ٤٧.
(2) الجمل في النحو: ٣٦١.
(3) معاني القرآن ١/١٠٢.
(4) الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٨٧.
وانظر: الأسنوي، الكوكب الدري ص ٢١٠ ـ ٢١١.
(5) النساء: ٢٤.
(6) المؤمنون: ٦، المعارج: ٣٠.
(7) وانظر: شرح الكافية ٢/٥٣، وابن خالويه في: إعراب ثلاثين سورة ص ٤٠.
(8) الحاقة: ١ و٢.
(9) النازعات: ٤٣.

زيد، فإن جعلت الصفة في موضع الموصوف على العموم جاز أن تقع على ما يعقل[1]، فإن ما تطلق على العاقل إذا كان مبهماً، فلا يجوز لك أن تقول: ما زيد؟ مستفهماً، لأن الذي سألته: من أتاك؟ فقال: زيد، فإن زيداً هذا إنسان تعلمه حق العلم والاستفهام يكون لشيء لا تعلمه، إذا كان مبهماً، وعندما يكون والشيء سواء في دخول ما عليها تقول: ما زيد؟ فيجاب على السؤال: طويل، قصير بالصفة، لأن زيداً ليس شيئاً حتى يجاب عن حقيقته، أما هذه الصفة فهي شيء من أشياء زيد تدل عليه وليس حقيقة زيد.

وهناك مسألتان أخريان تتعلقان بـ (ما) الاستفهامية أولاهما:

إنها تدخل على الاسم وتدخل على الفعل... ﴿وما أدراك ما الطارق﴾[2].

﴿وما أدراك ما يوم الدين﴾[3] ﴿.... ما لونها﴾[4] ﴿ما الحاقة﴾[5] ﴿... يبين لنا ما هي﴾[6] ﴿وما رب العالمين﴾ [7].

والثانية أن يدخل عليها متقدماً حرف من حروف الجر فتحذف ألفها فيقال:

فيم، مم، حتام، بم، علام، الام[8]، مثل:

فتلك ولاة السوء قد طال مكثهم   فحتام حتام العناء المطول

ومثل:

---

(1) وانظر: المبرد، المقتضب ٢/٢٩٦. وانظر العكبري: إعراب الحديث النبوي، تحقيق حسن موسى الشاعر ص ٩٥.

(2) الطارق : ٢.

(3) الإنفطار : ١٧، ١٨.

(4) البقرة : ٦٩.

(5) الحاقة : ٢.

(6) البقرة : ٦٨، ٧٠.

(7) الشعراء : ٢٣.

(8) وانظر شرح الكافية ٢/٥٤، مغني اللبيب ١/٢٩٨، الكتاب ٤/١٦٤.

يا أبا الأسود لم خلفتني لهموم طارقات وذكر

فتميز بذلك ما الاستفهامية عن ما الخبرية، وما جاء في الاستفهام وفيه الألف فإن ذلك من الشاذ كما في:

على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرَّغ في دَمان

وفي مثل:

إنا قتلنا بقتلانا سراتكم أهل اللواء ففيما يكثر القيل

ويتفرع عن المسألة الثانية هذه مسألة أخرى تتصل بما الاستفهامية، وهي التصاق (ذا) بها فيقال:

ماذا، لماذا، بماذا، إلى ماذا..... الخ

وللنحاة في ماذا اعتبارات أهمها[1]:

١ ـ إن تكون ما استفهامية و«ذا» اسم إشارة في مثل: «ماذا ينفقون»

ماذا الوقوف على نار وقد خمدت يا طالما أوقدت في الحرب نيران

٢ ـ أن تكون ما استفهامية وذا موصولة في مثل:

ألا تسألان المرء ماذا يحاول...

أي ما الذي يحاول.

٣ ـ أن تكون (ماذا) اسم جنس بمعنى شيء أو اسماً موصولاً بمعنى الذي في مثل:

دعي ماذا علمت سأتقيه ولكن بالمَغيَّبِ نبئيني

٤ ـ أن تكون ما زائدة، وذا اسم إشارة.

٥ ـ أن تكون ما استفهامية وذا زائدة.

---

(١) وانظر مغني اللبيب ١/٣٠٢، الكتاب ٢/٤١٧.

٦ ـ أن تكون ماذا بكاملها استفهامية، فهي كلمة واحدة، وأن تكن في الأصل مركبة من ما الاستفهامية وذا اسم الإشارة.

والذي نراه أن ما اسم استفهام ليس بمختص فيدخل على الجملة التوليدية أو التحويلية الاسمية أو الفعلية، فإن دخل على الاسم كان هذا الاسم إما عاقلاً أو مبهماً غير عاقل. فإن دخلت على الاسم غير العاقل فهي لتحديد موضع الاستفهام وتخصيصه: ﴿ما لونها﴾ ﴿ما يوم الدين﴾.... وغيرها. وإذا دخلت على اسم عاقل فهي للاستفهام عن عموم ذلك الاسم. نقول: ما زيد؟ ونقصد أن زيداً إنسان ولكنا نريد مزيدا من المعلومات حوله، هو طالب في جامعة كذا... ويدرس موضوعاً معيناً، وطوله كذا، وصفته كذا.... ولو كان المتكلم يقصد نقطة معينة في زيد، لاستخبر عنها محددة، فقال: ما صفة زيد أو ما لونه أو... الخ. أما أن دخلت على فعل فإنها تكون للاستفهام عن الحدث ذاته. ومجمل القول: إن ما تدخل على الجملة التحويلية القائمة على الحذف غالباً، ما زيد؟ ما لونها؟ ما هي؟ فإن كلاً من الكلمات: زيد، لونها، هي مبتدأ له خبر مقدر في الذهن وليس له ممثل صرفي مجسد، وقد أوضحنا من قبل أن الفكرة في الذهن تكون في مجموعة من القوالب الذهنية أو الأبواب النحوية التي تجسد بكلمات صرفية. وإذا عمد المتكلم إلى عدم تجسيد الباب النحوي بالممثل الصرفي فإنه لا يريد ذلك لغرض بلاغي، وليس للمحلل اللغوي أن يحاول تجسيده، فالجملة:

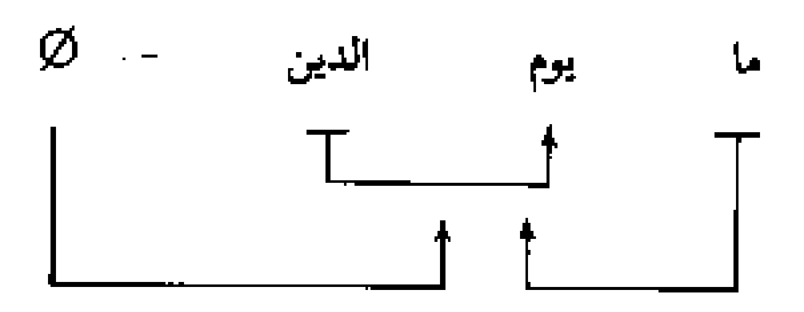
ما لونها مبتدأ + خبر.

أصلها التحويلي : م + ∅ (Zero morpheme)

ثم جرى عليها تحويل آخر بالزيادة، فأصبحت:

عنصر استفهام (م + ∅) = جملة تحويلية اسمية استفهامية.

ويبقى إعراب: لونها، هي، زيد، مبتدأ خبره محذوف، ولا حاجة إلى القول تقديره (........). ولا علاقة لكلمة (ما) بالاسمية من قريب أو بعيد، إذ إنها عنصر استفهام ليس غير، شأنها في هذا شأن الهمزة وهل، وكذا القول في:



عنصر استفهام (م + ∅) = جملة تحويلية اسمية استفهامية.

أما إذا دخل عليها، مقدماً عليها، حرف جر فإن حرف الجر يوجه الإبهام الذي في (ما) الاستفهامية والعموم في موضوع السؤال إلى شيء من التحديد والتخصيص، تقول:

بمَ . . . . فيفهم أن السائل يسأل عن وسيلة تحديد الموضوع. وتقول: فيمَ: فيفهم قصد السائل وأنه أراد تحديد الظرفية التي تمّ فيها موضوع السؤال، أو السبب فيه.

وتقول: مَ (الام) : وتفيد الغاية المكانية أو الزمانية.

وتقول: حتام : وتفيد الغاية الزمانيـة.

أما ما يقول فيه النحاة بأنه مركب من ما الاستفهامية وذا المختلف فيها، فتارة تلحق بأسماء الإشارة وأخرى بالأسماء الموصولة وثالثة بالزائدة، فيكفي أن يشير هذا إلى الاضطراب الذي وقع فيه النحاة في محاولة تخريج هذا التركيب، وما سبب ذلك فيما نرى إلا أنهم يعدون (ما) هي الأصل في الاستفهام وإنها اسم، و(ذا) من الأسماء، فوجب أن يكون لكل اسم في الجملة موقع من الإعراب، فكان إعرابها في المثال التالي مثلاً:

﴿يسألونك ماذا ينفقون؟ قل العفو﴾[1].

ويكفي أن نرصد قول أبي زرعة في حجة القراءات لنرى الاعتبارات الكثيرة التي عدّها النحاة، استناداً إلى الحركة الإعرابية على كلمة (العفو) في

---

(١) البقرة : ٢١٩.

آخر المثال، يقول[1] وقرأ أبو عمرو ﴿قل العفوُ﴾ بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب: من جعل (ما) اسماً و(ذا) خبرها وهي في موضع (الذي) ردّ: العفوُ فرفع، كأنه قال: (ما الذي ينفقونه؟) فقال: العفوُ، أي: (الذي ينفقون العفوُ) فيخرج الجواب على معنى لفظ السؤال.......... ومن نصب «العفوَ» جعل «ماذا» إسماً واحداً بمعنى الاستفهام، أي (أي شيء ينفقون؟).

ردّ العفو عليه فينصب (أيَّ شيء ينفقون)، فخرج الجواب على لفظ السؤال منصوباً». فمما هو واضح جلي أن الاضطراب في إعراب (ماذا) كان من جانبين، أحدهما أن النحاة عدوها اسماً فلا بد له من موقع من الإعراب، والثاني محاولة النحاة الجادة في تخريج الحركة الإعرابية على كلمة «العفو»، ونضيف أن هناك إعراباً آخر لكلمة (ماذا): إنها مكونة من «ما» وهي مبتدأ و«ذا» وهي خبر.

والذي نراه إن (ماذا) كتلة لغوية واحدة وليست ما + ذا ولا علاقة لها بما الاستفهامية زيادة على أنهما من باب نحوي واحد، هو الاستفهام. وأنها ليست باسم ولا علاقة لها بالاسمية، فهي عنصر استفهام ليس غير، يدخل على الجملة التوليدية، أو على التحويلية القائمة على التحويل بعنصر الحذف كما يلي:

ينفقـ ـون Zero morpheme ∅

ثم جرى تحويل بالزيادة عن موضوع الجملة الذي هو مجهول أصلاً، فجاء عنصر التحويل (ماذا) لينقل الجملة من الأخبار إلى الاستفهام، فهو عنصر استفهام وليس بمبتدأ ولا هو بمفعول به.

وقد يزاد على (ماذا) الباء في أولها فتكون للاستفهام عن الوسيلة، أو

---

(١) حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة ط ٣، ١٩٨٢، ص ١٣٣.

يزاد عليها (اللام) فتتحول إلى الاستفهام عن السببية، أو (من)... أو غيرها فيتحول السؤال إلى المعنى الذي يقتضيه الحرف المتقدم.

٤ ـ من :[١]

تأتي في العربية على أوجه: للشرط، ونكرة موصولة، واسماً موصولاً وللاستفهام، والذي يعنينا هنا ورودها للاستفهام[٢]. فهي عند النحاة اسم للاستفهام عن العاقل: ﴿فمن ربكما يا موسى﴾[٣]، ﴿مَنْ بعثنا من مرقدنا﴾[٤] ولـمَّا كانت (من) للعاقل فلا يجوز أن يستفهم بها عن شيء ولا يجوز أن تقع موقع الصفة. ويستفهم بها عن النكرة وعن المعرفة. فتقول: من عبد الله؟ مَنْ زيد؟ في المعرفة، ونقول لمن قال: رأيت رجلين: مَنْ؟ في النكرة. وفي الاستفهام بمن في المعرفة لغتان:

١ ـ لغة أهل الحجاز، وتحمل على الحكاية، فإنهم يقولون إذا قال الرجل: رأيت زيداً، مَنْ زيداً؟ وإذا قال مررت بزيد: قالوا: من زيد؟ وإذا قال: هذا عبد الله قالوا: من عبد الله؟ يحملون الكلمة بعد (من) على الحكاية كما قالها المتكلم في كلامه السابق على السؤال[٥].

٢ ـ لغة تميم، فترفع تميم في كل حال. وهذا أقيس القولين عند سيبويه[٦]، وقد عدّ المبرّد الرأي الأول أقيس[٧]، وأورد سيبويه أنه[٨] عندما يستفهم بمن عن نكرة يقال في الجمع عند الوقف: (منون)، في الرفع، و(منين) في النصب، وفي المثنى (منان)، رفعاً و(منين) نصباً وورد في المفرد

---

(١) وانظر الكتاب ٢/٤٠٨ ـ ٤١٣، ٤/٢٢٨ ـ ٢٣٣. وابن السراج، الأصول ٢/٣٦٠، ٤١٨، والمقتضب ٢/٣٠٨.

(٢) ابن السراج ، الأصول ٢/٣٦٠.

(٣) طه : ٤٩.

(٤) يس : ٥٢.

(٥) وانظر، الكتاب ٢/٤١٣.

(٦) السابق.

(٧) المقتضب ٢/٣٠٨.

(٨) الكتاب ٢/٤٠٨، وأصول ابن السراج ٢/٤١٨.

المرفوع (منو)، والمنصوب (منا) وللمؤنث (منه)، وفي المثنى (منتين) وفي الجمع (منات). ولا يكون ذلك في المعرفة. وقد ترد من الاستفهامية لمعنى الإنكار والنفي. كما في قوله تعالى: ﴿ومن ذا يغفر الذنوب إلاّ الله﴾[1] وقوله: ﴿من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه﴾[2].

ويجوز أن تأتي من ومعهـا ذا، وللنحاة فيها آراء:

١ ـ أن تكونا كالحرف الواحد[3].

٢ ـ إن تكون من استفهامية وذا موصولة[4].

٣ ـ إن تكون من استفهامية وذا زائدة، وقد نسب هذا الرأي[5] للكوفيين. ومما هو واضح أن اضطراب النحاة في هذه المسألة مرده إلى أنهم يعدون من اسماً ويعدون منذا (من ذا) مركباً من اسمين، وكل اسم لا بد أن يكون له موقع من الإعراب. فاحتاجوا إلى القول بأن ذا موصولة في مرة وزائدة في أخرى وإشارة في ثالثة ... الخ.

والذي نراه إن (من) عنصر استفهام وكذلك (من ذا) يستفهم بهما عن أمر عام يراد بهما توضيح مضمون ذاك الأمر المجهول بإجابة عامة تقربه من الإبانة أكثر مما تقربه من التحديد والتخصيص، مثل:[6].

من جبريل؟ بمعنى أبشر هو أم ملك أم.... ؟

ومثل: ﴿فمن ربكما يا موسى﴾؟ أي أملك هـو أم بشر أم جني أم....؟

فهي عنصر استفهام تدخل على الجملة التحويلية القائمة على عنصر

---

(١) آل عمران: ١٣٥.

(٢) البقرة: ٢٥٥.

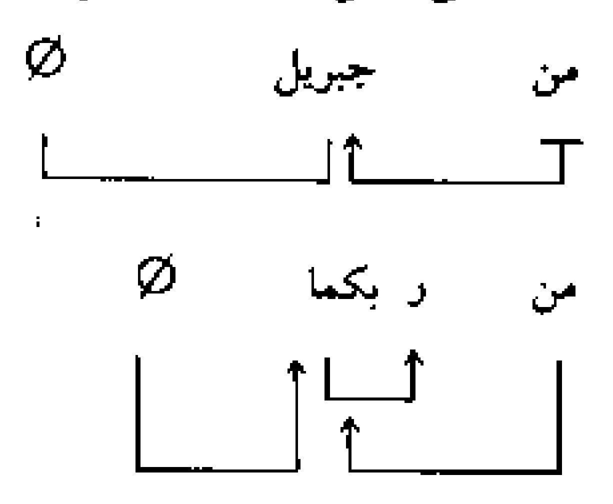
(٣) وانظر، معاني القرآن ٣/١٣٢، مغني اللبيب ١/٢٢٧.

(٤) وانظر، الكتاب ٢/٤١٦، ومغني اللبيب ١/٢٢٧.

(٥) وانظر: مغني اللبيب ١/٢٢٧.

(٦) وانظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة ص ٢٣٢.

الحذف لتنقلها إلى معنى جديد هو معنى الاستفهام مثل:



أي أن تحليلها يكون: عنصر استفهام (م + ∅) = جملة تحويلية اسمية استفهامية.

وتكون الإجابة : الله

ويقصد بها : الله ∅

= م + ∅

فهي عنصر استفهام ولا علاقة لها بالاسمية، ولا تحتاج إلى إعراب أو محل من الإعراب، إذ إنها من أدوات المعاني فتنقل الجملة إلى المعنى الذي تحمله.

٥ ـ أي[١] :

تستعمل لعدة معانٍ: للشرط، وصفة للمعرفة لتشير إلى معنى الكمال وللنكرة لتصفها، وتكون اسماً موصولاً، وتكون ليتوصل بها لنداء ما فيه (ال)، وتستعمل للاستفهام، ويهمنا هنا أن نتحدث عن (أي) التي تفيد معنى الاستفهام، فهي للسؤال عما يميز أحد المتشاركين في أمر يشملهما، مثل: ﴿أي الفريقين خير مقاماً﴾[٢] أي أنحن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أم...

---

(١) انظر في هذه المسألة: الجنى الداني ص ٢٣٤، الكتاب: ١/١٢٦، ٢/٣٩٨، ٤٠٨، ٤١١، الكافية في النحو ص ٥٤ ـ ٦٠.

(٢) مريم : ٧٣.

ومثل: ﴿أيكم يأتيني بعرشها﴾[1] أي: الانسي أم الجني[2].

ويستفهم بها عن العاقل كالأمثلة السابقة، وعن غير العاقل: ﴿فبأي حديث بعده يؤمنون﴾[3]. وهي عند سيبويه تجري مجرى (من) الاستفهامية، فتقول:

أي القوم أفضل؟ كما يقال: من أفضل القوم؟

والذي نراه أن أي عنصر استفهام يقصد به التحديد والتخصيص والاختيار بين فريقين، ولا دور لها في الجملة إلا أن تقوم بنقلها من معنى الاخبار إلى معنى الاستفهام، فهي ليست باسم ولا محل لها من الإعراب. والأولى أن ينظر إليها على أنها من أدوات المعاني، وأما كونها تأخذ الفتحة تارة وأخرى تأخذ الضمة فلأنها تنطق على لهجات القبائل. وقد ورد ذلك في القرآن الكريم بقراءتين صحيحتين في آية واحدة:

﴿... ثمّ لننزعن من كل شيعة أيّهم أشد على الرحمن عتياً﴾[4].

بنصب أيهم وبرفعها، مما أتاح فرصة لاختلاف النحاة في إعرابها. فذهب الخليل والكوفيون إلى أن أيهم في مثل هذا الموضع معربة مرفوعة على الابتداء، وما بعدها خبرها. وهي هنا استفهامية وليست موصولة. وقالوا: هي في الآية مبتدأ، خبره (أشد)، ومن كل شيعة معمول (لننزعن). ويقول يونس: إن الفعل قبل أي معلق عن العمل. فهي في حقيقة أمرها عنصر تحويل يفيد الاستفهام ليس غير.

٦ ـ كم[5]:

وتستعمل في اللغة خبرية واستفهامية، وهي اسم لعدد مبهم الجنس

---

(١) النمل: ٣٨.

(٢) وانظر القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة ص ٢٣٢-٢٣٣.

(٣) الإعراف ١٨٥، المرسلات: ٥٠.

(٤) مريم: ٦٩.

(٥) انظر: الجنى الداني ص ٢٦١، الكتاب ٤/٢٢٨، والكتاب ٢/١٥٦ ـ ١٦٢، الكافية ص ٩٦-١٠٠.

والمقدار. وقيل بأنها مركبة من كاف التشبيه و(ما) الاستفهامية محذوفة الألف، وقد لحقها السكون لكثرة الاستعمال. ولا اختلاف بين النحاة حول اسمية الاستفهامية، أما الخبرية فذهب بعضهم إلى أنها حرف، ونرى أن نورد هنا رأي عدد من النحاة في كم الخبرية لتبدو القيم الخلافية بين كم الاستفهامية وكم الخبرية وأنهما ليستا باسمين ولا علاقة لأي منهما بالاسمية، وتمثل كل منهما عنصر تحويل تدخل على الجملة فتنقلها أحداهما إلى معنى التكثير وتنقلها الأخرى إلى معنى الاستفهام، وبينهما بون واسع.

يرى سيبويه أن كم الخبرية تكون بمنزلة اسم يتصرف، في الكلام غير منون يجر ما بعده إذا اسقط التنوين، نقول: كم غلامٍ لك وهب، فغلام مجرورة بمن أو بالإضافة ، وهي تماثل رُبَّ إلا أنها اسم وربّ حرف، ومنهم مَنْ قال بأنها تعمل فيما بعدها كما تعمل كم الاستفهامية، فينصبون الخبر بعدها.

كم عمةً لكَ يا جريرُ وخالةً فدعاء قد حلبت عليّ عشاري

ويرى صاحب الكافية أن كم الخبرية تكون لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم. خلافاً لكم الاستفهامية التي يعلم معها السامع العدد المبهم ويجهله المتكلم. وينصب بعض العرب مميزكم الخبرية مفرداً كان أو جمعاً بلا فصل، اعتماداً في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال. وهي مجرورة بمن مقدرة، ولا يجوز أن يكون المجرور بدلاً من كم, ولكم الخبرية صدر الكلام لما تتضمنه من المعنى الانشائي في التكثير، كما أن رُبّ لمّا تضمنت المعنى الإنشائي في التقليل وجب لها صدر الكلام.

ويجوز تقديم الجار عليها كما يجوز تقديمه على الاستفهامية، مع إن لهما صدر الكلام، لأن تأخير الجار عن مجروره ممتنع لضعف عمله فجاز تقديمه عليهما على أن يجعل الجار مع المجرور كالكلمة الواحدة. كما أن كم الخبرية والاستفهامية واجبة لوجوب تنكير المميز المنصوب، ومع الخبرية لأنها كنايةعن عدد مبهم ومعدود.

أما الاستفهامية[1] فإنها اسم بمنزلة كيف وأين، فإذا اعملت فيما بعدها فهي بمنزلة اسم يتصرف في الكلام منون، وتعمل فيما بعدها، لأن ما بعدها ليس من صفتها ولا محمولاً على ما حملت عليه. ويسأل بها عن العدد، فيقال:

كم لك درهماً؟ أو: كم درهماً لك؟ فوجب أن تقول: عشرون درهماً أو ثلاثون درهماً. وتكون كم عاملة فيما بعدها عمل العشرين فيه، وتكون (لك) مبنية على كم، أي تعرب كما تعرب كم، لأن الأثر الذي يظهر على كم يظهر عليها.

وفيما يرى صاحب الكافية[2] فإن كم الاستفهامية تدل على عدد ومعدود، والعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب، ومميزها مفرد منصوب حملاً لها على المرتبة الوسطى من العدد: وحملت على المرتبة الوسطى لأن السائل في الأغلب لا يعرف أيهما الأغلب الكثرة أو القلة، فحملها على الدرجة المتوسطة والكثرة أولى. وفصل المميز عن كم الاستفهامية جائز في الاختيار نحو: كم لك غلاماً؟... ولا يجوز جر مميز الاستفهامية إلا إذا جرت هي بحرف الجر: بكم قرش اشتريت كتابك؟

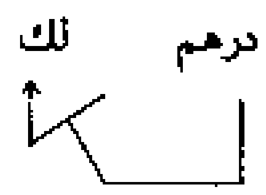
ونرى بأن الأصل في الجملة الإخبار، فالقائل: كم كتابٍ قرأت، يقصد أن يخبر بكثرة الكتب التي قرأها، فهذه جملة خبرية، ولكنه إن أراد أن يعبر عن معنى الاستفهام فإن عليه أن يغير من مبنى الجملة ليسأل عن عدد ومعدود يجهلهما ويظن أن المخاطب يعلمها، ولا يستطيع أن يغير في (كم) لأنها عنصر مشترك بين الاستفهام والإخبار، لذا كان عليه أن يغير في الحركة الإعرابية على الاسم الذي جاء بعدها، فأصبحت: كم كتاباً، بدلاً: من كم كتابٍ. وهنا نشير إلى أن الفتحة تحمل قيمة دلالية فاصلة في نقل المعنى، إضافة إلى عنصر التنغيم الذي تكون عليه الجملة في المعنيين، فهي بنغمة مستوية في الخبرية صاعدة في الاستفهامية. فتكون كم في الجملة عنصر

(1) الكتاب ٢/١٥٦ - ١٦٢.
(2) الكافية في النحو ص ٩٦ - ١٠٠.

استفهام ليس غير ولا علاقة لها بالاسمية ولا تحتاج إلى إعراب أو محل من الإعراب، نقول:

كم درهماً لك؟

فالأصل في الجملة: لك درهم، ولكن موضوع الإبهام هو عدد هذا الدرهم أو الدراهم التي هي لك، فقدم موضع العناية ـ خلافاً لما عليه نظام الجملة العربية في المبتدأ النكرة والخبر شبه الجملة ـ فأصبحت الجملة:



ثم دخلت عليها كم، ولكن احتمال اللبس قائم بين درهم مع كم الخبرية وكم الاستفهامية، إذ ليس من المألوف أن يأتي الاسم مرفوعاً بعد (كم)، فتمّ نصب (درهم) لإزالة اللبس، فأصبحت الجملة:



عنصر استفهام (م + خـ)ويتضح هذا في الجملة التالية:

كم كتاباً قرأت

فأصل الجملة: قرأت كتاباً ⟸ تحولت إلى

كتاباً قرأت(والعرب إن أرادت العناية بشيء قدمته) ⟸ تحولت إلى:

كم كتاباً قرأت = جملة تحويلية فعلية استفهامية، فيها عنصرا تحويل أحدهما بالرتيب والآخر بالزيادة[1].

---

(١) انظر تفصيل هذا في كتابنا: «في نحو اللغة وتراكيبها»، الفصل الثالث.

٧ ـ كيف[1]:

تكون في الجملة لتفيد الشرط مثل ﴿يصوركم في الأرحام كيف يشاء﴾ ولتفيد الاستفهام ويغلب أن يليها فيه فعل لأن الأصل في حروف الاستفهام أن يذكر بعدها الفعل[2]، ولا تصلح (كيف) لاتباع ما بعدها لما قبلها، فتقول: ما مررت برجل سيء الخلق كيف رجل راغب في الشر.

فجاء ما قبلها مجروراً، ولكن ما بعدها مرفوع فلم تجمع بينهما كيف على حركة واحدة وقد أجاز بعض الكوفيين ذلك. وتكون كيف للسؤال عن الحال، حتى إن الخليل قد استقبح ورودها للشرط، إذ قال عندما سئل عن الجملة:

كيف تصنع أصنع، هي مستكرهة، وليست من حروف الجزاء، لأن معناها: على أي حال تكن أكن. ويقول ابن الحاجب: كيف للحال استفهاماً، وعدت في الظروف لأنها بمعنى: على أي حال، والجار والظرف متقاربان، وكون كيف ظرفاً مذهب الأخفش؛ وهو عند سيبويه اسم بدليل إبدال الاسم منها نحو: كيف أنت؟ أصحيح أم سقيم.

ولو كانت ظرفاً لأبدل منها الظرف نحو: متى جئت؟ أيوم السبت أم يوم الأحد. وقال الأخفش: يجوز أبدال الجار والمجرور منها، نحو: كيف زيد؟ أعلى الصحة أم على حال...

فكيف، عند سيبويه اسم له موقعه، وهي وجوابها عند الأخفش منصوبان.

وتخرج الجملة مع كيف إلى معنى غير الاستفهام وغالباً ما يكون ذلك للتعجب: مثل: ﴿كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم﴾.

وقد تُخفَّف كيف كما جاء في قول الشاعر:

---

(١) انظر في هذه المسألة: الكتاب ١/٤٣٥، ٣/٦٠، ١١٥، ٤/٢٣٣، الإيضاح في علوم البلاغة: ٢٣٣.

(٢) الكتاب ١/٤٣٥.

كَيْ تجنحون إلى سلمٍ وما ثُئِرتْ   قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم؟

ولما كانت كيف اسماً، فلا بد لها من محل من الإعراب. ولما لم تكن الحركة الإعرابية تظهر عليها. فقد أعربها النحاة مبنية في محل رفع خبر مقدم قبل ما يستغني عنها، أي إذا كانت في جملة اسمية المبتدأ فيها موجود مثل: كيف حالك؟ كيف أنت؟ وقبل ظن وأعلم، مثل: كيف ظننت علياً؟ كيف أعلمته صديقك؟ أما إذا وردت مع ما يستغنى عنها؛ أي إذا كان ركنا الجملة قد ذكرا فأنها تعرب حالاً مثل: كيف جاء زيد؟

ويرى ابن هشام أن كيف يمكن أن تكون مفعولاً مطلقاً، كما في ﴿ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل﴾ فالمقصود: أي فعل فِعْلُ ربك بأصحاب الفيل، وأما عند سيبويه فهي ـ كما ذكرنا ـ في موضع نصب دائماً على الحالية. وهي عند الأخفش والسيرافي في موضع رفع بالمبتدأ[1]. والذي نراه في كيف ـ كما هو الحال في غيرها من عناصر الاستفهام ـ أن لا علاقة لها بالاسمية، وإن الذي جعل النحاة يختلفون في إعرابها، فتارة هي خبر، وأخرى هي حال، وثالثة مفعول مطلق ، ورابعة. . . أنهم عدوها من أصول الجملة التي ترد فيها، وليس الأمر كذلك، فهي عنصر تحويل ينقل الجملة من توليدية أو تحويلية بالحذف أو الزيادة تفيد الإخبار، إلى جملة تحويلية تعبر عن جهل المتكلم بأمر يرى أن المخاطب على علم به، أما إذا خرجت إلى معنى آخر كالتعجب فإن ذلك يقوم على قرينة أخرى هي السياق، ولا يعني إن هذه الكلمة قد خرجت من كونها أداة إلى القسم الثاني من أقسام الكلم، أي إلى الاسم. نقول مثلاً:

حالك = م + ∅ ⇐ عنصر استفهام (م + ∅)

= جملة تحويلية اسمية استفهامية.

ونقول: حضر علي = ف + فا ⇐ عنصر استفهام (ف + فا)

---

(١) وانظر مغني اللبيب ١/٢٠٦.

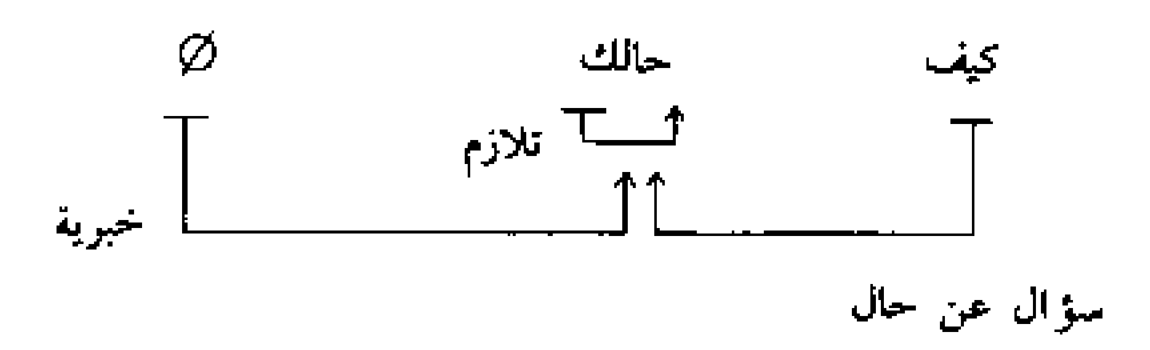
= جملة تحويلية فعلية استفهامية.

وبذا فإن (كيف) عنصر استفهام للسؤال عن الحال حيثما كانت، أو كما يرى سيبويه بأنها بمعنى علي أي حال، وتكون الإجابة عنها بكلمة أو كلمات، أي بجملة بمعنى الحال أو في معناه مثل:

كيف أنت؟ عليل، سعيد، شقي، مسرور، .... الخ كيف جاء علي؟ راكباً، مسروراً، عليلاً... الخ

كيف ظننت زيداً؟ كريماً.....، ..... الخ

ويكون ترابط الكلمات في الجمل السابقة مثلاً:



كيف جاء علي

فاعلية

سؤال عن حال

٨ ـ أنّى:

وتلحق بكيف في معناها في أحد أستعمالاتها، فتقول: ﴿أنّى يكون لي غلام وكانت امرأتي عاقراً﴾[١] وفي استعمال آخر تفيد معنى: من أين؟ مثل: ﴿أنى لك هذا﴾[٢] وأضاف صاحب الكافية[٣] أنها تجيء بمعنى (متى) وأوّل

(١) مريم: ٨.

(٢) آل عمران: ٣٧.

(٣) الكافية: ٢/١١٧.

عليها قوله تعالى: ﴿فأتوا حرثكم أنى شئتم﴾[1].

والذي نراه أن أنّى حقاً تلحق بكيف في معناها، فالأصل في: أنى لك هذا؟ هو: هذا لك = جملة خبرية (توليدية اسمية) = (م + خ).

جرى عليها تحويل بتقديم موضع العناية فأصبحت:

لك هذا = جملة تحويلية اسمية (خ + م) = الإخبار مع توكيد المقدم. ثم جرى عليها تحويل بالزيادة، فأصبحت:

أنى لك هذا = عنصر استفهام (خـ + م)
= جملة تحويلية الخبر موضع عناية مجهول
= جملة تحويلية اسمية استفهامية.

وتكون (أنى) بمعنى كيف، بمعنى كيف كان لك هذا، وكيف حصلت عليه. وهكذا في: ﴿أنى يؤفكون﴾[2] بمعنى كيف يؤفكون، وكذلك في الآية موضع الخلاف: ﴿... أنى شئتم﴾، أي كيف شئتم، أي في القبل من القبل، أو من الدبر، وقصة ابن الخطاب عندما جاء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وقال له: حولت رحلي، تشير إلى هذا ؛ وهي قصة معلومة معروفة.

٩ و ١٠ ـ متى، أيّان:

ينص سيبويه على أن (أيّان) للسؤال عن الزمان، وهي بمعنى متى[3]، ويقول ابن الحاجب: أيان للزمان استفهاماً كمتى الاستفهامية ، إلا أن متى أكثر استعمالاً، وتكون أيان لعظام الأمور: ﴿أيان مرساها﴾[4] ﴿أيان يوم الدين﴾[5] ومما هو بين أن (أيان) تستعمل للاستفهام عن المستقبل، أما متى

---

(١) البقرة : ٢٢٣.

(٢) المائدة: ٧٥، التوبة: ٣٠، المنافقون: ٤.

(٣) الكتاب: ٤/٢٣٥، ١/٢١٧.

(٤) الإعراف : ١٨٧، النازعات: ٤٢.

(٥) الذاريات : ١٢.

فهي للماضي كما هي للمستقبل[1].

والمشهور أن متى اسم من الظروف يراد بها السؤال عن الزمان دون السؤال عن العدد، ويجاب عليها بـ(اليوم، يوم كذا، أو شهر كذا، أو سنة كذا، أو الآن، أو حينئذ)، ولا يجوز القول: متى زيد؟ لأن الزمان لا يكون خبراً عن الجنة[2]، فهاتان أداتان تفيدان معنى الاستفهام عن الزمان، يقول سيبويه[3] ألا ترى أن لو إنساناً قال: أيان، فقلت: متى، كنت قد أوضحت، وإذا قال: ما معنى متى: قلت: في أي زمان.

وحقيقة هاتين الأداتين أنهما عنصرا تحويل يدخلان على الجملة فتحولان معناها إلى معنى الاستفهام عن الزمان ولا علاقة لهما بالاسمية ولا موقع لهما من الإعراب، إن هما إلا أداتان من أدوات المعاني.

متى السفر؟
متى حضرت؟
أيان يوم الدين؟

فإن كلا من الجمل السابقة تفيد الاستفهام عن زمن، وقد حذف من الجملة الأولى ركن رئيسي هو الخبر، هكذا:

السفر ∅ = جملة تفيد الإخبار

تحولت إلى : متى السفر ∅

خبرية

استفهام

(1) وانظر الكافية ٢/١١٧، ولمزيد من التفصيل في متى انظر الجنى الداني ص ٥٠٥، والكتاب: ١/٢١٧ - ٢١٨، ٣/٥٩، ٧٣، ٧٨، ٤/٢٣٣.
(2) الكافية ص ٢١٦.
(3) الكتاب ٤/٢٣٥.

= جملة تحويلية اسمية استفهامية والاستفهام فيها عن زمن.

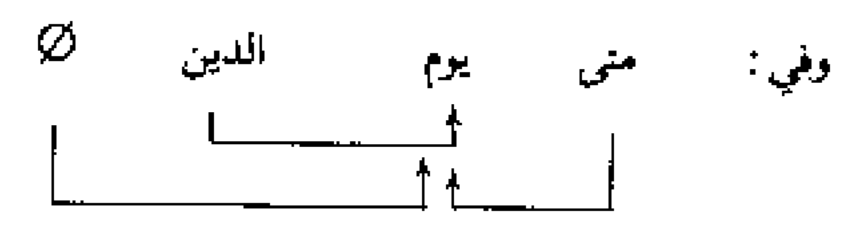
وأما في : متى حضرت

استفهام فاعلية

فأصلها : حضرت = ف + فا

تحولت إلى: عنصر استفهام (ف + فا)

= جملة تحويلية فعلية استفهامية.



= جملة تحويلية اسمية استفهامية، والاستفهام فيها عن زمن.

١١ - أين[1] :

يستفهم بها عن المكان، فيقال: أين وجدته؟ فيكون الجواب: أمام البيت، أو فوق... أو خلف... أو .... تحت أو.... الخ.

وأين مبنية على الفتح، ولا تصلح أين لاتباع ما قبلها بما بعدها بالحركة فلايقال: رأيت زيداً فأين عمراً؟ لأن أين يبدأ بها ولا يضمر بعدها شيء.

ويقول ابن الحاجب: وبنيت على الحركة للساكنين، وعلى الفتح لاستثقال الضم والكسر بعد الياء. وما قلناه في الأدوات السابقة نقوله في (أين)، فهي أداة ولا علاقة لها بالاسمية. فلا تحتاج إلى إعراب لا ظاهر ولا محلي ولا مقدر، ولا هي عن أصل متحرك ولا عن ساكن تحرك لالتقاء ساكنين، فهي أداة استفهام جاءت هكذا يستفهم بهاعن المكان فنقول:

أين زيد ؟

أين وجدت علياً؟

(١) وانظر الكتاب ٤/٢٣٥، الكافية ٢/١١٧، الإيضاح في علوم البلاغة ٢٣٤.

وقد يكون الجواب للسؤالين: في المسجد.

ولكن الجملة الأولى: أين زيد، جملة تحويلية دخلت عليها أين للتعبير عن السؤال عن المكان الذي يجهله المتكلم ويتوقع أن المخاطب يعلمه، أو هو حقاً يعلمه، فالجملة الأصل: زيد موجود، أو زيد في المسجد أو زيد. . . .

وتحليلها كما يلي:

زيد ∅

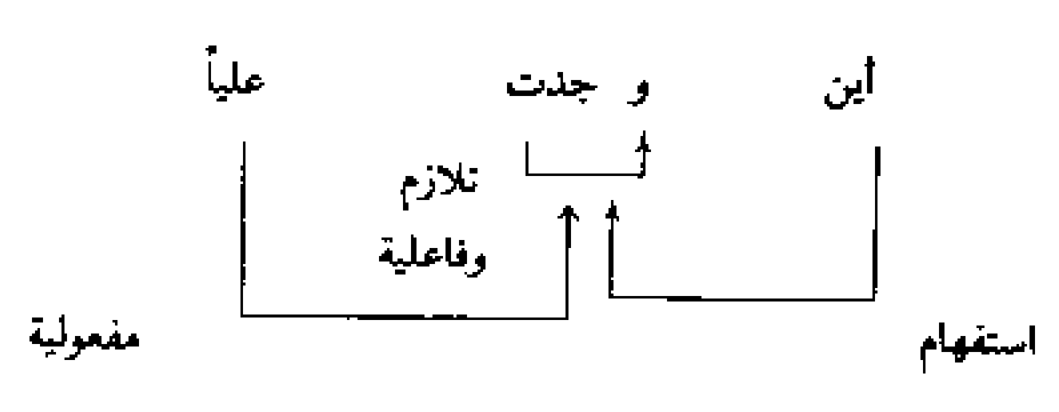
ثم دخل عليها عنصر من عناصر التحويل بالزيادة (أين) لتفيد معنى الاستفهام، فأصبحت الجملة:

أين زيد ∅ = جملة تحويلية اسمية استفهامية.

ويكون الجواب: في المسجد، والتقدير: زيد في المسجد، فالإشارة ∅ في التحليل اللغوي، تشير هنا إلى أن المتكلم يضع في ذهنه باب الخبر، ولكنه لم يجسده بممثل صرفي، أما في الجملة الثانية، فالأصل التولدي:

وجدت علياً = ف + فا + مف

= جملة توليدية فعلية = إخبار ثم تحولت إلى ⇐ جملة تحويلية فعلية استفهامية = عنصر استفهام (ف + فا + مف).



وبذا فإن أدوات الاستفهام أدوات تدخل على الجملة التوليدية الاسمية أو الفعلية فتحولها إلى معنى الاستفهام، أو تدخل على الجملة التحويلية ويكون موضوع الاستفهام في صدرها فتتقدم عليه أداة الاستفهام لتحدد مكانه أو زمانه أو حاله أو ذاته... الخ أو لتحدد النسبة بينه وبين ما يتقدم عليه أو يأتي بعده.

الاستفهام المسمى «محذوف الأداة»

يرى النحاة أن أداة الاستفهام الرئيسة، أو ما تسمى أم الباب، يمكن أن تحذف من الجملة اعتماداً على السياق، وتبقى الجملة جملة استفهامية ،فتحذف الهمزة، اعتماداً على قرينة معينة كوجود (أم) في الجملة وعلى ذلك خرّج النحاة قول الشاعر:

فوالله ما أدري وإن كنت دارياً بسبع رمين الجمر أم بثمان؟

أو على ما في الجملة من حوار، كما في بيت عمر بن أبي ربيعة:

قالوا: تحبها؟ قلت: بهراً عدد الرمل والحصى والتراب

فوجود: قالوا... قلت، يشير إلى أنّهم يسألونه وهو يجيب، فقال النحاة هناك همزة محذوفة والتقدير: أتحبها؟

وقد خرّج النحاة بيت الكميت:

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب؟

على أنه من الاستفهام محذوف الأداة استناداً إلى المقام أو السياق الذي قيل فيه البيت.

أما بقية أدوات الاستفهام فإنها لا تحذف، فلا تحذف هل خشية اللبس وعدم وضوح المراد بالسؤال عند حذفها، لأن لها معنى خاصاً في الجملة الاستفهامية (الاستفهام عن النسبة) . وأما بقية أدوات الاستفهام فلأن ما يستفهم عنه بها هو المعنى الحقيقي الذي تنصرف له الجملة، أي تتحول

له، كالزمان أو المكان أو الحال أو. . . الخ.

والذي نراه أن الاستفهام باب من أبواب المعنى يؤدَّى بأداة ، ويؤدى بفعل، ويؤدى بنغمة صوتية، وكل من هذه العناصر يؤدي معناه ويقع في موقعه أصالة وليس نيابة عن غيره، فهو في موقعه أصل، فالنغمة الصوتية أصل في اللغة المنطوقة، واللغة المنطوقة أصل اللغة. وقد كان العربي القديم يعبر عن فكره وعمّا في نفسه سليقة دون معرفة بأي من المصطلحات النحوية أو اللغوية التي نعرفها الآن، والتي بدأت بذرتها الأولى في القرن الثاني الهجري، وطورها النحاة سنة بعد سنة إلى يومنا هذا.

ولا شك أن كثيراً من اللغات المنطوقة ما تزال بلا صيغ مكتوبة، ويعبر بها كل أفرادها عمّا في أنفسهم دون استناد إلى نحو بالمفهوم الذي نعرفه[1]. وكل لغات البشر قد بدأت منطوقة ثم جاءت الرموز المكتوبة للتعبير عنها بعد زمن يقصر أو يطول، ويختلف من لغة إلى أخرى، وهذا يماثل ما عليه الإنسان في الوقت الحاضر، فكل منا قد تعلم النطق قبل الكتابة بزمن طويل، إذ إن الأطر الرئيسة للغة قد تأسست في أذهاننا قبل أن نذهب إلى المدرسة، وعندما أخذنا نتعلم الكتابة، فإننا أخذنا نتعلم كيفية كتابة رموز نحن نعرفها، فإن كانت هناك أسبقية فهي للوجه المنطوق من اللغة وليس لوجهها المكتوب[2]. ويضيف بالمير قائلاً[3]: «. . . وأكثر من ذلك فإن اللغة المكتوبة في كثير من جوانبها تمثل أداة نقل للاتصال في المجتمع أقل جودة من اللغة المنطوقة، فإذا أخذنا عدد الحروف الهجائية المستعملة في اللغة الإنجليزية فإننا سنجد أنها ليست كافية للتعبير عن أوجه النطق فيها. . . وهناك تقصير واضح في اللغة المكتوبة في نقل التنغيم فلو قلنا مثلاً:

(هي جميلة جداً) بنغمة صوتية صاعدة ـ هابطة في آخرها، فإننا نعني بذلك جملة خبرية. ولكن إذا قلناها بنغمة هابطة ـ صاعدة. . . فإن المعنى

---

(۱) انظر: F. Palmer, Grammar. p 26 - 7 .

(۲) انظر F. Palmer, Grammer. p 27 — 28 .

وقد قمنا بترجمة هذا الكتاب ونعده للطباعة.

(۳) السابق 31 — 29 p.

يختلف مع أن الصيغة واحدة، وإن هذه المعاني لا يمكن تجسيدها في اللغة المكتوبة مع أن التنغيم يمثل جزءاً أساساً من اللغة وربما من النحو أيضاً. ومن الممكن مقابلة التنغيم في الجملة: ؟ She's pretty بالجملة البديلة Is she pretty?، فإن في الجملة الثانية أداة تؤدي إلى تغيير ترتيب الكلمات لتكوين صيغة السؤال. فالتنغيم يقوم بوظيفة مماثلة، وكثيرا ما يكون التنغيم مميزاً نحوياً... ولا يكون معه غموض في المعنى إذ إنه يكشف عن المعنى المقصود».

فالعربية كغيرها من اللغات، تعتمد على التنغيم في نقل المعنى، أو كما نسميه «عنصر تحويل»[1] يدخل على الجملة التوليدية أو التحويلية فينقلها من معنى إلى معنى آخر. إلا أن النحاة العرب القدماء قد أهملوه لأن مهمتهم كانت في بناء نظرية العامل تبرير الحركة الإعرابية، ولمّا لم يكن للحركة الإعرابية دور في تبرير الحركة فقد أهملها النحاة.

ذكرنا بأن الاستفهام معنى من المعاني يؤدّى بالأداة وبالفعل وبالتنغيم، وما كان قول الله تعالى:

﴿وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن، قال: إني جاعلك للناس إماماً، قال: ومن ذريتي؟ قال: لا ينال عهدي الظالمين﴾[2] إلاّ مثلاً ساطعاً لوضوح المعنى اعتماداً على النغمة الصوتية. ﴿ومن ذريتي؟﴾ سؤال جوابه: ﴿لا ينال عهدي الظالمين﴾.

وقوله تعالى: ﴿يسألونك عن الشهر الحرام: قتال فيه﴾؟[3] سؤال ممن يجهل إلى من يعلم أو يرتجى منه الجواب، فجاءت بقية الآية تشير إلى ذلك ﴿قل قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله﴾.

وقوله تعالى: ﴿يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك، تبتغي مرضات

---

(١) انظر مؤلفنا، «في نحو اللغة وتراكيبها»، الفصل الثالث.

(٢) البقرة: ١٢٤.

(٣) البقرة: ٢١٧.

أزواجك﴾[1]؟ سؤال إنكاري يعتمد وضوح معناه على النغمة الصوتية التي يؤدى بها. فالمبنى تام والمعنى واضح جلي. ومن ذلك قول الذي سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم: «وإن زنى وإن سرق؟» كما جاء في صحيحي البخاري ومسلم.

فأجاب صلى الله عليه وسلم: «وإن زنى وإن سرق» فكانت جملة الرجل بنغمة صوتية صاعدة، في حين كانت إجابة الرسول بنغمة صوتية مستوية، إجابة عن سؤال. وأمثلة أداء المعنى بالنغمة الصوتية في الشعر كثيرة:

فقول الشاعر واضح مع أنه لا أداة فيه:

قالوا: تحبها؟ قلت بهراً عدد الرمل والحصى والتراب

ومنه قول الشاعر:

ألقى عصاه وأرخى من عمامته وقال: ضيف، فقلت: الشيب؟ قال: أجل

ومنه قول الشاعر:

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب؟

فيستنكر الشاعر هنا أن يلعبَ مَنْ غزاه الشيب، وكان في سن الكهولة.

ومنه قوله الشاعر:

الصبر ينقص والسقام يزيد والدار دانية وأنت بعيد
أشكوك أم أشكو إليك؟ فإنه لا يستطيع سواهما المجهود

فيعاتب الشاعر صديقه أو من يُحب، ويقول بأنه محتار لمن يوجه شكواه، أيشتكي لذلك الحبيب أم يشكو منه؟

ومنه قول الأخطل:

كذبتك عينك أم رأيت بواسط فليس الظلام من الرباب خيالاً

(1) التحريم: ١.

والتقدير: أكذبتك عينك....

ومنه قول ابن الرقيات:

رأت بي شيبةً في الرأ س مني ما أُغَيِّبها
فقالت: ابنُ قيسٍ ذا؟ وغير الشيب يعجبها

ومنه قول الأسود بن يعفر:

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر

ومنه قول المتنبي:

أحيا وأيسر ما قاسيت ما قتلا والبين جار على ضعفي وما عدلا

والمعنى فيما يرى ابن هشام[1]: «كيف أحيا وأقل شيء قاسيته قد قتل غيري».

ومنه قول أبي فراس:

أتطفأ حسرتي وتقر عيني ولم أوقد مع الغازين ناراً؟

والأمثلة لهذا الباب كثيرة. وقد قال النحاة فيها كلها بأن هناك أداة استفهام محذوفة. وقد قدروها همزة، لأن الهمزة أم باب الاستفهام وتصلح للتصور وللتصديق، وهذه محاولة منهم لتجسيد معنى الاستفهام الذي كان يفهم من الشواهد السابقة ومما يماثلها في لغة لسان العرب، ولو لم يكن يفهم لرده أبناء العربية آنذاك. وغني عن الذكر أن الاستعمال المعاصر للغة العربية في معظم بقاع أرض العرب يسير على هذا النهج. فيقولون: جيت؟ ويقصدون: أجئت؟ فهمتوا الدرس؟ ويقصدون : أفهمتم الدرس...

فالنغمة الصوتية تمثل عنصر تحويل، ينقل الجملة من معنى إلى معنى آخر، وتقع في الجملة عنصراً من عناصر أداء المعنى، شأنها شأن غيرها من مورفيمات الجملة وفونيماتها.

---

(١) المغني ص ٢٠.

الاستفهام غير المباشر

ونقصد به تعبير المتكلم عن معنى الاستفهام بغير استعمال أداة من أدوات الاستفهام، وبغير تنغيم، فيستعمل المتكلم لذلك فعلاً أو اسماً يفيد هذا المعنى، فيقول:

أسأل، أو يسأل، أو سألني، ! عن الزمن الذي مكثه.

أو يقول: استفهم، أو أي فعل مما يتصرف له هذا أمام الجملة الخبرية:

يستفهم عن...

وقد يستعمل اسماً يفيد ذلك المعنى فيقول: سؤالي كان عن.... ويبدو أن هذا النوع من الاستفهام غير كثير في عربية عصر الاحتجاج، وقد وردت في القرآن الكريم متنوعة في بعضها بنغمة صوتية في الجملة التي تلتها:

﴿يسألونك عن الشهر الحرام: قتال فيه﴾؟[1].

وفي بعضها الآخر بلا نغمة ولا أداة مثل:

﴿يسألونك عن الأهلة...﴾[2].

﴿يسألونك عن الخمر﴾[3].

فقد أفاد الفعل معنى السؤال وإن لم يكن في الجملة عنصر آخر من العناصر المباشرة في أفادة الاستفهام.

فمما هو واضح أن جملة الاستفهام تتكون من عدد من المباني الصرفية على سبيل الجملة التوليدية أو الجملة التحويلية، وكل مبنى من هذه المباني

---

(١) البقرة : ٢١٧.

(٢) البقرة : ١٨٩.

(٣) البقرة : ٢١٩.

يتضمن جزءاً من أجزاء المعنى ويمثل باباً نحوياً فيأخذ حركته الإعرابية، ويصلح هذا المبنى لأن يكون موضوعاً للسؤال، سواء كان مسنداً أم مسنداً إليه أم تكملة أو قيداً مما يلحق بالجملة الأصل. ويكون موضع الاستفهام أو السؤال تالياً لعنصر الاستفهام الذي يدخل على الجملة ليحولها إلى باب الاستفهام من باب آخر من أبواب المعنى. فأنت إن قلت: أزيد أكرم خالداً، فصورة الأكرام عندك معلومة، وإنما الشك في مَنْ أوقعه، وهذا خلاف لقولك: أأكرم زيد خالداً، حيث الشك في عملية الأكرام ذاتها، وهذا يخالف كذلك: أخالداً أكرم زيد، التي لا يشك المتكلم في وقوع الحدث، ولا في موقع الحدث وإنما الشك في مَنْ وقع له الحدث. وهذا يبين شيئاً مما يدفعنا إلى القول بأن الجملة السابقة في تراكيبها الثلاثة جملة فعلية، تصدرها اسم أم فعل، فالاسم المتقدم (زيد) فاعل وهو موضع الاستفهام والشك. ويكون الاستفهام عن حال أو عن زمان أو عن مكان أو. . . الخ بأدوات لا علاقة لها بالاسمية وهي دخيلة على الجملة الأصل فتحولها إلى جملة تحويلية ذات معنى معين.

الفصل الثاني

النفي، مباني تراكيبه ودلالتها

النفي باب من أبواب المعنى يهدف به المتكلم إخراج الحكم في تركيب لغوي مثبت إلى ضده، وتحويل معنى ذهني فيه الإيجاب والقبول إلى حكم يخالفه إلى نقيضه، وذلك بصيغة تحتوي على عنصر يفيد ذلك، أو بصرف ذهن السامع إلى ذلك الحكم عن طريق غير مباشرة من المقابلة أو ذكر الضد، أو بتعبير يسود في مجتمع ما فيقترن بضد الإيجاب والإثبات.

ما عليه كتب النحو في التراث العربي القديم، ومن سار على منهج القدماء في التأليف أن لا يكون للنفي باب مستقل واحد، ولكن الباحث في هذه المصنفات يجد أن عناصر النفي منثورة في أبواب مختلفة تُلحق كل منها بالباب الذي تترك على أواخر الكلم التي تليها حركة مشتركة مع بقيـة أدوات ذلك الباب، ولا غرابة في ذلك، فقد قامت دراستهم على نظرية العامل ـ كما فصلنا سابقاً. والعامل في حقيقة أمره بحث في تبرير وجود الحركات الإعرابية على أواخر الكلم في الجمل، فيجد مثلاً (لا) و(ما) و(إن) في المرفوعات أو في المنصوبات، فإن نصب الاسم بعد (لا) ألحقت بأنّ التي هي لتوكيد الإثبات، وإن رفع ألحقت بليس التي هي في باب كان وأخواتها، وإن نصب الخبر بعد (ما) ألحقت بليس وهي الحجازية وإن لم ينصب بقيت ما مهملة تميمية غير عاملة، وأما (إن) فأنه يجد القول فيها في باب إنّ المشددة التي تخفف فتشير أحياناً إلى معنى النفي، وتلحق بليس التي تجمع في باب واحد مع كان وأخواتها التي منها ما يشير إلى الزمن الماضي ومنها إلى الحال ومنها ما يفيد التحول والصيرورة... الخ، ولا رابط

بينها إلا أنها تترك أثراً إعرابياً متماثلاً على الخبر[1]، أما (ما) فانها أن دخلت على اسم فأثرت فيه فهي العاملة الملحقة بليس ـ كما ذكرنا ـ أما إن لم تترك أثراً فهي التي لا تعملها القبيلة التي تستعملها مع أنها ترمي بها ايصال معنى النفي، أما أن دخلت على الفعل فهي المهملة التي لا تجد عنها حديثا مستقلاً في كتب التراث، في حين تجد الحديث عن (لم) و(لما) و(لام الأمر)، في باب واحد أبرز ما يجمع بينها أنها تترك السكون على الفعل المضارع، أو تبقيه بلا نون إن كان من الأفعال الخمسة، ويفصل بينها وبين (لن) التي تفيد معنى النفي لأن الحركة مع (لن) فتحة ومع (لم) سكون على الفعل المضارع.

وسنعمل هنا على دراسة أسلوب النفي نجمع فيه العناصر التي تفيد معنى النفي في باب واحد بصرف النظر عن الحركة الإعرابية التي يقتضيها هذا العنصر على أواخر الكلم في الجملة، ولا نهمل هذه الحركة مع أن قيمتها الدلالية ليست كبيرة، ولكن الاهتمام بها يكون لإقامة ما اسميناه خط سلامة المبنى ثم ندرسه في ضوء تعديلنا للنظرية التوليدية التحويلية، نجمع فيها عناصر النفي في إطار واحد ذي شقين في الجملة التحويلية الاسمية، وفي الجملة التحويلية الفعلية، ونبدأ بالجملة التحويلية الاسمية.

الجملة التحويلية الاسمية

ذكرنا سابقاً أن الجملة إن كانت طبقاً لأحد الأطر الرئيسة لبناء الجملة الأصل أو النواة سميت توليدية، وأطلق عليها اسمية أو فعلية في ضوء هذا الإطار فتسمى توليدية اسمية أو فعلية، فإذا طرأ عليها عنصر من عناصر التحويل أصبحت جملة تحويلية وبقيت اسمية أو فعلية كما كانت، فالقول بالاسمية أو الفعليةتركيبي بنائي، أما القول بالتحويل والتوليد، فإن ارتباطه يكون بالمعنى الأصل القريب أو التوليدي بالمعنى البعيد أو التحويلي:

---

(١) قد بينا أن ما يسمى كان وأخواتها هي عناصر تحويل بالزيادة، يفيد كل عنصر معنى معيناً، وتكون الحركة حركة إقتضاء، وليست بعمل عامل، انظر الفصل الثالث من مؤلفنا «في نحو اللغة وتراكيبها».

ذكرنا أن أطر الجملة التوليدية الإسمية هي:

م + خ (مبتدأ معرفة + خبرة نكرة) = مسند إليه + مسند.

خ + م (خبر شبه جملة + مبتدأ نكرة) = مسند + مسند إليه.

فتكون الجملة توليدية خبرية مثبتة، فإذا ما أراد المتكلم نفي الخبر أدخل على الجملة عنصراً من عناصر النفي وهي:

١ ـ ليس : [١]

ذهب النحاة في ليس مذاهب عدة. فمنهم من عدّها في الأفعال الناقصة، وهم جمهور أهل البصرة. ومنهم من عدها حرف عطف، وهم جمهور أهل الكوفة. ومنهم من عدها من أدوات الاستثناء. وفريق رابع عدها مهملة تفيد النفي ليس غير. فلا عمل لهاعند هذا الفريق. وحجتهم قول العرب: ليس الطيب إلا المسك.

وقد اعتمد القائلون بفعليتها على اتصال الضمير بها، فنقول، لست. ؛ ليسوا، لسنا، ليست. . . . كما تقول: كتبت، كتبوا، كتبنا، كتبت. . . الخ.

والذي نراه أن هذه اللفظة ـ بصرف النظر عما قيل في أصلها وفي اللغة التي انسلت منها إلى العربية . عنصر نفي ليس غير، ولا علاقة لها باسمية ولا بفعلية، فأن كان الاسم ما يشير إلى مسمى، والفعل ما يشير إلى حدث وزمن فإن (ليس) دال يفتقر إلى مدلوله بين المسميات! ولا يشير إلى حدث ولا إلى زمن[٢]، يدخل على الجملة التوليدية أو التحويلية الاسمية فينقلها من

---

(١) في هذا الموضوع انظر الكتاب ١/٥٧، ٢/٣٧، ٣٤٧، وأصول ابن السراج ١/٩٣، والمقتضب ٤/٨٧، ١٩٠، ٤٠٦، وشرح المفصل ٧/١١١، والجنى الداني ٤٩٣، مغني اللبيب ٣٨٧، شرح التصريح ١/١٨٦، الهمع ١/١١٤، المفصل ٢٦٨، الأزهية ٢٠٤، والإنصاف مسألة (١٨).

(٢)وقد قال بعض النحاة بأن ليس لنفي الحال. وذهب آخرون إلى أنها لنفي الماضي ولنفي الحال. . . فإذا استثنينا الأمثلة القرآنية من الإشارة إلى الزمن ـ إذ إنها لا تصلح أمثلة لما نحن بصدده، وهي ذات إشارات واسعة الدلالة ترتبط أحياناً بالماضي والحاضر والمستقبل في آن واحد كما هو الحال في كان مع الذات الإلّهية ـ فإننا نجد أنها ترتبط بالحال تشير إليه إشارة ضمنية ليست صريحة:

معنى الإثبات إلى معنى النفي. وقد يزاد في الخبر حرف الباء أو حرف من ليفيدا مزيداً من التوكيد للخبر المنفي، نقول:

١ - (﴿لستن كأحد من النساء﴾[١]
٢ - ﴿لستم على شيء﴾[٢]
٣ - ﴿ليسوا سواء﴾[٣]
٤ - ﴿ليس بظلام للعبيد﴾[٤].
٥ - (ليست النصارى على شيء﴾[٥]
٦ - ﴿ليس على الأعمى حرج﴾[٦]
٧ - ﴿ليس بي سفاهة﴾[٧].

فهذه الجمل كلها جمل تحويلية اسمية، كان التحويل في بعضها بالحذف والزيادة، وفي القسم الآخر كان التحويل فيها بالزيادة. فالآية الأولى أصلها التوليدي:

أنتن كأحد النساء.

ثم كان التحويل بزيادة عنصر النفي (ليس) فأصبحت لستن كأحد النساء، ثم دخلت (من) لتفيد توكيد الخبر منفياً، ومثلها الآية رقم (٤)، فأصلها التوليدي:

هو ظلّام.

ثم كان فيها عنصر النفي: ليس هو ظلام، ثم حذف المسند إليه لدلالة السياق عليه:

---

(١) - سورة الأحزاب آية ٣٢.
(٢) سورة المائدة آية ٦٨
(٣) سورة آل عمران آية ١١٣
(٤) سورة آل عمران آية ١٨٢
(٥) سورة البقرة آية ١١٣.
(٦) سورة النور آية ٦١.
(٧) سورة الأعراف آية ٦٧.

ليس ظلاما، ثم أضيفت (للعبيد) للتحديد والتخصيص، وأخيراً أتصلت بها الباء لتوكيد الخبر منفياً، فأخذت وضعها النهائي.

أما الآيتان ٢ ، ٣ فالأصل فيهما:

أنتم على شيء = م + خ
هم سواء = م + خ

ولما كان المسند إليه (المبتدأ) معرفة وخبره شبه جملة أو مفرداً نكرةً، فإنه قد أخذ موقعه في إطاره من الجملة التوليدية، ثم دخل عليهما عنصر التحويل بالزيادة، ولما كان المعنى المطلوب هو النفي، فقد كانت الزيادة لإفادة النفي، فأصبحت كل واحدة في وضعها النهائي الذي هي عليه، ومثلهما تماماً الآية رقم (٥).

وفي الآيتين ٦ ، ٧ فإن الجملة التوليدية قد كان ترتيب مورفيمات المبني فيهما، طبقاً لإطارة في الجملة التوليدية: خ + م.

على الأعمى حرج
بي سفاهة

فالخبر شبه جملة والمبتدأ نكرة، فتقدم الخبر على المبتدأ تقدماً لازماً بنائياً وليس لمعنى بعينه غير الجملة النواة، ثم دخلت عليهما (ليس) التي هي لافادة النفي، فتحولت الجملة إلى جملة تحويلية. ولكنها بقيت جملة اسمية، فأصبحت جملة تحويلية اسمية، والتحويل فيها بالزيادة للنفي، ومثلها: ﴿ وليس له مِنْ دونه أولياء ﴾[1].
﴿وليس علينا في الأميين سبيل﴾[2].

وتحليلهما : ~ (خ + م). وهناك تركيبان آخران تأتي عليهما ليس في الجملة التحويلية الاسمية نحو:

---

(١) سورة الأحقاف ، آية: ٣٢.
(٢) سورة آل عمران، آية: ٧٥.

﴿أنه ليس من أهلك﴾[1]

﴿ليس لهم طعام إلّا من ضريع﴾[2].

ففي الأولى حصل تحويل بالترتيب، والزيادة ـ وقد ذكرنا أن كل تحويل يكون لغرض يتعلق بالمعنى ـ فالأصل التوليدي: هو من أهلك = م + خ.

ثم جرى عليها تحويل بزيادة (ليس) لنفي الإثبات فأصبحت:

ليس هو من أهلك = ~ (م + خ)

ثم جرى تحويل آخر بالترتيب فتقدم موضوع العناية والاهتمام، والعرب إن أرادت العناية بشيء قدمته، فأصبحت:

هو ليس من أهلك

م ~ خ

$\overset{e}{V}$ ⟷

ثم عمد إلى توكيد الجملة المنفية، فزيدت إن، فأصبحت الجملة:

(إنه ليس من أهلك)

$\overset{e}{V}$ (م ~ + خ) .

فإن كان النفي قد وقع على المبتدأ والخبر، والتوكيد قد وقع على النفي، فإن النفي قد وقع عليه توكيد في المسند والمسند إليه: $\overset{e}{V}$ ~ (م + خ)

وفي الآية الثانية، الأصل التوليدي:

لهم طعام

شبه جملة + مبتدأ نكرة = خ + م

---

(1) سورة هود، آية: ٤٦.

(2) سورة الغاشية، آية: ٦.

ثم أضيف إليها الجار والمجرور للتخصيص (من ضريع)، فأصبحت:

لهم طعام من ضريع

ولمّا أريد بالمعنى نفي وصول أي طعام لهم غير هذا الطعام (من ضريع) فقد أضيفت (ليس) للنفي و(إلا) لتوكيد التخصيص والمخصَّص، فأصبحت:

ليس لهم طعام إلا من ضريع

~ (خ + م + ڤ ت)

وهناك نمط آخر تأتي عليه (ليس) في الجملة الاسمية، فقد يأتي المتكلم بالخبر بعدها مباشرة، وفي هذا توكيد له وإبراز لأهميته، أو أن يأتي بالمبتدأ بعدها مباشرة فيقصد تسليط النفي على ما في الجملة من إثبات ليس غير، ويأتي لهذين النمطين نمط فرعي فيه اختلاف بين النحاة. وهذان هما النمطان الرئيسان، نتبعهما بالنمط الفرع: يقول تعالى:

﴿ليس البِّر أن تولوا وجوهكم....﴾[1].

فقد قرأ حمزة وحفص بنصب (البِّر) وقرأ بقية السبعة بالرفع (البرُّ)[2] فهاتان قراءتان لا ريب في أي منهما بأنهما عن رسول الله الصادق الأمين في ما يخبر به عن ربه، والذي نراه في توجيههما، أن من قرأ بالرفع فقد جعل المصدر المؤول هو الخبر، والبر هي المبتدأ، وانصب النفي على الجملة في ترتيبها الأصل:

~ (م + خ)

فيكون التقدير: البّر توليتكم وجوهكم...

---

(١) البقرة: ١٧٧.

(٢) حجة القراءات ص ١٢٣، والسبعة ص ١٧٥، وحجة ابن خالوية ص ٦٩، ومعاني القراء ١٠٣/١، وإعراب القرآن للنحّاس ٨٨/١.

تحولت إلى ⟸ ليس البُر توليتكم وجوهكم. . .

ومثلها قوله تعالى: ﴿وليس البُّر بأن تأتوا البيوت من ظهورها﴾[1].

برفع البّر وبإضافة الباء في الخبر.

أما من قرأ بنصب (البُّر) فقد أراد أن يكون المصدر هو المسند إليه أو المبتدأ، ولكن الخبر هو موضع العناية والاهتمام، فقدّم، فأصبحت الآية:

البرُّ توليتكم وجوهكم. . .

خ + م

ثم تحولت إلى : ⟸ ليس البُّر توليتكم وجوهكم

= ~ (خ + م)

أما النمط الفرع فهو تقدم معمول ليس عليها، فقد قال فريق من أهل البصرة بجواز تقديم معمولها عليها مستدلين بقوله تعالى:

﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصرفاً عنهم﴾[2] حيث تقدم معمول الخبر عليه.

ويدعمون حجتهم بجواز تقديم معمول خبر كان عليها:

﴿أهؤلاء أياكم كانوا يعبدون﴾[3]، فأجازوا مثل: قائماً ليس زيد.

وقد رفض أصحاب الرأي في الكوفة مثل هذا التركيب معتمدين على أن ليس فعل غير متصرف، فلا يجوز أن يكون له ما للمتصرف وبهذا الرأي أخذ أبو حيان فقال:

ليس في النفي (كما) و(ما) لا تعمل فكذلك ليس، وذلك أن ليس مسلوبة الدلالة على الحدث والزمن. . . . . . . وليس إنما تدل على نفي الحكم الخبري عن المحكوم عليه فقط. . . . ولم يسمع عن العرب:

---

(١) سورة البقرة، آية : ١٨٩.

(٢) سورة هود ، آية : ٨.

(٣) سورة سبأ، آية: ٤٠.

قائماً ليس زيد.

ويبدو أن ما يقوله أبو حيان في العبارة الأخيرة في النّص السابق تشير إلى دقة ما يأخذ به عالم اللغة المعاصر، وهو أن يصف الظاهرة اللغوية كما هي، وليس قياساً على ظاهرة يتوهم بأنها تماثلها ولا جامع بينهما في حقيقة الأمر، وقد رفض النحاة القدماء أنفسهم هذا النمط من القياس، فقالوا رداً عل من قاس على ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾ بأن المعمول هنا ظرف والظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره[1].

فلا نرى أن مثل هذا التركيب إلا من قبيل الترف الفكري والفذلكة الكلامية في ضرب الأمثال لكل ظاهرة تخطر بالبال. وإن لم تكن هذه الأمثال مما قالته العرب، فإن كنّا ندرس لغة العرب كما جاءتناعنهم، فإن ذلك يقتضي أن ندرسها كما هي أو قياساً على ظاهرة جاءت فيها، فنقيس مثلاً تركيباً على تركيب مناظر في لغة لسان العرب. أمّـا أن نفترض تركيباً لغوياً لا مثيل له في العربية، فإن ذلك يقودنا إلى البحث في غير ظواهر اللغة ويصرفنا عن ظواهرها، بل يصرفنا إلى وضع القواعد النحوية لتلك الظواهر المفترضة، وإلا فما الجامع في القياس بين الآيات التالية:

﴿إلا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾[2]

﴿أهؤلاء أياكم كانوا يعبدون﴾[3]

﴿وانفسهم كانوا يظلمون﴾[4].

وقد تدخل الهمزة على ليس فتحول الجملة إلى معانٍ مختلفة، منها:

الإنكار، والطلب، والإثبات المؤكد الذي يكون فيه المتكلم على علم بموضوع السؤال، في حين يكون السامع أو المخاطب ـ غالباً ـ على غير علم به.

---

(١) انظر الأشموني ١/٣٥٥.

(٢) هود: ٨.

(٣) سبأ: ٤٠.

(٤) الاعراف: ١٧٧.

ولذا يكون الجواب عنها بما يفيد الإيجاب، يقول تعالى:

﴿ألست بربكم؟، قالوا: بلى﴾[1]

﴿أليس الصبح بقريب﴾[2]

﴿أليس في جهنم مثوى للكافرين﴾[3]

﴿أليس ذلك بقادر على أن يحي الموتى﴾[4]، بلى

٢ ـ ما (*)

تدخل (ما) على الجملة الفعلية ولا تترك أثراً على الفعل وتدخل على الجملة الاسمية فتحولها من الإثبات إلى النفي، وكانت بعض القبائل في الحجاز تغير حركة الخبر كما تغيره عند دخول (ليس) عليها، في حين أهملت تميم هذه الحركة في لغتها. وقد عدّ سيبويه هذا القياس في اللغة[6]، ولتماثل بين الحركة التي تقتضيها (ما) وتلك التي تقتضيها (ليس) على المسند، فقد ألحقت ما بليس، ولم توضع معها في باب واحد في حين وضعت ليس مع كان وصار وأصبح وأضحى وما زال... الخ في باب واحد على الرغم مما بينها من اختلاف في المعنى، ويشترط النحاة لاعمال (ما) عمل ليس شروطاً أهمها:

١ ـ أن يتقدم اسمها على خبرها، فإن تقدم الخبر أهملت ولم تعد مما يلحق بليس.

٢ ـ إلاّ ينتقض نفي الخبر بإلاّ.

---

(١) سورة الأعراف، آية: ١٧٢.

(٢) سورة هود، آية: ٨١.

(٣) سورة العنكبوت، آية: ٦٨.

(٤) سورة القيامة، آية: ٤٠.

(*) لمزيد من التفصيل انظر: الكتاب ١/٥٧ ـ ١٢٢، المقتضب ٤/١٨٨، معاني الحروف: ٨٨، المفصل: ٨٢، شرح المفصل ١/١٠٨، الجنى الداني ٣٢٢، مغني اللبيب ٣٩٩، شرح التصريح ١/١٩٦، الهمع ١/١٢٣، معاني الفراء ١/١٣٩، ٢/٤٢، ٣/١٣٩، معاني الأخفش.

(٦) الكتاب ١/٥٧.

٣ ـ إلاّ يفصل بينها وبين اسمها بأن الزائدة.
٤ ـ ألاّ يليها معمول الخبر.
٥ ـ ألاّ تكرر.
٦ ـ ألا يبدل من الخبر بدل مصحوب بالاّ.

ويتحدث النحاة عن دخول حرف الجر (الباء) على خبرها كما تدخل على خبر ليس. وهم على أن ذلك قبيح إذا تقدم الخبر على المبتدأ، وعلى عدم جوازه إذا انتقض الخبر بإلاّ ونورد هنا، عدداً من الشواهد ثم نقوم بتحليلها:

يقول تعالى: ﴿ما هذا بشراً﴾[1]
فأصل هذه الجملة: هذا بشر
م + خ

ولم تظهر على (هذا) حركة لأنه مبني، وعندما دخلت (ما) عليها اقتضى بأن يأخذ الخبر حركة النصب اقتضاء لعنصر النفي، فتحول مبنى الجملة إلى (ما هذا بشراً). أما معناها مفقد تحول من الإثبات إلى النفي:
~ (م + خ)
ومثلها: ﴿ما هن أمهاتهم﴾[2]
و﴿ما هو من الكتاب﴾[3].

ويقول تعالى:
﴿وما أنا بطارد المؤمنين﴾[4]
﴿وما هم بمؤمنين﴾[5]

---

(١) يوسف: ٣١.
(٢) المجادلة: ٢.
(٣) آل عمران: ٧٨.
(٤) الشعراء: ١١٤.
(٥) البقرة: ٨.

فدخل على الخبر حرف توكيد (الباء)، ليفيد توكيد الخبر المنفي، فالأصل:

أنا طارد المؤمنين ⟸ ما أنا طارد المؤمنين

م + خ ⟸ ~ (م + خ)

⟸ ما أنا بطارد المؤمنين

= ~ (م + $\overset{ع}{\nabla}$ خ)

= جملة تحويلية اسمية الخبر فيها منفي مؤكد، ومثلها:

﴿ما أنت بنعمة ربك بمجنون﴾[1]

﴿وما ذلك على الله بعزيز﴾[2]

﴿وما ربك بغافل عما يعملون﴾[3]

وقد زيد الجار والمجرور في كل آية للتحديد والتخصيص أو لتقيد المعنى وحصره في شيء معين، (بنعمة ربك) في الأول، و(على الله) في الثانية، و(عما يعملون) في الثالثة. ومثلها قوله تعالى:

﴿ما عليك من حسابهم من شيء﴾[4]

﴿ ما لها من قرار﴾[5]

ولكن التوكيد وقع هنا بحرف الجر (من)، وبذلك تماثل ما ليس في دخول هذين الحرفين على الخبر معهما لتوكيده بعد أن كان قد تحول إلى النفي.

ويقول تعالى: ﴿ ما عندي ما تستعجلون به﴾[6].

---

(١) القلم : ٢.
(٢) إبراهيم: ٢٠.
(٣) الأنعام: ١٣٢.
(٤) الأنعام: ٥٢.
(٥) إبراهيم: ٢٦.
(٦) الأنعام: ٥٧.

فتكون (ما) مع صلتها المسند إليه[1]، والخبر (عندي) ثم دخلت عليها (ما) لنقل الخبر من الإثبات إلى النفي ولا أثر لحركة اقتضاء على أيٍّ من الكلمات بعدها لأن الحركة لا تظهر على كلمات هذه الآية، ولا حاجة إلى تقديرها، إذ إن تقديرها، لا يفيد من توضيح المعنى ولا يقتضيه خط سلامة المبنى.

ويقول تعالى:

﴿وما محمد إلاّ رسول﴾[2]

﴿ما المسيح بن مريم إلا رسول ﴾[3].

(ما على الرسول إلا البلاغ﴾[4].

فقد اقترن الخبر في الآيتين الأولى والثانية بإلاّ، في حين ارتبط المبتدأ في الثالثة بإلاّ، ومن المعلوم أن (الا) تفيد التوكيد وحصر الخبر في غير عنه مؤكداً منفياً. ففيها معنى من معاني الإثبات، وهو الذي يكتسب التوكيد بإلاّ، وفيها معنى النفي، فالقائل:

محمد رسول

المسيح بن مريم رسول

أثبت خبراً في جملة توليدية اسمية مكونة من مبتدأ وخبر. ولما أراد أن يلقي بالخبر مؤكداً عمد إلى نفي كون (محمد) و(المسيح بن مريم) في أي صفة أخرى، ثم أضاف(إلا) ليحصر المبتدأ في صفة الخبر وليس في غيرها، فقال:

﴿ما محمد إلا رسول﴾

و﴿ما المسيح بن مريم إلا رسول﴾

---

(١) انظر: ظاهرة التلازم بين الموصول والصلة في مؤلفنا «في نحو اللغة وتراكيبها» الفصل الثالث.

(٢) آل عمران: ١٤٤.

(٣) المائدة: ٧٥.

(٤) المائدة : ٩٩.

فأصبح الخبر مؤكداً بإلاّ الحاصرة:

~ (م + ٧ٌ خ)

وهذا يبين سبب عدم دخول الباء على الخبر في هذا النمط الجملي، لأن الباء تقوم بما تقوم به (إلاّ) في هذه الآية. ويبين كذلك سبب قول النحاة بأن (ما) إذا دخلت الباء في خبرها لا تشبّه بالفعل، وإنما تشبّه به في الموضع الذي تحسن فيه الباء.

٣ ـ لا: [١]

يبدو أن هذه الأداة لتعدد الأنماط التي تأتي فيها، ولتنوع الحركة الإعرابية على الاسم الذي يليها، جعلت النحاة يدرسونها في أكثر من موضع. فتارة يلحقونها (بليس)، وأخرى يلحقونها (بإنّ) وثالثة تدخل على الفعل ورابعة حرف جواب. وخامسة حرف مهمل وسادسة حرف عطف.

ولكن من ينظر في هذه الأداة يجد بأنها عنصر نفي ليس غير، ولا قيمة للحركة الإعرابية على الاسم والذي يليها. فتارة تقتضي ضمة وأخرى فتحة، بحسب لهجات القبائل العربية التي كانت تستعملها، أمّا المعنى فواحد تقريباً على الرغم مما يقوله النحاة في مصطلحاتهم، بأنها تكون مع الاسم المرفوع للوحدة ومع الاسم المنصوب للجنس، ومعناها هو النفي المطلق، وقد وردت في القرآن الكريم مع الاسم المنصوب بكثرة ومع الاسم المرفوع في قراءة ثانية لبعض الآيات، يقول تعالى:

﴿... لا بيع فيه ولا خلّة ولا شفاعة...﴾[٢].

فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو[٣] بالنصب بغير تنوين فيها كلها، وقرأ

---

(١) انظر: الكتاب ٢٩٦/٢، المفصل ٣٠، شرح المفصل ١٠٩/١، المقرب ١٠٤/١، معاني الحروف للرماني ٨٣، الجنى الداني ٢٩٢، مغني اللبيب ٣١٥، الهمع ١٢٥/١، شرح التصريح ١٩٩/١، المقتضب ٣٨٢/٤.

(٢) البقرة: ٢٥٤.

(٣) حجة القراءات: ١٤١.

الباقون بالرفع والتنوين، ولكن المعنى ـ في ما نراه ـ واحد، هو مطلق النفي، ولعل ما يؤكد ذلك ويبينه محاولة النحاة واللغويين وأصحاب حجج القراءات تخريج مثل هذه الآية برد كل شيء فيها إلى العمل والعامل، ثم توجيه المعنى لخدمة العامل. يقول أبو زرعة[1] في حجة القراءات: «أعلم إن (لا) إذا وقعت على نكرة جعلت هي والاسم الذي بعدها كاسم واحد، وبني ذلك على الفتح، فإذا كررت جاز الرفع والنصب، وإذا لم تكرر فالوجه فيه الفتح، قال الله عز وجل: ﴿لا ريب فيه﴾[2]. من رفع (بيعٌ... خلةٌ... شفاعةٌ) جعله جواباً لقول القائل: (هل فيه بيعٌ؟ هل فيه خلةٌ؟). ومن نصب جعله جواباً لقول القائل: (هل من بيع فيه؟ هل من خلّة؟) فجوابه: (لا بيعَ فيه ولا خلّةَ) لأن (من) لما كانت، عاملة جعلت (لا) عاملة، ولما كانت جواب (هل) لم تعملها إذ كانت هل غير عاملة».

فقد وجّه أبو زرعة ـ شأن غيره من النحاة ـ المعنى لخدمة العامل، وقدر (هل) و(من) في حين لايحتاج النص إلى أي منهما، ولكن تبرير وجود الحركة الإعرابية دفعه إلى تقديرهما، ونراه في بداية النص يبيّن جلياً أن القول بالرفع وبالنصب جائزان.

وقد قرأ بهما من لا يشك في سلسلة أخذه عن الصادق الأمين، فقد صرح أبو زرعة أن الرفع والنصب جائزان إذا تكررت (لا) أما إن لم تكرر فإن الوجه فيها الفتح وهذا يشير إلى أنه أعمل القياس على اللغة السائدة بفتح الاسم النكرة بعدها وهو ما عليه كثير من الآيات في القرآن الكريم، يقول تعالى:

﴿ لا شريك له﴾[3]

﴿ لا صريخ لهم﴾[4]

---

(١) السابق: ١٤١ ـ ١٤٢.

(٢) البقرة: ٢.

(٣) الأنعام: ١٦٣.

(٤) يس: ٤٣.

﴿ لاعاصم اليوم من أمر الله﴾[1]
﴿فلا عدوانَ عليّ﴾[2]
﴿ فلا عدوانَ إلاّ على الظالمين﴾[3]
﴿فلا رفثَ ولا فسوق ولا جدال في الحج﴾[4]
﴿لا لغوَ فيها ولا تأثيم﴾[5]

والأمثلة لهذا النمط في القرآن الكريم كثيرة، وقد ورد عدد من الآيات بالرفع، يقول تعالى:

﴿ لا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون﴾[6]
﴿ لا الشمسُ ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار﴾[7]
﴿ لا هن حِلٌّ لهم ولا هم يحلّون لهن﴾[8]
﴿ ولا طعام إلا من غسلين﴾[9]
﴿ لا فيها غول ولا هم منها ينزفون﴾[10].

وهي في النمطين تفيد معنى النفي المطلق ليس غير. وما قيل في أنها تعمل عمل (أنّ) فتنفي الجنس بأكمله على التنصيص بشروط أهمها: أن تتقدم، وأن يأتي اسمها وخبرها نكرتين وألاّ يفصل بينها وبين اسمها بفاصل، إلا لمحاولةتبرير حركة الفتحة على المبتدأ عندما تدخل عليه (لا)، فقالوا:

---

(١) هود : ٤٣.
(٢) القصص : ٢٨.
(٣) البقرة : ١٩٣.
(٤) البقرة: ١٩٧.
(٥) الطور: ٢٣.
(٦) يونس: ٦٢.
(٧) يس : ٤٠.
(٨) الممتحنة: ١٠.
(٩) الحاقة: ٣٦.
(١٠) الصافات: ٤٧.

بأنها فتحة بناء، فيكون الاسم مبنياً وهو مع لا في محل رفع، ويمكن العطف عليه بالرفع على هذا التخريج[1].

وحقيقة القول في هذه المسألة أن (لا) عنصر نفي تدخل على الجملة فتحول معناها من الإثبات إلى النفي، ولا قيمة دلالية للحركة الإعرابية (بالرفع أو بالنصب) على المبتدأ بعدها. وقد جاءت في القرآن الكريم دالة على صحة ما نذهب إليه. يقول تعالى:

﴿فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج﴾[2]

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿فلا رفثٌ ولا فسوقٌ﴾ رفع منون «ولا جدال»، نصباً، وقرأ الباقون جميع ذلك بالنصب[3]، وعلى الرغم مما ذهب إليه النحاة في تخريج هذه الآية بتقدير (هل) و(من) كما فعلوا في الآية التي عرضناها قبل قليل، ﴿لا بيع فيه ولا خلّة ولا شفاعة﴾ إلا أن المعنى لا يحتمل إلا النفي المطلق، وأن من يقرأ قول الفراء في محاولة تخريج الرفع والنصب في هذه الآية يدرك التكلف في البحث عن العامل وتبرير العمل. يقول: «فالقراء على نصب ذلك كله بالتبرئة إلا مجاهداً. فإنه رفع الرفث والفسوق ونصب الجدال، وكل ذلك جائز، فمن نصب اتبع آخر الكلام أوله ومن رفع بعضاً ونصب بعضاً فلأن التبرئة فيها وجهان:

الرفع بالنون والنصب بحذف النون. ولو نصب الفسوق والجدال بالنون لجاز ذلك في غير القرآن، لأن العرب إذا بدأت بالتبرئة فنصبوها لم تنصب بنون، فإذا عطفوا عليها بلا كان فيها وجهان، أن «شئت جعلت (لا) معلقة يجوز حذفها فنصبت على هذه النية بالنون، لأن (لا) في معنى صلة، وإن نويت بها الإبتداء كانت كصاحبتها، ولم تكن معلقة، فتنصب بلا نون»[4]،

---

(١) وانظر الكتاب ٢/٢٧٥.

(٢) البقرة: ١٩٧.

(٣) حجة القراءات ١٢٨ ـ ١٢٩.

(٤) معاني الفراء ١/١٢٠.

ثم قال:[1] «وأن شئت رفعت بعض التبرئة ونصبت بعضاً، وليس من قراءة القراء. ولكنه يأتي في الأشعار، قال أمية:

فــلا لغــوٌ ولا تــأثيمَ فيــهــا   ومــا فــاهــوا بــه أبــداً مقيــم

وقال الآخر:

ذاكم ـ وجـدكم ـ الصغـار بعينه   لا أمَّ لي إن كــان ذاك ولا أبُ

ذكرنا بأن لا تدخل على الجملة المثبتة فتحولها إلى جملة منفية، وقد يكون المبتدأ الذي تدخل عليه (لا) معرفة كما في قوله تعالى: ﴿لا الشمس. . . .﴾ وكما في قول الشاعر:

انكـرتهـا بعـد أعـوام مضين لهـا   لا الدارُ داراً ولا الجيرانُ جيـرانا

وقول الآخر:

وحلّت سـوادَ القلب لا أنا بـاغيـاً   سـواهـا ولا عن حبهـا متـراخيـا

أما الخبر في الجملة التي تدخل عليها (لا) فأنه غالباً ما يكون شبه جملة ظرفية أو من جار ومجرور. وقد يحذف الخبر للعمل به أو لدلالة السياق عليه، كما في قوله تعالى:

﴿لا ضير إنّا إلى ربّنا منقلبون﴾[2].

﴿قال فاذهب فإنّ لك في الحياة أن تقول لا مساس وإنّ لك موعداً. . .﴾[3]

وقد يأتي الخبر محصوراً بإلاّ، فتكون إلا لتوكيد الخبر المثبت في صفة نفي عن المسند إليه أية صفة أخرى غيرها. يقول تعالى:

﴿ لا إله إلا هـو ﴾[4]

(١) السابق: ١/١٢١.
(٢) الشعراء: ٥٠.
(٣) طه: ٩٧.
(٤) البقرة: ١٦٣ ... الخ.

﴿ لا قوة إلا بالله﴾[1]

﴿لا عدوان إلاّ على الظالمين﴾[2]

وقد يعطف على الخبر بتكرار لا، وللنحاة في لا الثانية وإعمالها أو اهمالها أقوال كثيرة، إلا أن الواقع الفعلي للاستعمال اللغوي لا يقف عند الحد الذي يرتضيه جمهور النحاة، يقول الأخفش في تعليقه على الآية:

﴿لا لغوٌ فيها ولا تأثيم﴾

فالوجه فيه الرفع. لأن المعطوف عليه لا يكون إلاّ رفعاً. ورفعه ليعطف الآخر عليه، وقد قرأها قوم نصباً. جعلوا الآخر على الابتداء. ومثلها قوله تعالى:

﴿وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبرُ إلاّ في كتاب مبين﴾[3]

قرأ حمزة: (ولا أصغرُ من ذلك ولا أكبرُ) بالرفع فيهما، وقرأ الباقون (ولا أصغرَ ولا أكبر) بالفتح[4]. فاهتم النحاة كثيراً برصد شروط إعمالها وشروط إهمالها والحالة بينهما. فتكون تارةمهملة وأخرى عاملة، ولو درسوها على أنها أداة نفي ولا قيمة للحركة الإعرابية بعدها في الدلالة لكان أيسر وأقرب إلى أدراك المعنى، الذي هو غاية ما يصبو إليه المتكلم والمخاطب.

٤ ـ لات: [5]

لسنا بصدد تفصيل القول في أصـــل (لات). ولا بصدد مناقشة أقوال

---

(١) الكهف: ٣٩.

(٢) البقرة: ١٩٣.

(٣) يونس: ٦١.

(٤) حجة القراءات: ٣٣٤.

(٥) انظر هذه المسألة في: الكتاب ٥٧/١، المفصل: ٨٢، شرح المفصل ١١٦/٢، مغني اللبيب ٣٣٥، شرح التصريح ١٩٩/١، الجنى الداني ٤٨٥، الهمع ١٢٦/١، البحر المحيط ٣٨٤/٧، مجاز القرآن ١٧٦/٢، معاني الفراء ٣٩٧/٢.

النحاة بهذا الصدد. فمنهم من قال بأن أصلها (لا) زيدت عليها تاء التأنيث. ومنهم من يرى أنها مرحلة من مراحل تطور (ليس) إذ قلبت ياء هذه ألفاً وأبدلت السين تاء. ومنهم مَنْ يرى أن الأصل فيها هو (لا) وأن التاء متصلة بالكلمة التي بعدها في الآية الوحيدة التي تقف شاهداً لهذه الأداة (ولات حين مناص)[١].

ومنهم من يرى أن التاء جاءت زائدة عند الوقف، ولعل أرجح الآراء في ما يرى - ما أورده خالد الأزهري في شرح التصريح، من أنها كلمة واحدة، ولكنه يرى بأنها فعل ماض، ولو كان قد توقف عند القسم الأوّل من هذا الرأي لاتسق ذلك مع المنهج الوصفي في النظر إلى التراكيب اللغوية.

ولعل الذي جعل النحاة يذهبون هذه المذاهب المتعددة في لات هو الحركة الإعرابية على الاسم الذي يليها، فتارة يكون منصوباً، فيخرجون حركة النصب على أنها خبر (لات) التي تعمل عمل ليس، وقيل هو مفعول به لفعل محذوف.

وإن كان بعد (لات) اسم مرفوع فهو مبتدأ خبره محذوف وهي ملغاة ،لا عمل لها، أما أن جاء الاسم بعدها مجروراً فأنه خفض على الإضافة - كما يرى الفراء [٣] - وقد أورد قول الشاعر:

...... ولات ساعة مندمِ

وقول الشاعر:

طلبوا صلحنا ولات أوانٍ فأجبنا أنْ ليس حينَ بقاء[٤]

ثم قال: «أقف على (لات) بالتاء، والكسائي يقف بالهاء»[٥].

---

(١) سورة ص : ٣.

(٢) وانظر: البحر المحيط ٣٨٣/٧، مغني اللبيب ٣٣٥، الهمع ١٢٦/١، وشرح التصريح ٢٠٠/١.

(٣) معاني الفراء : ٣٩٧/٢.

(٤) السابق : ٣٩٨/٢.

(٥) السابق.

فالاسم بعدها تارة منصوب وأخرى مجرور وثالثة ـ في ما يرويه النحاة بأنه رأي للأخفش ـ مرفوع. وهذا يشير إلى أن الحركة الإعرابية ليست بذات قيمة دلالية في هذا التركيب وأن القيمة الدلالية لـ (لات) التي تنقل التركيب الجملي من الإثبات إلى النفي. ولعل ورود الحركات المختلفة على آخر الاسم الذي يليها أمر يرجع إلى لهجات القبائل قديماً.

ومما يبدو واضحاً أن (لات) وحدة لغوية واحدة وليست مركبة، كما ذكر النحاة، من جزئين، وأن كان الأمر كذلك فإن هذا الأصل قد نسي ولم يعد له ما يربط الكلمة به. فأخذ المتكلم العربي يستعمل هذه اللفظة لنفي الزمن، وإنّ الشواهد الواردة من القرآن ومن الشعر تشير إلى أن معمولها ـ أو معموليها ـ اسمي زمان أحدهما محذوف.

ونحن نرى ما يراه النحاة في النقطة السابقة، ولكنا نحلل الجملة على أنها قائمة على التحويل بالحذف قبل دخول (لات) عليها. فالمتكلم ـ كما أوضحنا سابقاً ـ يفكر بأبواب نحوية، ثم يجسد تلك الأبواب بممثلات صرفية، فإن لم تكن به حاجة لتجسيد باب نحوي. أو إن كان عدم تجسيده أكثر بلاغة وبياناً فإنه لا يعطيه مبنى صرفياً. وما مثل هذه التراكيب:

لات حين مناص

لات ساعة مندم

لات أوان

فهي مكونة من عنصر نفي : ~ (م + ∅)

أو: ~ (∅ + م)

ومثلها في ذلك مثل (لا) في التراكيب التالية:

لا ريب

لا مساس

لا ضير

وتحليلها : ~ (م + ∅) أو

~ (∅ + خ)

فالمعنى بيّن واضح، ولو عمد المحلل اللغوي إلى تقدير كلمة لما زاد المبنى إلا ثقلاً، والمعنى إلاّ بعداً عن سرعة الوصول إليه، ولتعددت الكلمات المقدرة بتعدد المحللين اللغويين، فهذا الفراء وجمهور النحاة يقدرونها: ليس (لات) الحين بحين فرار، أو: ليس (لات) الحين بحين فرار. ومنهم من جعلها:

ولات حينُ مناص، برفع حين وتقديره:

ليس (لات) حين فرار حيناً لهم..

٥ ـ إنْ [١]

لسنا بصدد تحقيق القول في الأصل الذي جاءت منه (إن) ولا في الصيغة التي تطورت عنها، فمن الباحثين من يرى أن أصل هذه الأداة هو (اين) التي إن استعملت مكان (إن) أفادت درجة من النفي والإنكار كما في:

إن الحكم إلا لله، تحولت عن:

أين الحكم إلا لله؟!

ومنهم من يرى أن هذه الأداة تحولت عن أن الشرطية وربّما كان لهم في الحوار الذي أورده أبو حيان[٢] في تفسير الآية:

﴿قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين﴾[٣] شيء من الاحتجاج.

ويرى الأخفش وغيره أنها مخففة من الثقيلة فتحولت لتفيد معنى النفي، يقول الأخفش:

وأما (إنْ) الخفيفة فتكون في معنى (ما) كقوله تعالى:

---

(١) انظر في هذه المسألة: الكتاب ١٥٢/٣، المقتضب ٣٦٢/٢، المفصل ٣٠٧، شرح المفصل ١١٢/٨، الجنى الداني ٢٠٩، معاني الحروف ـ الرماني ـ ٧٥، الهمع ١٢٤/١، شرح التصريح ٢٠١/١، مغني اللبيب ٣٥، التطور النحوي للغة العربية، براجستراسر ص ١٧١، ابن عقيل ٢٧٢/١، خزانة الأدب ١٦٦/٢.

(٢) البحر ٢٩/٨.

(٣) الزخرف، آية: ٨١.

﴿إن الكافرون إلاّ في غرور﴾ أي: ما الكافرون.

ولعل أقرب النحاة إلى القول الفصل في هذه الأداة ما ذهب إليه الفراء والفارسي من بعده أنها لمطلق النفي[1]. وما يقوله الرماني من أنّ كل (إن) بعدها (إلاّ) فهي للنفي[2]. فهي وحدة لغوية قائمة لمعنى دلالي معين، فإذا ما دخلت على جملة معينة قامت بتحويل معناها من الإثبات إلى معنى النفي، أو لتوكيد معنى النفي.

أما عمل (إنْ) فأنها تدخل على الجملة الاسمية فتعمل فيها عمل ليس وتفيد معناها في رأي المبرد والكسائي ومن تبعهما، وحجتهم في ذلك قراءة سعيد بن جبير:

﴿إنْ الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم﴾

وهي عند سيبويه والفراء ومن تبعهما، ليست عاملة.

والذي نراه في هذه الأداة أنها لمطلق النفي كما قال الفراء والفارسي، تدخل على الجملة المثبتة فتحول معناها إلى النفي، وقد يرد قبل الخبر معها (إلا) فتكون لتوكيد النفي زيادة عما لو لم ترد معها (إلاّ)، وهي في هذا تماثل الباء مع الخبر عند دخول ليس أو ما، على الجملة الاسمية. أما أن جاء بعدها المبتدأ مرفوعاً والخبر منصوباً تارة ومرفوعاً أخرى، فإن ذلك يرجع إلى لهجات القبائل التي ترد عنها هذه الشواهد، وشواهد إعمالها قليلة، فلم ترد في القرآن إلاّ في قراءة سعيد بن جبير السابقة، ووردت في بيتي شعر يرددان في كتب النحاة السابقين جلها، وهما قول الشاعر:

إنْ هو مستولياً على أحد ... إلاّ على أضعف المجانين

وقول الشاعر:

إنّ المرءُ ميتاً فانقضاء حياته ... ولكن بأن يقضى عليه فيخذلا

---

(1) وانظر معاني الفراء ٢/٥٦، الكافية ٢/٢٣١.

(2) معاني الحروف ـ الرماني ـ ٧٥.

أما التراكيب التي تأتي معها (إنْ) النافية، فأمثلتها:

﴿إنْ أنا إلا نذير﴾[1]

﴿إنْ أنتم إلاّ في ضلال مبين﴾[2]

﴿إن الحكم إلا لله﴾[3]

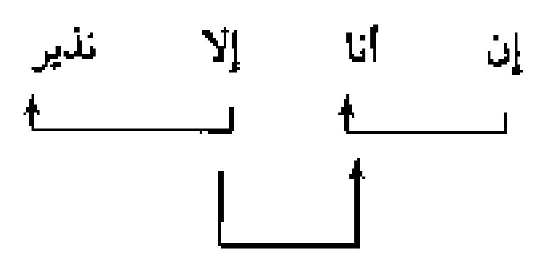
فالجملة التوليدية التي تحولت عنها هذه الشواهد:

أنا نذير

أنتم في ضلال مبين

الحكم لله

ومما هو واضح أن هذه الجمل عندما دخلت عليها (إنْ) النافية اقتضت (إلا) لحصر الخبر في المبتدأ وتوكيده، فنفت (إنْ) كل صفة عن المبتدأ ثم جاءت (إلا) لتحصر له صفة واحدة. فيكون الخبر محصوراً فيها مؤكداً لها، هكذا:



وتحليلها كما يلي:

~ (م + ٧ٔ خ)

وفي الجملة الثانية، حصل ما حصل في الجملة الأولى، إلا أن الخبر فيها شبه جملة، وقد اتصل به النعت (مبين). وهذا تحويل بالزيادة نتعامل معه في ضوء ظاهرة التلازم، فتكون مع الكلمة السابقة عليها كالكلمة الواحدة

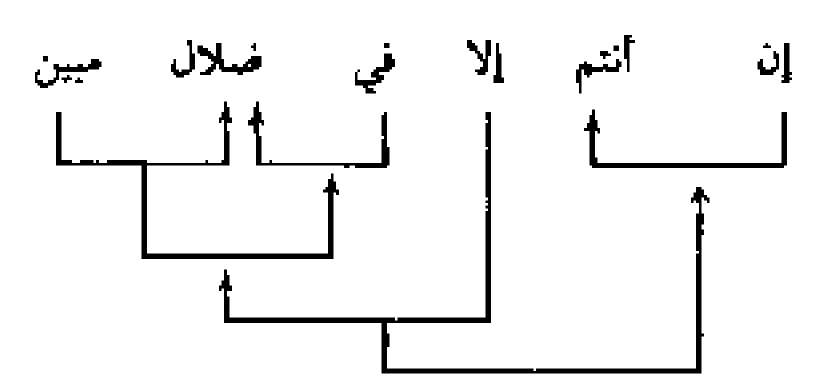
---

(١) الأعراف: ١٨٨.

(٢) يس: ٤٧.

(٣) الأنعام: ٥٧.

من حيث التركيب أو المبنى. وعلى أنها كلمة جديدة أضافت معنى جديداً من حيث المعنى....



ونمط آخر تأتي فيه (إنْ) النافية، مثل:

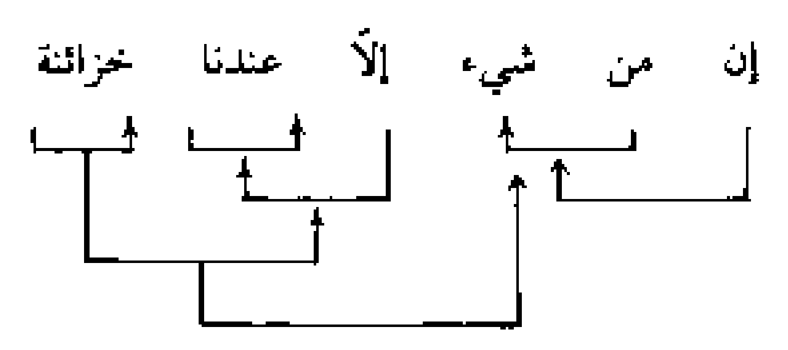
﴿إن من شيء إلاّ عندنا خزائنه﴾[1]

خــزائــن شــيء عــنــدنــا ⟸ عندنا خزائن شيء

⟸ شيء عندنا خزائنه

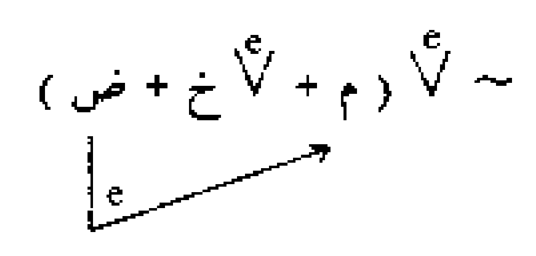
⟸ إن شيء إلا عندنا خزائنه

فحصل التقديم في الخطوة الثانية من التحويل بتقديم موضع الأهمية والعناية، والعرب إن أرادت العناية بشيء قدمته. ثم دخلت (من) على كلمة شيء لتفيد مزيداً من التوكيد، وهي التي يسميها النحاة (حرف جر زائد)، وهي في حقيقة الأمر حرف توكيد، جاءت لتزيد في توكيد موضوع العناية المؤكد بالتقدم وبالضمير العائد[2]



(١) سورة الحجر: ٢١.

(٢) انظر تفصيل القول في توكيد الظاهر بمضمر في الموضوع المسمى بالاشتغال، في مؤلفنا «في نحو اللغة وتراكيبها» الفصل الثالث.



ومثل هذا قوله تعالى: ﴿إن عندكم من سلطان بهذا﴾[1].

إلا إن (عندكم) وهي الخبر تقدمت لتلي عنصر النفي مباشرة، ثم يأتي بعدها وقبل المبتدأ ما يسمى بحرف الجر الزائد، وهو حرف التوكيد، ليفيد توكيد المبتدأ بها وتوكيد الخبر بتقديمه.

وقد تتناوب (إلا) و(لما) أمام الخبر مع (إن) كما في قوله تعالى:

﴿إنْ كل نفس لما عليها حافظ﴾[2].

وقد عدّ النحاة (لما) في مثل هذا السياق مكونة من (اللام) وهي بمعنى (إلا) و(ما) (زائدة والتقدير عندهم:

إن كل نفس إلا عليها حافظ.

قياساً على ما جاء عن سيبويه [3]: أقسمت عليك لَمَا فعلت، والمعنى: أقسمت عليك إلا فعلت. ويشترطون لهذا أن تكون مخففة.

والذي نراه أن (لما) في مثل هذا السياق تسد مسد (إلا) حقاً، وهي وحدة لغوية كما هي، وليست مكونة من اللام وما الزائدة، وإنما استعمالها بدلالة من (إلا) في الاستعمال اللغوي راجع إلى لهجات القبائل ليس غير، يقول الفراء[4]: «قرأها العوام لَمّا (بالتشديد) وخففها بعضهم، الكسائي كان يخففها، ولا نعرف جهة التثقيل، ونرى أنها لغة في هذيل، يجعلون (إلا) مع

---

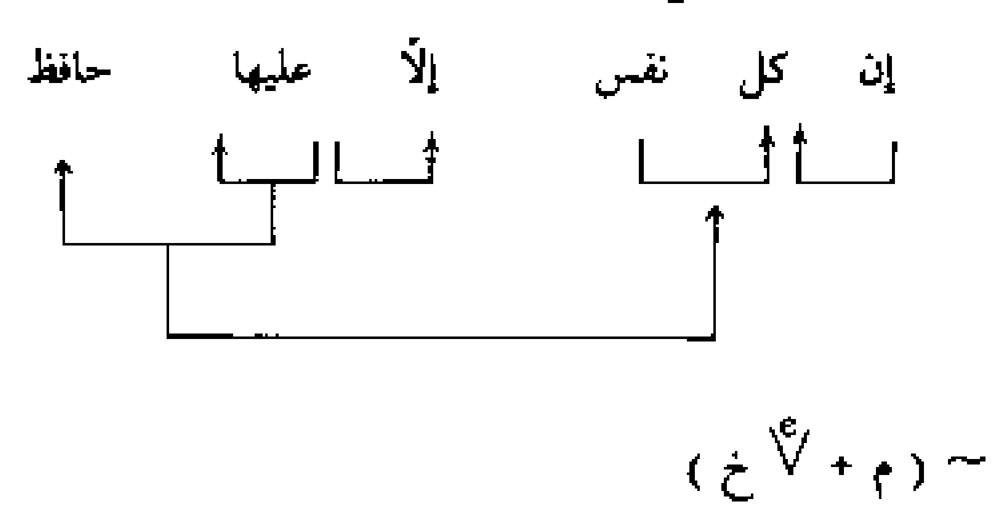
(١) يونس، آية: ٦٨.

(٢) الطارق: ٤.

(٣) الكتاب: ٣/١٠٥.

(٤) معاني الفراء: ٣/٢٥٤.

(إنْ) المخففة (لمّا) ولا يجاوزون ذلك، كأنه قال: (ما كل نفس إلا عليها حافظ) فيكون تحليل الجملة:



~ (م + ٧ ع خ)

الجملة التحويلية الفعلية:

ذكرنا بأن الجملة التوليدية المكونة من فعل وفاعل، أو من فعل وفاعل ومفعول به، أو من فعل ومفعول به ضمير وفاعل، يكون هدفها الإخبار المثبت، فإذا ما أراد المتكلم نفي الحكم عن المحكوم في هذه الجمل عمد إلى استعمال عنصر الزيادة من عناصر التحويل، فأدخل أداة من أدوات النفي، وقد تقتضي بعض هذه الأدوات حركة معينة على آخر الفعل الذي تسبقه، وبعضها لا يقتضي حركة بعينها، فيبقى الفعل على ما هو عليه. ويختلف الحكم على هذه الحركة باختلاف الخط الذي ينظر إليها عليه، فهي ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها في خط تحقيق سلامة المبنى، ولا قيمة لها في خط تحقيق المعنى، أما الأدوات التي تدخل على الجملة التوليدية الفعلية فهي:

١ ـ لن: [1]

تدرس لن عادة في نواصب الفعل المضارع، ونحن ندرسها هنا في

---

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ١/١٣٥، أصول ابن السراج ٢/١٥٢، معاني الحروف الرماني ١٠٠، اللمع ٢/٤، المقتضب ٢/٦، الجنى الداني ٢٧٠، شرح المفصل ٨/١١١، مغني اللبيب ٣٧٤، شرح التصريح ٢/٢٢٩، المفصل ٣٠٧.

باب النفي، فهي تدخل على الفعل المضارع لتدخله في إطارين: الاستقبال والنفي، ومن النحاة من عدّها لتأبيد النفي[1]. ويبدو أن هذا هو القول السديد فيها، فالأصل فيها إن كانت في جملة بغير قيد زماني أن تكون للتأبيد أو النفي المطلق زماناً، فالأصل في مثل: ﴿لن أكلم اليوم انسياً﴾، أن تكون مطلقة في الزمن المستقبل، ولما أريد تحديدها زمنياً جيء بكلمة (اليوم) فأصبحت ﴿لن اكلم اليوم انسياً﴾[2] ـ كما ستوضح بعد قليل ـ ومثلها: ﴿لن تنالوا البّر حتى تنفقوا مما تحبون﴾[3]، وهذا على غير ما جاءت عليه الآية ﴿لن يخلقوا ذباباً﴾[4]. إذ لا قيد فيها، فهي لتأبيد النفي، ولمطلق الإشارة إلى الزمن المستقبل، أما إن وردت الجملة وفيها عنصر آخر يفيد التأبيد ﴿ولن يتمنوه أبداً﴾، فإن هذا العنصر يكون من قبيل التوكيد، وليس كما احتج به بعض النحاة لقولهم بأن لن لا تفيد التأبيد في النفي.

إن دراسة النماذج التي ترد فيها (لن) تشير بوضوح إلى أنها تتضمن ـ بالإضافة إلى الاستقبال والنفي ـ عنصر التوكيد. فيكون معناها: نفي الاستقبال المؤكد، وتشير كذلك إلى أنها وحدة لغوية واحدة يتم بها تحويل المعنى المثبت إلى النفي، وليست كما ذهب بعض النحاة[5] إلى أنها مكونة من (لا) و(إن) فحذفت الهمزة للتخفيف. والألف لالتقاء الساكنين، بدليل أنها تستعمل على حد سواء مع كل من (لا) و(إن) كما سنبين بعد قليل، أما أمثلة النماذج التي تكون فيها لن فمثله:

﴿فلن أكلم ليوم انسياً﴾[6]

وأصلها : اكلم انسياً

ف + ∅ + مف

---

(1) وانظر الهمع ٢/٤، الكشاف ٢٤٨/١.

(٢) مريم: ٢٦.

(٣) آل عمران: ٩٢.

(٤) الحج : ٧٣.

(٥) الكتاب ٥/٣، المقتضب ٨/٢، مغني اللبيب ص ٣٧٣، الهمع ٣/٢.

(٦) مريم : ٢٦.

أما الفاعل فلم يظهر قياساً على ما جاء عن العرب في مثل هذه الصيغة (إسناد الفعل إلى المتكلم)، ثم دخلت عليها (لن) فأفادت معنى النفي المطلق، واقتضت فتحة على الفعل (اكلم) بدلاً من الضمة، ولا قيمة لهذه الحركة إلا للتطابق مع ما قالت العرب ـ أي لاقامة خط سلامة المبنى. ولما أريد تحديد زمن النفي في خط المستقبل جيء بكلمة (اليوم). فكانت محدداً زمنياً ينهي زمن النفي الذي أفادت لن أطلاقه. ومثلها تماماً قوله تعالى: ﴿لن تنالوا البرّ حتى تنفقوا مما تحبون﴾ حيث جاءت (حتى...) لتحديد الزمن وقطع تأبيد النفي في الحكم، وهذا أمر ملحوظ في آيات القرآن التي يراد بها تقييد الزمن في مقابل الآيات التي يراد بها اطلاقه، وهذا يبدو واضحاً في المجموعتين التاليتين من الآيات:

أ ـ ﴿لن يؤخر الله نفساً إذا جاء أجلها﴾[1]

﴿لن كلم اليوم انسيا﴾

﴿لن تنالوا البّر حتى تنفقوا مما تحبون﴾.

﴿لن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون﴾[2]

ب ـ ﴿لن ينال الله لحومُها﴾[3]

﴿لن نصبر على طعام واحد﴾[4]

﴿فلن تجد له سبيلاً﴾[5]

﴿وقالوا لن تمسنا النار﴾[6]

﴿لن تنفعكم أرحامكم ولا أولادكم﴾[7]

فيكون تحليل امثلته:

---

(١) المنافقون: ١١.
(٢) الزخرف: ٣٩.
(٣) الحج: ٣٧.
(٤) البقرة: ٦١.
(٥) النساء: ٨٨.
(٦) البقرة: ٨٠.
(٧) الممتحنة: ٣.

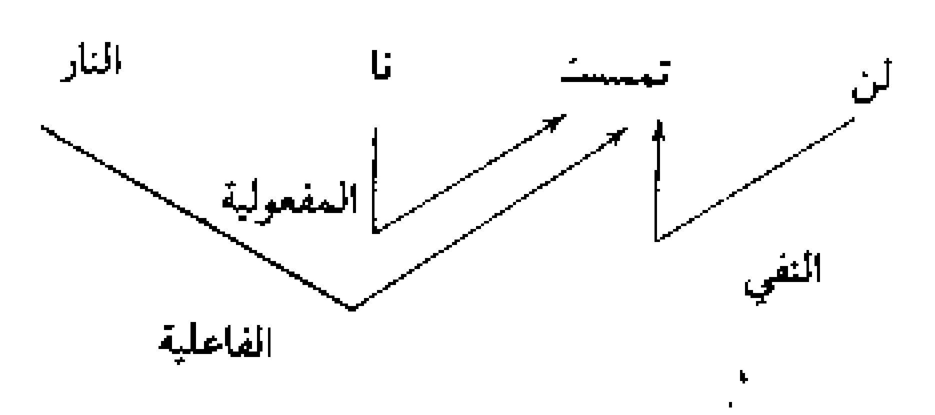
﴿وقالوا: لن تمسنا النار﴾
﴿فلن تجد له سبيلاً﴾

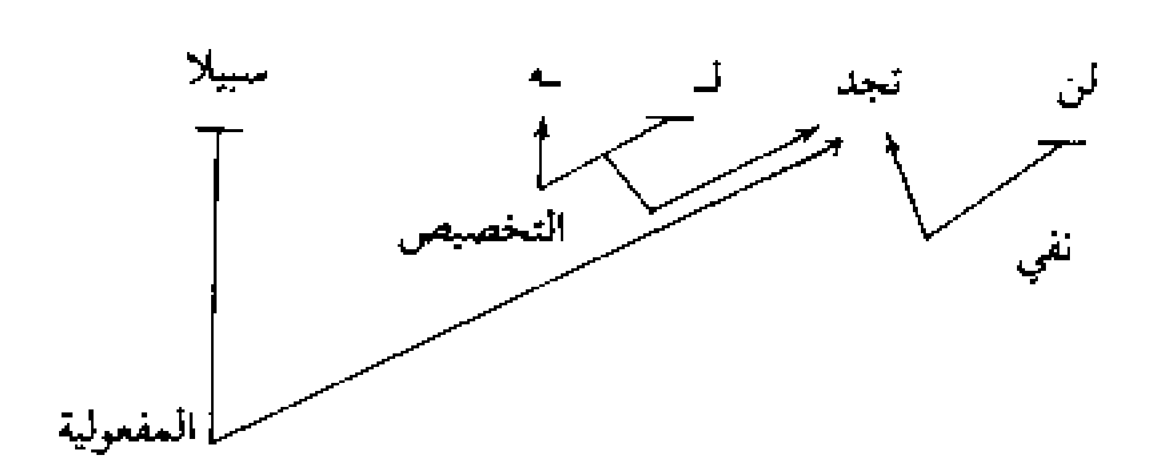
ففي الآية الأولى كان قول فئة من الناس عن أنفسهم. أو هذه أمانيهم لأنفسهم، لن تمسنا النار، وأصلها:

تمس النار إيانا ⟸ تمسنا النار
ف + فا + مف ⟸ ف + مف + فا
ض

فأراد المتكلمون إن يعبروا عن مطلق النفي وتأبيده بعدم وقوعهم في النار فقالوا: لن تمسنا النار. ومثل هذا القول في مطلق النفي وتأبيده يقال في الآية الثانية، وأما الفاعل فيها فمحذوف على عادة العرب في حذفه في مثل هذه الصيغة وتقديره (أنت ∅) ثـمّ أضيف القيد المخصص بالجار والمجرور (له).

ويكون توضيح علاقة الكلمات في الجملتين ببؤرتيهما كما يلي:





ومثله : (لن ينالَ الله لحومُها)

وأصلها : ينالُ لحومُها الله

ف + فا + مف

ثم تقدم المفعول به للعناية والاهتمام، فأصبحت الجملة:

ينالُ الله لحومُها

ف + مف + فا

ثم أريد لهذا الحكم نفياً مطلقاً مؤبـداً، فجيء بعنصر نفي المستقبل المؤبد (لن) فأصبحت: لن ينالَ الله لحومها.

فالحركة على الفعل المضارع حركة اقتضاء، وتقديم المفعول (الله) للعناية والاهتمام، والفاعل مكون من كلمتين كالكلمة الواحدة تحقيقاً لظاهرة التلازم بين المضاف والمضاف إليه، فيكون تحليل الجملة كما يلي:

~ (ف + مف + فا) = جملة تحويلية فعلية منفية نفياً مطلقاً.

V إذ لا قيد في الجملة، والمفعول به مؤكد بالتقديم.

ومثله:

﴿وقالوا: لن يدخل الجنة من كان هوداً أو نصارى﴾[1]

فيقترن القيد بإلا، فالجملة من غير قيد تشير إلى مطلق النفي في المستقبل. ويستطيع المتكلم بها في غير القرآن أن يجعل الفاعل لفعل (يدخل) أحدٌ، وبوجود (إلا) وما بعدها قيد الفاعل، فعلم أن أحداً سيدخل الجنة، وهم: لا أحد إلا اليهود والنصارى ـ في زعمهم ـ فتقدم المفعول به للعناية والاهتمام وحصر الفاعل مقيداً، للتوكيد، ونفي كل من سواه عن القيام بالحدث، والأمثلة من هذا النمط كثيرة، منها:

---

(١) البقرة : ١١١.

﴿لن يؤمن من قومك إلاّ مَنْ آمن﴾[1]
﴿ولن تجد لهم نصيراً إلا الذين تابوا﴾[2]
﴿ولن أجد من دونه ملتحداً إلا بلاغاً من الله ورسالاته﴾[3]
﴿فلن أكلم اليوم انسياً﴾[4]
﴿لن يؤخر الله نفساً إذا جاء أجلها﴾[5].

ومن أمثلته أيضاً:

﴿ولن تغني عنكم فئتكم شيئاً ولو كثرت﴾[6].

فذكر الفعل والفاعل والمفعول والقيد المخصص، ثم جاءت (لو) وبعدها فعل يعود فاعله على فاعل الفعل الرئيس في الحكم المنفي. فالجملة في أصلها مثبتة مطلقة:

تغني فئتكم شيئاً ⟸ تحولت إلى مثبتة مخصصة
⟸ تغني عنكم فئتكم شيئاً
⟸ تحولت إلى جملة منفية مطلقة في دلالتها على المستقبل بدخول عنصر النفي (لن)
⟸ لن تغني عنكم فئتكم شيئاً
⟸ ثم جيء بلو وما بعدها لمزيد من توكيد الفاعل

بإعادة ذكره مخصصاً بصفة - أو بأهم صفة له في ميدان الحديث في الجملة (ولو كثرت) فأفادت توكيد الفاعل المذكور سابقاً. ومثلها قوله تعالى:

﴿ولن تستطيعوا أنْ تعدلوا بين النساء ولو حرصتم﴾[7]

---

(١) هود: ٣٦.
(٢) النساء: ١٤٥ - ١٤٦.
(٣) الجن: ٢٢ - ٢٣.
(٤) مريم: ٢٦.
(٥) المنافقون: ١١.
(٦) الأنفال: ١٩.
(٧) النساء: ١٢٩.

أما ما يجري من تغيير الحركة الإعرابية من الضمة إلى الفتحة، أو حذف النون من الأفعال الخمسة، فإن ذلك يدخل ـ كما ذكرنا سابقاً ـ في خط تحقيق سلامة المبنى ولا علاقة له بالمعنى من قريب أو بعيد، فلا قيمة دلالية للفتحة على آخر الفعل الذي يلي (لن)، ومن هنا فقد روى بعض النحاة أن من العرب من يجعل السكون على آخر المضارع بعد (لن)[1]، ولكنها ليست لغة القياس اللغوي القائم على شيوع لهجة الاحتجاج.

وقد يدخل على لن همزة الاستفهام فتحول الجملة إلى معنى الإنكار الذي يفيد الإثبات والطلب، أو الطلب المثبت. ومن أمثلة ذلك:

﴿ألن يكفيكم ان يمدكُم ربكم بثلاثةِ آلافٍ من الملائكة مُنزَلين﴾[2].

أما ما قال به بعض النحاة من أن الجملة التي تدخل عليها (لن) قد تخرج إلى معنى الدعاء. فإننا نرى أن في ذلك تكلفاً ومحاولةً لتحميل النص المعنى السياقي للجملة المنطوقة، ويسوقون لذلك مثلاً قوله تعالى:

﴿ربِّ بما أنعمت عليَّ فلن أكون ظهيراً للمجرمين﴾[3]

يقول الفراء[4]: «وقد تكون (لن أكون) على هذا المعنى دعاء من موسى، اللهم لن أكون لهم ظهيراً، فيكون دعاء». ولكن معنى النفي المطلق في الآية بين واضح، إذ يقول موسى عليه السلام واعداً ربه بأنه لن يكون ظهيراً للمجرمين مقابل نعمته عليه، أو بعد أن كان قد أنعم عليه نعمة كبيرة. أما معنى الدعاء الذي يذهب إليه النحاة[5]. فإنه من قبيل رغبتهم في القول بأن موسى لا يستطيع القطع على ربّه بأنه لن يكون ظهيراً للمجروميين إلا اذا مكنه ربّه من ذلك؛ لذا فأنه يضرع إلى ربّه أن يجعله كذلك.

---

(١) الجنى الداني ٢٧٢، مغني اللبيب ٣٧٥، الهمع ٢/٤.
(٢) آل عمران: ١٢٤.
(٣) القصص: ١٧.
(٤) معاني القرآن: ٢/٣٠٤، وانظر مغني اللبيب ٣٧٤، الهمع ٢/٤.
(٥) وانظر البحر المحيط ٧/١١٠.

٢ ـ لم : [١]

يرى بعض النحاة أن (لم) في أصلها مكونة من اللام والميم، في حين يرى قسم آخر منهم أن أصلها (لا) ثم أبدلت الألف ميماً. وهي تدخل على الفعل المضارع فتترك أثراً في المبنى وهو السكون (علامة الجزم) على آخره. وآخر في المعنى، نص النحاة على أنه يكون تارة متصلاً بالحال وأخرى منقطعاً وثالثة مستمراً، ويستشهدون للمتصل بقوله تعالى:

﴿ولم أكُ بدعائك ربِّ شقيا﴾[٢]. وللمنقطع بقوله تعالى:

﴿هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً﴾[٣]، وللمستمر بقوله تعالى: ﴿لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد﴾[٤].

وجمهور النحاة على أن (لم) في استعمالها في كثير من شواهد العربية حرف جزم ونفي وقلب، تنفي المضارع وتجزمه وتقلبه إلى معنى الماضي على خلاف (إن) الشرطية التي تحول الماضي إلى المستقبل.

والذي نراه أن (لم) أداة لنفي الحكم المثبت وقلبه إلى معنى الزمن الماضي طبقاً لما قاله السلف الصالح من النحاة القدماء، وغالباً ما تكون للنفي المطلق في الماضي إلا إذا دخل في الجملة قيد يصرفها إليه، وسنعمل هنا على مناقشة هذه الأداة في أنماط من التراكيب التي تكون فيها، يقول تعالى:

﴿قل هو الله أحد. . . . . لم يلد. . . . ﴾[٥].

فحذف الفاعل من الجملة لأنه عُلم من السياق، أو لأنه مذكور في

---

(١) انظر في هذه المسألة: الكتاب ١/١٣٦، ٤/٢٢٠، المفصل ٣٠٦، المقتضب ١/٤٦، معاني الحروف للرماني ١٠٠، الجنى الداني ٢٦٧، مغني اللبيب ٣٦٥، شرح التصريح ٢/٢٤٧، رصف المباني ص ٢٨٠، المقرب ١/٢٧١، الهمع ٢/٥٦.

(٢) مريم، آية: ٤.

(٣) الإنسان ، آية: ١.

(٤) الإخلاص ، آية: ٣، ٤.

(٥) الإخلاص : ٣.

الجملة السابقة، وأما المفعول فإنه قد حذف جرياً على استعمال العرب لهذا الفعل فهو:

يلد ∅ ∅

ثم دخلت عليه لم لتنقله زمناً إلى الماضي، ومعنىً إلى نفي الحكم عن الموضوع، أما المبنى فقد أخذ علامة الجزم (السكون) اقتضاء لدخول لم من غير أن يكون لها أثر في المعنى.

يقول تعالى: ﴿... ولم يمسسني بشر﴾[1]

فالأصل في الفعل أن يليه فاعله في النمط التوليدي، ثم يلي الفاعل المفعول به، أما إن كان المفعول به ضميراً، فإن العربية تفضل أن يلتصق الضمير بالفعل من غير أن يكون ذلك لتغيير في المعنى، فالجملة في أصلها هكذا:

يمسس بشرٌ إياي ⟸ يمسس إياي بشر
⟸ يمسسنى بشر[2]

ثم دخل عليها عنصر التحويل بالزيادة (لم) لافادة النفي المطلق، في الزمن الماضي، فأصبحت: لم يمسسني بشر، ومثله قوله تعالى: ﴿.... لم يره أحد﴾[3].

ويقول تعالى: ﴿لم نجعل لهم من دونها ستراً﴾[4]

فلم يذكر فيها الفاعل لأنه قد علم من السياق ويشير إليه المبنى (نجعل)، وذكر المفعول لحاجة الفعل له. وبذا تكون الجملة مثبتة مطلقة الدلالة (نجعل ستراً)، فجيء بقيد مخصص يشير إلى مَنْ يكون له الستر (لهم)، وجيء بقيد آخر يشير إلى مكان الستر (من دونها)، فاحتاج الفعل إلى

---

(١) آل عمران: ٤٧.

(٢) والنون للوقاية كما يقول النحاة القدماء، وهو تخريج صوتي دقيق.

(٣) البلد : ٧.

(٤) الكهف : ٩٠.

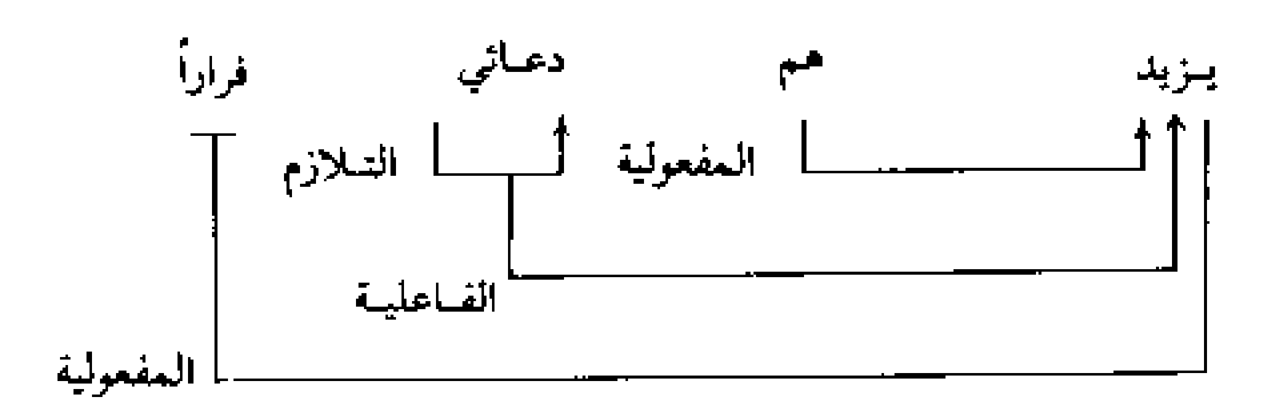
مفعول واحد وليس إلى مفعولين واحتاج إلى قيدين مخصصين لحاجة المعنى إلى ذلك، ثم دخل على الجملة عنصر التحويل، (لم) لنقل الحكم من الإثبات إلى النفي من غير أن يكون للحركة الإعرابية أثر في المعنى. ومثلها قوله تعالى:

﴿ولم يجدوا عنها مصرفاً﴾[1]

﴿فلم يغنيا عنهما من الله شيئاً﴾[2]

ويقول تعالى: ﴿فلم يزدهم دعائي إلاّ فراراً﴾[3]

فالفعل (يزيد) يحتاج من حيث المعنى إلى مفعولين، أحدهما الضمير (هم) والثاني: (فراراً)، وأما الفاعل فهو (دعائي) وهو قائم على ظاهرة التلازم بين المضاف والمضاف إليه المخصص له كأنهما كلمة واحدة، هكذا:



ثم أدخلت عليه (لم) وهي عنصر تحويل للنفي ولقلب المضارع إلى الماضي في المعنى، ثم أضيفت (إلا) أمام الكلمة التي يراد توكيدها وحصر المعنى فيها فكانت (. . . إلا فراراً)، فنفت أن تنصرف الزيادة لهم إلى أي احتمال غير احتمال واحد هو (فراراً)، فالنفي ليس لكلمة (فراراً) وإنما هو لكلمة (يزدهم) وما يمكن أن ينصرف الذهن إليه معها، أما كلمة (فراراً) فهي مثبتة مؤكدة.

---

(١) الكهف: ٥٣.

(٢) التحريم : ١٠.

(٣) نوح: ٦.

ويقول تعالى: ﴿. . . . لم يرد الله أن يطهّر قلوبهم﴾[1].

فجاءت لم مع الفعل والفاعل والمفعول به لنفي الحكم المثبت. ولكن المفعول به في هذا الشاهد كان مصدراً يتم تكوينه من معنى الجملة التي تلي (أن) بكاملها كما يلي: لم يرد الله تطهير قلوبهم. تحقيقاً لفكرة التلازم في اللغة بين المضاف والمضاف إليه.

ويقول تعالى: ﴿التي لم يخلق مثلها في البلاد﴾[2].

حيث بني الفعل للمجهول فيما يقوله النحاة. ولكنه في حقيقة أمره ـ حدث قائم على فكرة التحويل بالحذف، والحذف هنا للعلم بالفاعل، ويقتضي البيان حذف ما هو معلوم لا يخفى على ذي لب[3]، ثم جيء بالمفعول به مع إهدار القرينة التي يأخذها المفعول به، وذلك لأن المفعول قد أصبح في المستوى التركيبي فاعلاً، فأخذ حركته، ولكنه في المستوى الدلالي بقي مفعولاً به. ثم ألحق به القيد (في البلاد) للتخصيص المكاني.

ويقول تعالى: ﴿لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة﴾[4].

فالأصل في هذه الجملة إنها اسمية وليست فعلية، وأصلها التوليدي:

الذين كفروا منفكون ⇐ تحولت بالزيادة المخصِّصة إلى:

الذين كفروا من أهل الكتاب والمشريكن منفكون ⇐ تحولت إلى:

يكون الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين، لتحديد الزمن والإشارة إليه، ثم دخل عليها عنصر التحويل للنفي والقلب، ثم دخل عليها قيد الزمن (حتى. . .) الذي بغيره يبقى الزمن مطلقاً في إسناد الحكم

---

(1) المائدة: ٤١.
(2) المائدة: ٤١.
(3) وانظر في الحذف والإضمار والإيجاز.. «نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز»، للفخر الرازي ص ١٧١ـ١٧٧.
(4) البينة: ١.

(منفكين) إلى المسند إليه (الذين...)، ويبدو أن مثل هذا النمط من التراكيب (الذي يرتبط بالقيد حتى)، ينتقل فيه زمن الفعل إلى المستقبل، فتشير (لم) إلى الماضي، وتشير حتى إلى المستقبل، فيتصل الماضي بالمستقبل، فهم قد كانوا على حال وسيبقون عليها إلى أن يحصل (في المستقبل) ما يقطع هذه الحال. وهذه الحالة تماثل تحويل الزمن في (لم). والمضارع الذي تدخل عليه من الماضي إلى المستقبل، تماثل دخول إن الشرطية عليها، كما في :

﴿كلا لئن لم ينته لنسفعا بالناصية﴾[1]

وهذا ما التفت إليه الأنباري وابن يعيش وغيرهما من النحاة القدماء مع أن حديثهم عن ذلك في عرضهم لفكرة العمل والعامل، يقول ابن يعيش[2]:

«وإنما وجب أن تعمل الجزم لاختصاصها بالفعل، وذلك لأن (لم) لمّا كانت تدخل على الفعل المضارع فتنقله إلى معنى الماضي، كما أن (إن) التي للشرط والجزاء تدخل على الفعل الماضي فتنقله إلى معنى المستقبل، فقد أشبهت حرف الشرط، وحرف الشرط يعمل الجزم وكذلك ما أشبهه» فإذا اجتمعتا تحولت الجملة إلى معنى المستقبل، نقول:

إن لم تحضر لم أحضر

ونستطيع إضافة قيد الزمن إلى الجملة مشيراً إلى المستقبل، فنقول:

إن لم تحضر غداً لم أحضر

أما الحركة الإعرابية على الفعل (تحضر) وهي علامة الجزم، فلا أثر لها في المعنى. فينتقل زمن الفعل من المضارع إلى الماضي ثم يتحول إلى المستقبل، ولا دور للحركة في أي من هذه المعاني، فلا الضمة تشير إلى الحال ولا السكون تشير إلى الماضي والمستقبل. ويبدو أن هذا يرجع إلى عادات لغوية عند بعض القبائل، فقد ورد في المحتسب في شواذ القراءات ـ

---

(١) العلق : ١٥.

(٢) وانظر شرح المفصل ١٠٩/٨، وانظر أسرار العربيّة ص ٣٣٣.

لابن جني[1] ـ أن بعض العرب تنصب بها كقراءه بعضهم ﴿ألم نشرحَ لك صدرك﴾ بفتح نشرح. . . وورد قول الشاعر:

لولا الفوارس من ذُهْـلٍ وأسرتُهم   يوم الصليفاء لم يوفون بـالجار[2]

بنصب (يوفون)

وقول الشاعر:

في أي يــوميَّ من المـوت أفــرُّ   أيــوم لـم يُقْــدَرَ أم يــوم قُــدِرْ

بنصب (يقدر)

ولو كان للحركة الإعرابية قيمة دلالية في مثل هذه التراكيب ما كان لها أن تنصرف مرة إلى الفتحة وأخرى إلى الضمة وثالثة إلى السكون. إلا أن الذي عليه العربية الغالبة في الاستعمال، أن يكون الفعل بعدها مجزوماً، وهذا ما يجب أن يكون عليه القياس اللغوي، ولا يجوز بحال الانصراف عنه إلى القليل أو النادر.

ومن أنماط استعمال (لم) إن يأتي بعدها (يكن) ثم حرف التحقيق قد وبعده فعل ماض هكذا:

لم + يكن + قد + فعل ماض + فاعل + مفعول به

فتبقى فيها (لم) تؤدي دورها الوظيفي بنقل الحدث إلى الماضي، ولمّا لم يكن لها أن تدخل على الفعل الماضي جيء معها بـ(يكن) لتمكنها من أداء دورها الوظيفي، فالجملة أصلاً:

فعل ماض + فاعل + مفعول به

ثم دخلت عليها قد لتفيد تحقيق الحدث وتوكيد نسبته إلى المسند إليه، فأصبحت:

---

(1) انظر المحتسب: ١/٣٦٦.

(2) انظر مغني اللبيب ١/٢٧٧، وانظر: معجم شواهد النحو الشعرية شاهد رقم ١٢٣٤.

قد (فعل ماض + فاعل + مفعول به)

ولمّا قصد نفي نسبة الحدث إلى صاحبه نفياً مؤكداً فقد أتي بلم مع عنصر الزمن يكن. فأصبحت:

لم يكن قد (فعل ماض + فاعل + مفعول به).

وهذه الصيغة يمكن أن تكون بغير (قد) فتفيد الخبر في زمنه الماضي من غير توكيد:

لم يكن (فعل ماض + فاعل + مفعول به).

٣ ـ لمّا: [1]

يرى بعض النحاة أن أصل هذه الأداة هو (لم) زيدت عليها (ما) فصارا بمعنى (إنْ) التي للجحد[2]، وهذا ما عليه جمهور النحاة القدماء، ومنهم من فصل القول في فائدة هذه الزيادة على (لم)، فيرى سيبويه إن (ما) في لما مغيرة لها عن حال (لم) كما غيرّت (لو) إذا قلت (لوما) ونحوها، ألا ترى أنك تقول (لمّا) ولا تتبعها شيئاً، ولا تقول ذلك في (لم)، وقيل إنها بسيطة[3].

ويقول صاحب الكافية في النحو[4]: أعلم أن (لما) كما قالوا كان في الأصل (لم) زيدت عليها (ما) كما زيدت في أمّا الشرطية، وإنما اختصت بسبب هذه الزيادة بأشياء، احدها أن فيها معنى التوقع كقد في إيجاب الماضي، فهو يستعمل في الأغلب في نفي الأمر المتوقع، كما يخبر بقد في الأغلب عن حصول الأمر المتوقع، تقول لمن يتوقع ركوب الأمير: قد ركب

---

(١) في هذه المسألة انظر: مغني اللبيب ٣٦٧، الأزهية ٢٠٦، رصف المباني ٢٨١، الجنى الداني ٥٩٢، معاني الحروف، للرماني ١٣٢، الكتاب ٨/٣، المفصل ٣٠٦، شرح التصريح ٢٤٧/٢، المقتضب ٤٤/٢، الأصول في النحو ١٦٢/٢، الكافية ٢٥١/٢.

(٢) وانظر معاني الفراء: ١٣٢/١، ٢٣٨/٣.

(٣) الكتاب ٢٢٣/٤.

(٤) الكافية ٢٥١/٢.

الأمير. أو: لما يركب، وقد يستعمل في غير المتوقع أيضاً، نحو: ندم ولما ينفعه الندم، واختصت (لما) أيضاً بامتداد نفيها من حين الانتفاء إلى حال التكلم، نحو: ندم ولمّا ينفعه الندم، فعدم النفع متصل بحال المتكلم. وقد أورد جلّ النحاة القدماء قول سيبويه السابق «وقيل إنها بسيطة» من غير ميل له، إذ أنهم على أنها مركبة.

والذي نراه أن (لمّا) أداة قائمة برأسها وليست مركبة من أداتين، وضعت لتفيد معنى آخر غير المعنى الذي تفيده (لم)، «فإذا سئل الإنسان عن فعل فاعل، أو كان يتوقع أن يخبر به، قيل له: قد فعل، وإذا كان المخبر مبتدئاً قلت: فعل فلان كذا، وإذا أردت أن تنفي والمحدث يتوقع إخبارك عن ذلك الفعل قلت: لمّا يفعل، وهو نقيض (قد فعل)، وإذا ابتدأت قلت: لم يفعل[1]»، فيتم بها نقل الفعل في معناه إلى الزمن الماضي غير المنقطع، وهذا أهم فرق بينها وبين (لم) التي تنقله إلى الماضي المنقطع، وهذا يبدو واضحاً إذا ما قابلنا بين المثلين التاليين:

لم يحضر = لم يحضر وقد انقطع الرجاء في حضوره
لمّا يحضر = لم يحضر وما يزال الرجاء قائماً.

وسنعمل هنا على دراسة التراكيب التي تأتي فيها (لمّا)، نبيّن دلالتها استناداً إلى بعض آيات القرآن الكريم يقول تعالى:

﴿... لمّا يقض ما أمره﴾[2]
﴿... لمّا يذوقوا عذاب﴾[3]
﴿... لمّا يأتيهم تأويله﴾[4]
﴿... ولمّا يعلم الله الذين جاهدوا منكم﴾[5]

(وانظر الكتاب ٤/٢٢٣.
(٢) عبس: ٢٣.
(٣) ص: ٨.
(٤) يونس: ٣٩.
(٥) التوبة: ١٦.

﴿... ولمّا يدخل الإيمان في قلوبكم﴾[1].

فمما هو واضح من الآيات السابقة كلها أن الحدث تعود بدايته إلى الزمن الماضي بدخول (لما) عليه، فهو، أصلاً، فعل مضارع يشير إلى الحال، ولما دخلت عليه (لما) حولته إلى الماضي غير المنقطع، خلافاً لمعنى الماضي الذي أفادته (لم)، ويفهم المخاطب أو السامع منها أن ما قد نفي وقوعه، ما يزال احتمال وقوعه كبيراً، ويعبر عن ذلك عادة بكلمة (بعد):

لما يذوقوا العذاب بعد - وقد يذوقونه

لما يقض ما أمره بعد - وقد يقضي

وهذا ما عبّر عنه كل من الأشموني وابن هشام[2] في التعليق على الآية:

(بل لمّا يذوقوا عذاب) ومعناه أنهم لم يذوقوه إلى الآن، وأن ذوقهم له متوقع، والزمخشري في التعليق على الآية: ﴿ولما يدخل الإيمان في قلوبكم﴾، (ما) في (لما) من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد، وهذا التوقع غالب وليس بلازم.

وقد يدخل على (لم) و(لما) عنصر الاستفهام فيحول الجملة تحويلاً آخر، بأن يصرفها عما فيها من معنى النفي إلى معنى طلب التصريح بأمر معلوم أو للإقرار به أو إلى معنى التوبيخ، أو إلى الإنكار وغير ذلك من المعاني[*] التي يكون السياق فيها هو العنصر الرئيس، يقول تعالى:

﴿ألم نشرح لك صدرك﴾[3]

﴿ألم يجدك يتيماً فآوى﴾[4]

﴿ألم يعلم بأن الله يرى﴾[5]

---

(1) الحجرات: ١٤.

(2) وانظر: مغني اللبيب ١/٢٧٩، شرح الأشموني ٣/٥٧٧.

(*) وانظر: رصف المباني ٢٨٠.

(3) الإنشراح: ١.

(4) الضحى: ٦.

(5) العلق: ١٤.

﴿ألم نربّك فينا وليداً﴾[1]

وهي في القرآن كثيرة.

أما (لما) مسبوقة بالهمزة فشواهدها من الشعر، لأنها لم ترد في القرآن الكريم. يقول الشاعر:

إليكم يا بني بكر إليكم   ألمّا تعلموا منّا اليقينا[2]

ويقول آخر:

على حين عاتبت المشيب على الصبا   وقلت ألمّا أصح والشيب وازع[3]

٤ ـ ما [4]

لم تحظ هذه الأداة وأخواتها اللاتي لا أثر لهن في تغيير الحركة الإعرابية على أواخر الفعل المضارع الذي يلي أيّاً منها بكثير من اهتمام النحاة، وقد عدوّها من الحروف الهوامل؛ لأنها ليست عاملة، وأما هذه الحروف في هذا السياق فهي ما ولا وإن النافية.

أما (ما) فهي حرف نفي يدخل على الاسم في الجملة الاسمية ويلحق بليس ـ كما أوضحنا سابقاً ـ ويدخل على الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي وذات المضارع ولا عمل لها إلا تحديد الزمن كما يقول النحاة، فهي عند جمهورهم لنفي الحال. يقول سيبويه: «(ما) نفي لقوله هو يفعل إذا كان في حال الفعل، فتقول ما يفعل»[5] وهذا ما عليه المبرد حيث يقول: «. . . إنهم رأوها في معنى ليس تقع مبتدأة، وتنفي ما يكون في الحال، وما لم يقع»[6]،

(١) الشعراء: ١٨.

(٢) الكافية ٢/٢٥١، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية (٢٩٦٦).

(٣) شرح الأشموني ٣/٥٧٨، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية (١٥٧٧).

(٤) ينظر في هذه المسألة، المفصل ٣٠٦، شرح المفصل ٨/١٠٧، الجنى الداني ٣٢٩، مغني اللبيب ٣٩٩، المقتضب ٤/١٨٨، شرح الكافية ١/٢٦٧، ٢/٢٣١.

(٥) الكتاب ٤/٢٢١.

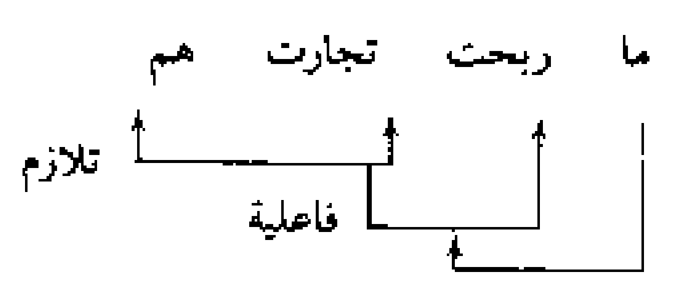
(٦) المقتضب ٤/١٨٨.

ومن النحاة من يرى بأن (ما) تكون لنفي الحال والمستقبل، ومنهم من يرى أنها إذا دخلت على الفعل الماضي بقي على ما هو عليه، وإذا دخلت على المضارع خلصته للحال وعلى قلة للاستقبال.

والذي لا خلاف بين النحاة عليه أن ما تنفي الفعل الذي تدخل عليه، وهذا ما نراه، فهي عنصر تحويل تدخل على الجملة الاسمية، وعلى الجملة الفعلية، لتقوم بتحويل الجملة التوليدية إلى جملة تحويليةاسمية أو فعلية، من غير أن يكون لها حركة اقتضاء، وقد يدخل عليها قيد آخر، أو عنصر تحويل آخر، لتقييد الزمن وتوجيهه. يقول تعالى:

﴿فما ربحت تجارتهم﴾[1]

فأفادت (ما) نفي الحكم المثبت في: ربحت تجارتهم، ليكون تحليلها كما يلي:



~ (ف + فا) = جملة تحويلية اسمية منفية، والنفي فيها مطلق من حيث هو في الزمن الماضي.

ومثلها:

﴿وما قتلوه وما صلبوه﴾[2]

﴿ما زاغ البصر وما طغى﴾[3]

ويقول تعالى:

﴿ما آمنت قبلهم من قرية﴾[4]

---

(1) البقرة، آية: ١٦.

(2) النساء: ١٥٧.

(3) النجم: ١٧.

(4) الأنبياء: ٦.

فالأصل التوليدي لهذه الجملة هو:

آمنت قرية، ثم أضيف إليها قيد زمني (قبلهم) ثم أضيف عنصر تحويل آخرلتوكيد الفاعل (من) ثم دخل عليها عنصر التحويل ما لنفي الحدث المثبت:

آمنت قرية ⟸ آمنت قبلهم قرية.
⟸ آمنت قبلهم من قرية.
⟸ ما آمنت قبلهم من قرية.

ويقول تعالى: ﴿ ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى﴾[1].

حيث جاء في هذه الآية عدد من القيود أولها (عليك) فحُدِّدَ الحدث، لمن كان ولمن حصل، وثانيها (لتشقى) ليبين السبب الذي من أجله كان الحدث، وثالثها (ما) لنفي الإثبات في الحكم الذي حصل بالقيد الثاني.

ويقول تعالى: ﴿ما يكفر بها إلاّ الفاسقون﴾[2].

وهذا أكثر الأنماط شيوعاً في الاستعمال اللغوي، حيث تأتي فيه (إلا) مع (ما) لحصر ما يأتي بعدها، ونفي أية صفة أخرى غيرها تتعلق به. يقول تعالى:

﴿ما كان صلاتهم عند البيت إلاّ مكاء﴾[3]
﴿وما أنسانية إلاّ الشيطان﴾[4]
﴿وما اختلف فيه إلا الذين أوتُوه من بعد﴾[5]

وهناك نمط آخر يكثر فيه دخول ما على أحد الأفعال الناقصة أو أفعال الشروع أو المقاربة، ويحكم عليه النحاة بأنه نمط من أنماط الجملة الفعلية،

---

(1) طه : ٢.
(2) البقرة : ٩٩.
(3) الأنفال : ٣٥.
(4) الكهف : ٦٣.
(5) البقرة : ٢١٣.

ونحن نرى أن هذا النمط يمكن أن يكون اسمياً أو فعلياً، بحسب الأصل الذي كان عليه قبل دخول عنصري النفي والزمن عليه، يقول تعالى:

﴿ ما كانوا مهتدين﴾[1]

﴿ما كنّا غائبين﴾[2]

﴿ما كان محمد أبا أحد من رجالكم﴾[3].

فأصل هذه الجمل اسمية، وهي كذلك في وضعها الحالي: هم مهتدون، نحن غائبون، محمد أبو أحد من رجالكم، ثم دخلت عليها (ما) لتقل الخبر إلى النفي، ولكن لما كان المراد هو النفي في زمن معين دخلت عليها كان التي تفيد الزمن الماضي.

ويقول تعالى:

﴿وما كادوا يفعلون﴾[4]

﴿وما ظننتم أن يخرجوا﴾[5]

﴿وما كان الله ليعذبهم﴾[6]

فأصل هذه جمل توليدية فعلية، يفعلون، يخرجون، يعذبهم الله، فدخل عليها عنصر النفي وقيد الزمن: كادوا، ظننتم، كان، لنقل الخبر من الإثبات إلى النفي في زمن محدد أو لافادة نفي اقتراب وقوعه أو ظن حدوثه.

وقد حدث في الآية الأخيرة أن تقدم الفاعل على الفعل للأهمية والعناية، جرياً على عادة العرب في أسلوب من أساليب التوكيد في لغتهم[7].

---

(١) البقرة : ١٦.

(٢) الأعراف : ٧.

(٣) الأحزاب : ٤٠.

(٤) البقرة : ٧١.

(٥) الحشر : ٢.

(٦) الأنفال : ٣٣.

(٧) وانظر في هذا الموضوع فصل التقديم والتأخير في النفي، وفصل التقديم والتأخير في الخبر المنفي، من كتاب «نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز» للفخر الرازي.

وهذا يبدو واضحاً في قوله تعالى: ﴿وما الله يريد ظلماً للعالمين﴾[1]

وفي قوله: ﴿وما أنت تهدي العمي عن ضلالتهم﴾[2]

يقول الفخر الرازي[3]: «النفي إذا أدخلته على الفعل فقلت: ما ضربت زيداً، كنت نفيت فعلاً لم يثبت له مفعول، لأنك نفيت عن نفسك ضرباً واقعاً بزيد، وذلك لا يقتضي كونه مضروباً، بل ربما لا يكون مضروباً أصلاً، وإذا أدخلته على الاسم كقولك: ما أنتَ ضربت زيداً. لم تقله إلا وزيد مضروب وكان القصد أن تنفي أن تكون أنت الضارب».

ويقول: «. . . وهذا الفرق بعينه يجيء في تقديم المفعول وتأخيره، فإذا قلت: ما ضربت زيداً، فقدمت الفعل كان المعنى أنك نفيت أن يكون قد وقع ضرب منك من غير تعرض لبيان كونك ضارباً لغيره، وإذا قلت: ما زيداً ضربت، كان المعنى أنّ ضرباً منك وقع على إنسان فظن أن ذلك الإنسان هو زيد فنفيت أن يكون إياه. والذي يزيده وضوحاً أن لك أن تقول: ما ضربت زيداً ولا أحداً من الناس، وليس لك ذلك في الوجه الثاني، فلو قلت: ما زيداً ضربت ولا أحداً من الناس، كان فاسداً على ما مضى في الفاعل»[4].

فقد قدم الفاعل (اللهعلى الفعل والمفعول والقيد (يريد + ظلما + للعالمين) وذلك لنفي إمكان نسبة مثل هذا الحدث إلى ربِّ العالمين، وهي بلا ريب أبلغ بكثير من القول: ما يريد الله ظلماً للعالمين.

أما في الآية الثانية فإن العناية كانت بالفاعل (أنت) لنفي نسبة هذا الحدث إليه، وهي بلا ريب تختلف في درجة التوكيد في النفي من التعبير:

(وما تهدي (أنت) العمي عن ضلالتهم.

---

(١) آل عمران: ١٠٨.
(٢) النمل: ٨١. وانظر: كتاب السبعة ص ٤٨٦، البحر المحيط ٧/٩٦، معاني الفراء ٢/٣٠٠.
(٣) نهاية الإيجاز ص ١٥٤ ـ ١٥٥.
(٤) السابق ص ١٥٥.

٥ ـ لا [1]

وهو عند النحاة من الحروف الهوامل كما ذكرنا سابقاً، لأنه لا يترك أثراً على آخر الفعل الذي يأتي بعده، ويدخل على الماضي وعلى المضارع، وجمهور النحاة على أنه لنفي المستقبل، يقول سيبويه: «لا نفي لقوله: يفعل ولم يقع الفعل، فتقول لا يفعل»، ومنهم من يرى أنه لنفي الحال والنفي المستقبل، وينفي بها الماضي كما في قوله تعالى: ﴿فلا صدّق ولا صلّى ولكن كذّب وتولى﴾[2].

والذي نراه هو ما يراه نفر من النحاة، أن (لا) لمطلق النفي إلا إذا ورد في الجملة ما يقيد الزمن أو يوجهه، وليس بالضرورة أن تكون في تركيبها مكررة خلافاً لما عليه جمهور النحاة، فهم على أنها إن دخلت على الماضي وجب أن تكرر، ويبدو أن كثرة الاستعمال بتكرار (لا) هو الذي دفع النحاة إلى هذا الرأي، يقول الفراء[3]: «ولم يضم إلى قوله (فلا اقتحم) كلام آخر فيه (لا) لأن العرب لا تكاد تفرد (لا) في الكلام حتى يعيدوها عليه في كلام آخر، كما قال عزّ وجل: ﴿ فلا صدق ولا صلى﴾ وقوله: ﴿لا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾[4]، وهو مما كان في آخره معناه، فاكتفى بواحدة من أخرى، ألا ترى أنه فسّر اقتحام العقبة بشيئين فقال: ﴿فك رقبة أو إطعام في يوم ذي مسغبة﴾. ﴿ثم كان من الذين آمنوا﴾ مفسرها بثلاثة أشياء، فكأنه كان في أول الكلام، فلا فعل ذا ولا ذا ولا ذا»، ولكن ليس هذا هو واقع القياس اللغوي في الاستعمال ، فقد جاء قوله تعالى:

﴿لا ينال عهدي الظالمين﴾[5]

وقال تعالى:

---

(١) انظر في هذه المسألة: الكتاب ٢٢٢/٤، المقتضب ٤٧١/١، ٣٣٥/٢، المفصل ٣٠٦، شرح المفصل ١٠٧/٨، الأزهية ١٥٩، مغني اللبيب ٣٢٢، رصف المباني ٢٥٨.

(٢) القيامة : ٧ـ٨.

(٣) معاني القرآن: ٢٦٤/٣.

(٤) يونس : ٦٢.

(٥) البقرة : ١٢٤.

﴿لا تجزي نفس عن نفس شيئاً﴾[1]
﴿لا ينفع نفساً إيمانُها﴾[2]
﴿ لا أعبد ما تعبدون﴾[3]
﴿لا تأخذه سنة ولا نوم﴾[4]

فإن تكررت (لا) ، فإن ذلك من قبيل التوكيد. ﴿فلا صدق ولا صلى﴾، أو من قبيل عطف الجملة المنفية على الجملة المنفية.

أما الأنماط التركيبية التي ترد فيها (لا) فإنها لا تختلف كثيراً عن تلك التي ترد فيها (ما)، ولذا فإن القول فيها يطابق ما ذكرناه هناك. ويكفي أن نضع عدداً من الشواهد القرآنية لأنماط التركيب الجملي لـ (لا) النافية، يقول تعالى:

﴿لا أعبد ما تعبدون﴾
﴿لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة﴾[5]
﴿ولا ليهديهم طريقاً﴾[6]
﴿لا يقبل منها شفاعة﴾[7].

فالنفي مطلق، ويقول تعالى:
﴿لا تستوي الحسنة ولا السيئة﴾[8]
﴿ لا صدق ولا صلى﴾
﴿فلا يستطيعون ردَّها ولا هم ينظرون﴾[9]

---

(١) البقرة : ٤٨.
(٢) الأنعام : ١٥٨.
(٣) الكافرون : ٢.
(٤) البقرة : ٢٥٥.
(٥) التوبة : ١٢٠.
(٦) النساء : ١٦٨.
(٧) البقرة : ٤٨.
(٨) فصلت : ٣٤.
(٩) الأنبياء : ٤٠.

والنفي هنا مؤكد بالتكرار، ويقول تعالى:

﴿لا تكلّف إلا نفسك﴾[1]

والنفي مؤكد ما هو محصور فيه بإلاّ. ويقول تعالى:

﴿ولا يكادون يفقهون حديثاً﴾[2]

﴿ولا يكاد يسيغه﴾[3]

﴿لا يؤمنون به حتى يروا العذاب الأليم..﴾[4]

فالنفي فيها محدد بزمن يقيده قيد، كما في (حتى....) أو هو للمقاربة كما في الآيتين الأخريين.

٦ - إنْ [5]

وهي عند النحاة أيضاً من الحروف الهوامل - كما ذكرنا في الحديث عن ما - ؛ لأنها لا تغير حركة المضارع بعدها، وهي لنفي المطلق أو لمطلق النفي، إلا إذا ورد في التركيب الجملي ما يقيد هذا الاطلاق أو يحدده. أما الأنماط التي ترد فيها إن فمعظمها في الاستقبال اللغوي مقترنة بإلاّ وتكون هذه الأداة (إلا) لحصر الخبر مثبتاً في ما جاء بعدها بعد نفي كل صفة عنه إلا ما جاء فيه محصوراً بها.

ومما جاءت مؤكدة بإلا، وهو النمط الشائع في الاستعمال اللغوي، قوله تعالى:

﴿إن يتبعون إلاّ الظن﴾[6]

﴿إن يقولون إلا كذباً﴾[7]

---

(١) النساء : ٨٤.

(٢) النساء : ٧٨.

(٣) إبراهيم : ١٧.

(٤) الشعراء : ٢٠١.

(٥) وانظر المفصل ٣٠٧، شرح المفصل ١١٢/٨.

(٦) الأنعام : ١١٦.

(٧) الكهف : ٥.

﴿إن يدعون من دونه إلا إناثا﴾[1]
﴿ إنْ أريد إلا الاصلاح﴾[2]
﴿بل إنْ يعد الظالمون بعضهم بعضاً إلا غروراً﴾[3]
﴿إنْ أردنا إلا أحساناً﴾[4]
﴿إنْ لبثتم إلاّ عشراً﴾[5]

ومما جاءت فيه أن مع القيد كان أو ظن قوله تعالى:

﴿إنْ كانت إلا صيحة واحدة﴾[6]. وهي جملة تحويلية اسمية.
﴿إنْ ظنا أن يقيما حدود الله﴾[7]
﴿إنْ كنا فاعلين﴾[8] . وهذه جملة تحويلية اسمية.

ومما جاءت فيه مع أم ولعل. وغالباً ما يكون هذان اللفظان بعد (أدري) أو مشتقاتها. ومنه قوله تعالى:

﴿وإنْ أدري لعلّه فتنة﴾[9]
﴿إن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون﴾[10].

ومما يبدو واضحاً من الأمثلة في القرآن الكريم أن (إن) النافية تدخل على تركيب جملي يمكن أن يكون الفاعل أو المفعول قد تقدم للعناية والاهتمام. وهذا لا يخرج الجملة من النمط الفعلي، يقول تعالى:

---

(١) النساء : ١١٧.
(٢) هود : ٨٨.
(٣) فاطر : ٤٠.
(٤) النساء : ٦٢.
(٥) طه : ١٠٣.
(٦) يس : ٢٩.
(٧) البقرة : ٢٣٠.
(٨) الأنبياء : ١٧.
(٩) الأنبياء : ١١١.
(١٠) الأنبياء : ١٠٩.

﴿إنْ كل إلاّ كذَّب الرسل﴾[1]

﴿إنْ من شيء إلا يسبح بحمده﴾[2]

فالأصل المثبت الذي تحولت عنه الآية الأولى هو: كذَّب كلُّ الرسل، ثم تحولت إلى:

كل كذَّب الرسل، للعناية بالمقدم وللاهتمام به، ولما كان المقام للنفي والتوكيد، فقد أدخلت (ان) لتفيد النفي، و(إلا) لتفيد الحصر والتوكيد، فيكون تحليل الجملة كما يلي: ~ (فا + √ (ف + مف)

√

أما الآية الثانية، فالأصل المثبت فيها: يسبِّح شيء بحمده، ثم تحولت لتوكيد الفاعل بتقديمه إلى: شيء يسبح بحمده، ومن ثم نفيت وحصر الخبر فيها، فاصبحت:

أن شيء إلا يسبح بحمده،

ولما كان المقام مقام توكيد الفاعل بالتقديم وحصر الحدث فيه بإلاّ، أضيفت إليه (من) التي يسميها النحاة حرف جر زائدة، لتفيد التوكيد، توكيد الفاعل، فأصبحت الآية: ﴿إنْ من شيء إلا يسبح بحمده﴾[3]! ويكون تحليلها لغوياً كما يلي: ~ (√ فا + √ (ف + مف)

√

فتكون الآيتان من قبيل الجمل التحويلية الفعلية، والتحويل فيهما بالزيادة، والترتيب ويكون كل تحويل لغرض يتعلق بالمعنى، فالترتيب للعناية والاهتمام، والزيادة للنفي، والحصر والتوكيد، ولا يخرج أيّ عنصر من عناصر التحويل الجملة من إطارها الاسمي أو الفعلي، ولكنه يخرجها من إطارها التوليدي إلى الإطار التحويلي، لأن الإطارين الاسمي والفعلي يتعلقان بمستوى التراكيب، أما إطارا التوليد والتحويل فارتباطهما بمستوى الدلالة.

---

(١) ص ١٤.

(٢) الإسراء : ٤٤.

(٣) يتم التعامل مع الجار والمجرور والمضاف إليه على أنها كلمة واحدة طبقاً لظاهرة التلازم، وعلى أنها مفعول به للفعل يسبح أو سادة مسدّة.

٧ ـ كلا [1]

يرى بعض النحاة أن (كلا) مركبة من كاف التشبيه ولا النافية، وإنما كان التشديد على اللام لتقوية معنى النفي ولدفع توهم بقاء معنى ما يليها، ويرى غيرهم أنها بسيطة غير مركبة، تفيد النفي، وفريق ثالث على أنها بمعنى (لا لا يكون)، وغيرهم على أنها بمعنى (إلا لا)؛ وزيدت الكاف فيها عوضاً عن الهمزة ثم حذفت الألف من إلا، فالتقى متحركان من جنس واحد فاسكنت الأولى وأدغمت في الثانية بغير تنوين.

والذي نراه أن (كلا) وحدة لغوية واحدة، أي أنها أداة بسيطة وليست مركبة، ولم تمر بأيّ من المراحل التي ذكرها النحاة آنفاً، وهي تفيد معنى النفي في مواقع، وقد يضاف إليها معنى آخر بالإضافة إلى معنى النفي، فتنصرف إليه إستناداً إلى السياق الذي يكون الدليل عليه، فقد ترد للردع والزجر، وتكون للاستئناف بالإضافة إلى النفي، وتكون بمعنى حقاً، وتكون لنفي كلام سابق وتنبيه السامع لكلام مستأنف يليها. وما نراه في (كلّا)، من حيث دورها الدلالي، أنها عنصر تحويل يأتي غالباً في آخر الجملة فيحولها من الإثبات إلى الردّ والرفض والنفي. يقول تعالى:

﴿أفرأيت الذي كفر بآياتنا وقال لأوتين مالاً وولداً، أطلّع الغيب أم اتخذ عند الرحمن عهداً، كلّا سنكتب ما يقول ونمّد له من العذاب مدّاً ونرثه ما يقول....﴾[2].

فالذي أُريد رده ورفضه هو ما جاء في ما قبل (كلا)، أما ما جاء بعدها فهو كلام جديد يحمل معنى ويقرر حكماً آخر لا دور لكلمة (كلا) فيه.

ويقول الشاعر:

فقالوا بكيت، فقلت كلا   وهل يبكي من الطرب الجليد

---

(١) ينظر فيها: مغني اللبيب ١/١٨٨، الهمع ٢/٧٤، حروف المعاني ـ للزجاجي ـ : ١١، المفصل، ٣٢٥، معاني الحروف للرماني: ١٢٢.

(٢) مريم : ٧٧ـ٨٠.

وقد ترد ـ قليلاً ـ في أول الجملة، فتفيد النفي والردع والزجر، يقول الشاعر

كـلا زعمتم بـأنـا لا نقـاتلكم   إنـا لأمثـالكم يـا قـومنـا قُتُـل

فإن وردت (كلّا) في نهاية الجملة التي يراد نفيها، كان الوقف عليها أفضل، ليكون ما بعدها جملة استئنافية جديدة، ترتبط بالسابقة ارتباطاً يشير إلى أن المتكلم أراد نفي السابق وتوكيد التالي،

(جملة) نفي ←——كلّا——→ توكيد (جملة)

يقول تعالى:

﴿ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون، ليوم عظيم، يوم يقوم الناس لربّ العالمين، كلا إن كتاب الفجار لفي سجين﴾[1].

فالقوم المخاطبون يرفضون الاعتراف بأنهم سيبعثون، ليوم عظيم... لذا جاءت كلمة (كلا) لردعهم وزجرهم ونفي ما هم عليه، ولتوكيد ما جاء بعدها ﴿إن كتاب الفجار لفي سجين﴾ فهي ـ علاوة على ما اكتسبته من توكيد بكلا بعد المنفي ـ جاءت مؤكدة بإنّ وباللام في الخبر (لفي....) ومثلها قوله تعالى:

﴿.... كلا إنّ الإنسان ليطغى﴾[2]

﴿... كلا أنها تذكرة﴾[3]

وقد يأتي بعدها في صدر الجملة عنصر نفي يؤكد نفي ما سبق، يقول تعالى:

﴿... كلّا لا تطعه واسجد واقترب﴾[4]

﴿... كلّا لمّا يقضِ ما أمره﴾[5]

ويقول الشاعر:

---

(١) المطففين: ٤ ـ ٧.

(٢) العلق: ٦.

(٣) عبس: ١١.

(٤) العلق: ١٩.

(٥) عبس: ٢٣.

أردت بأن نرضى ويتفق الهوى   على الشرك كلا لا تظني كذلك

ويقول آخر:

أليس قليلاً نظرة إن نظرتها   إليكِ وكلاّ ليس منك قليل

وقد يأتي بعدها في صدر الجملة حرف (بل) ليفيد توكيد الجملة اللاحقة بعد الردع عما يكون في الجملة السابقة والظن فيها، يقول تعالى:

﴿يا أيها الإنسان ما غرّك بربك الكريم، الذي خلقك فسوّاك فعدلك، في أي صورة ما شاء ركبك، كلا بل تكذبون بالدين﴾[1]، فالإنسان، المخاطب، مخدوع بقدرته فتجرىء على ربه الكريم، شاك في قدرته على خلقه على صورته التي هو عليها، فاستحق لذلك الردع والزجر، ثم جاءت الجملة بعدها (بعد كلا) معطوفة عليها مؤكدة لمعناها متضمنة له، أي لِمَ لا يكون منك ـ أيها الإنسان ـ ذاك، وأنت مكذب بيوم الدين الذي فيه يسأل الإنسان عمّا كان قد خلق من أجله، فمما هو واضح أن (كلا) تتضمن درجة من النفي والردع والزجر المؤكد مما لا تتضمنه (لا) ولا (ما) ولا غيرها من أدوات النفي. وهي ليست من الأدوات المختصة بالدخول على الفعل أو على الاسم، وإذا دخلت على الفعل فلا تغير في حركته الإعرابية.

هذا ما اعتزمنا دراسته من تراكيب النفي التي يكون فيها أدوات تحويل من الإثبات إلى النفي، أما النفي الضمني، والنفي السياقي، والنفي المنطقي فلم نتعرض له هنا لأننا نرى أن نوجه البحث لدراسة الأدوات ودلالتها[2].

---

(١) الإنفطار: ٦ ـ ٩.

(٢) قدم أحد الباحثين بحثاً نال به درجة الماجستير في اللغة العربية بإشرافنا في جامعة اليرموك، تضمن البحث تحليلاً لغوياً كان موضع تقدير لجنة المناقشة، وربما كان انصراف هذا الباحث إلى بحثه في أساليب النفي، وباحث آخر بإشرافنا أيضاً إلى بحثه في أساليب التوكيد، وقد نال به درجة الماجستير في اللغة العربية، ربما كان انصرافهما إلى هذين البحثين بتوجيه منّا، السبب الذي أرجأ إظهار هذا الكتاب إلى يومنا هذا، فقد وددنا أن تكون النتائج لهما وأن يتوصلا إلى ما توصلا إليه من غير تأثير كبير منّا عليهم، ولنقوم بتوجيه بحثنا للبحث في الأطر الرئيسة والأنماط التي تأتي عليها جملة النفي، وجملة التوكيد كما سنبين في بحثنا عن أساليب التوكيد.

الفَصْل الثالِث
التوكيد، تراكيبه وَدَلالتها

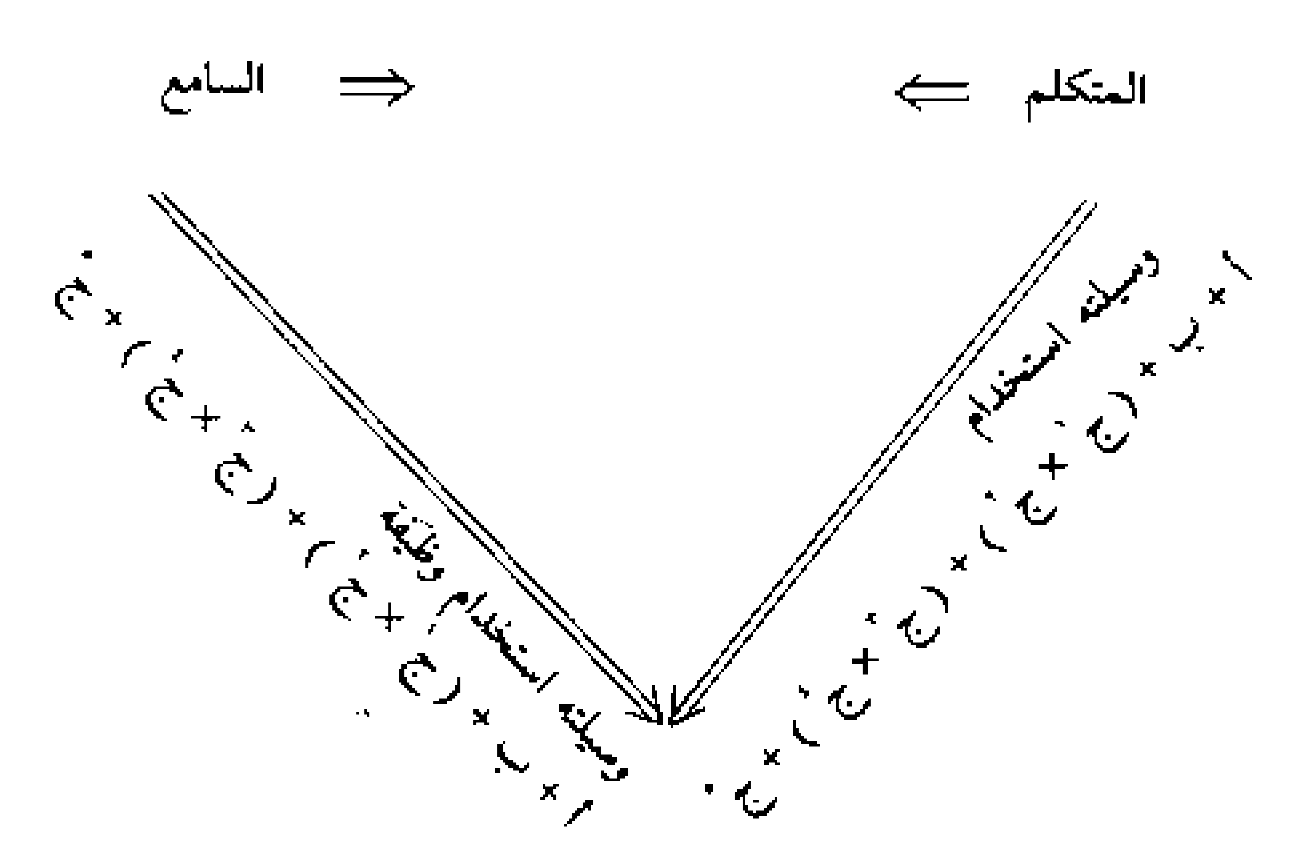
إن ما يجري في التحليل اللغوي عند الباحثين في اللغة العربية هو أن يخلطوا بين مستويات التحلل بعامة، ومستويي التحليل التراكيب والدلالة بخاصة، فتختلط المصطلحات ويتجه تصنيف الأبواب النحوية اتجاهاً يُعتمد في تسميته على المعنى، أو على المستوى الدلالي، في حين تكون الغاية فيه الوصول إلى وصف ظاهرة معينة في التراكيب، ظاهرة لا تزيد في حقيقة أمرها على أن تكون وسيلة للوصول بالتركيب إلى المستوى الدلالي الذي يريده المتكلم ويفهمه السامع أو المخاطب، فإذا كان:

المستوى الصوتي = أ
والمستوى الصرفي = ب
والمستوى التركيبي = ج
والعلاقات بين الكلمات = (ج^{١} × ج^{٢})
والأبواب النحوية التي تمثلها المباني الصرفية = (ج^{٣} × ج^{٤})
والحركة الإعرابية = ج^{٥}
والمستوى الدلالي = د

فإن ب = أ + أ + أ .... (مجموعة من أ بحسب حاجة المبنى الصرفي.

ج = أ ⊃ ب + (ج^{١} × ج^{٢}) + (ج^{٣} × ج^{٤}) + ج^{٥}
ج = أ ⊃ ب + (ج^{١} × ج^{٢}) + (ج^{٣} × ج^{٤}) + ج^{٥} ⟸ د

فيكون المستوى د هدف كل من المتكلم والسامع أو المخاطب هكذا:



ولكن التحليل اللغوي النحوي ـ في ما نراه ـ يجعل (جً) بدلاً من (د). وإذا كانت (جً) = وسيلة تركيبية.

و = (د) = غاية تتعلق بالمعنى. فإن (د) تختفي وباختفائها يختفي المعنى أو قسم كبير منه، وتصبح الوسيلة التركيبية هي الغاية التي تنصرف المستويات السابقة لخدمتها.

فإذا ما درسنا التوكيد في ضوء ما ذكرنا فإننا سنجد أنه في كتب النحو يقتصر على ما كانت الحركة الإعرابية فيه الغاية، فالتوكيد عند النحاة تابع في الإعراب للمؤكدّ، يقول ابن مالك: «يتبع في الإعراب الأسماء الأول، نعت وتوكيد وعطف وبدل» فهو لفظ يشارك ما قبله إعرابه لفظاً أو محلاً أو تقديراً، فاقتصروا على ما يسمى بالتوكيد اللفظي وهو ما يتكرر فيه اللفظ لتثبيت المعنى في النفس، والتوكيد المعنوي، وهو ما كان بألفاظ بعينها نص عليها النحويون واللغويون في مصنفاتهم، (نفس وعين، وجميع، وكل. . . .) وتأخذ اللفظة

الثانية في التوكيد اللفظي واللفظة الخاصة الواردة عن العرب في ما يسمى بالتوكيد المعنوي حركة اللفظة السابقة عليها لفظاً أو محلاً أو تقديراً.

ولا نرى أننا بحاجة إلى بحث هذين القسمين من أقسام التوكيد، فقد بحثهما النحاة والبلاغيون بحثاً يغني عن الإعادة والتكرار. ولكنّا نرى أن نشير إلى أن الحركة الإعرابية في هذين القسمين لا تحمل قيمة دلالية. وهي وحدة من وحدات المبنى، يحتاجها التركيب ولا يقتضيها المعنى، وهي أساس لا يجوز تجاوزه لتحقيق سلامة المبنى، إن كانت الكلمة الثانية (كلمة التوكيد) مما تظهر عليه الحركة. أما إن كانت الحركة لا تظهر عليه فيصبح من العبث تقديرها أو اعتبار الجملة التي ترد توكيداً في محل المفرد لتكون الحركة حركة محل.

ونرى أن ننصرف إلى أقسام التوكيد الأخر، في معالجته على أنه باب من أبواب المعنى وليس من أبواب التراكيب، فيؤدى هذا المعنى بأحد عناصر التحويل في الجملة التوليدية، وغالباً ما يكون هذا العنصر هو عنصر الزيادة، وإن كان يؤدي أحيان بالتنغيم أو بالحذف أو بالترتيب. يقول ابن منظور[1]: أكدته ووكدته أي شددته، وقال أبو العباس: التوكيد دخل في الكلام لإخراج الشك. ويقال: ما زال ذاك وكدي أي مرادي وهمّي.

أما علماء البلاغة فقد اهتموا بالتوكيد من حيث المعنى شأنهم في ذلك شأنهم في غيره من القضايا التي يهتمون فيها بالمعنى، فوضعوه في أضرب الخبر إستناداً إلى حال المخاطب حين القاء الخبر، فإذا كان المخاطب خالي الذهن القى إليه الخبر ابتدائياً غير مؤكد، وإن كان متردداً القى إليه الخبر طلبياً مؤكداً بأحد عناصر التوكيد وفي درجة من درجاته، أما إذا كان المخاطب منكراً جاحداً القى إليه الخبر مؤكداً بأكثر من مؤكد وكلما زادت درجة الإنكار زادت عناصر التوكيد أو زادت درجته.

أما أنماط التوكيد ـ بالإضافة إلى النمطين السابقين ـ التي سنوجه

---

(١) لسان العرب مادة وكد.

البحث لها فهي: التوكيد بالترتيب(*):

إعلم إن الشيء إذا قدم على غيره فإما أن يكون في النية مؤخراً وهو كخبر المبتدأ إذا قدم عليه، والمفعول إذا قدم على الفاعل، وإما أن لا يكون على نية التأخير ولكن على أن ينقل الشيء من حكم إلى حكم آخر مثل أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبراً له، فتقدم مرة هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا مثل ما تصنعه بزيد والمنطلق حيث تقول تارة: زيد المنطلق، وأخرى: المنطلق زيد[1].

وقال سيبويه عندما ذكر الفاعل والمفعول: كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى وإن كانا جميعاً يهمهانهم ويعنيانهم. والنحاة مثلوا ذلك بأن الناس إذا تعلق غرضهم بقتل إنسان خارجي ولم يتعلق غرضهم بصدوره عن شخص معين، فإذا قتل ثم أراد أحد أن يخبر عن ذلك فأنه يقدم ذكر المقتول الخارجي، فيقول: قتل الخارجي زيد، ولا يقول: قتل زيد الخارجي، لأن الغرض متعلق بإضافة القتل إلى الخارجي لا بصدوره عن زيد، وأما إذا كان رجل يبعد في الاعتقاد إقدامه على القتل، فإذا صدر عنه القتل وأراد المخبر أن يخبر بذلك، قدم ذكر القاتل، لأن موضع التعجب صدور القتل من ذلك الشخص لا وقوعه على المفعول، فهذا جملي في فائدة التقديم والتأخير[2].

فالتقديم في التركيب الجملي في اللغة العربيّة لا يكون إلا عندما يقصد المتكلم المدرك لأساليب هذه اللغة أن يؤكد موضع الاهتمام والعناية، أو كما يقول سيبويه: والعرب إن أرادت العناية بشيء قدمته. وللوصول إلى المعنى الذي يكمن في تقديم وحدة من وحدات المبنى، أو في تقديم ممثل صرفي إشارة إلى تقديم الباب النحوي في الذهن لغرض يكمن في الذهن ويقف

(*) لن نطيل الحديث في هذا البند فقد فصلنا القول فيه في الفصل الثالث من كتابنا «في نحو اللغة وتراكيبها». وقدمنا تحليلاً لنماذج لغوية هناك.

(1) نهاية الإيجاز ص ١٥١.

(2) السابق.

هذاالتقديم رمزاً له، يقول الجرجاني[1]: «ولا يتصور أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيباً ونظماً، وإنك تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك» فالمباني الصرفية - كما ذكرنا - وحدات تمثل الأبواب النحوية التي يتم بها تجسيد المعنى الذي يكون في الذهن قبل النطق به، يقول الجرجاني في موضع آخر:[2] «واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلماتك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها، وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه» ويقول في موضع آخر[*]: «واعلم أن مما هو أصل في أن يدق النظر ويغمض المسلك في توخي المعاني التي عرفتَ أن تتحد أجزاء الكلام، ويدخل بعضها في بعض، ويشتد ارتباط ثان منها بأول، وأن يحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعاً واحداً وأن يكون حالك فيها حال الباني...» ويقول[**]: «... بل ليس من فضل ومزية إلا بحسب الموضع، وبحسب المعنى الذي تريد والغرض الذي تؤمُّ». ويقول[***] في موضع آخر: «ومما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكر، أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفراداً ومجردة من معاني النحو... واعلم أني لست أقول أن الفكر لا يتعلق بمعاني الكلم المفردة أصلاً، ولكني أقول إنه لا يتعلق بها مجردة من معاني النحو ومنطوقاً بها على وجه لا يتأتى معه تقدير معاني النحو وتوخيها فيها». ولنعرف المعنى يجب أن نعرف الأسس التي يقوم عليها التقديم. إذ إن منه ما يكون واجباً ومنه ما يكون جائزاً، فلا أثر لقيمة معنى التوكيد في ما كان فيه التقديم واجباً أو هو نمط من أنماط جرت عليها العربية في بنائها.

---

(1) دلائل الإعجاز ص ٩٣.

(2) السابق ص ٦٤.

(*) السابق ص ٧٣.

(**) السابق ص ٦٩.

(***) دلائل الإعجاز ص ٣١٤.

فالفعل أولاً، يليه الفاعل ثم المفعول به في الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي[1]، أما إن كان المفعول ضميراً فنمط البناء أن يلتصق المفعول بالفعل وأن يليهما الفاعل. أما في الجملة التوليدية الاسمية فالأصل أن يتقدم المبتدأ المعرفة أو الخبر شبه الجملة. فإن كانت على غير الأنماط السابقة الاسمية أو الفعلية فإن ذلك يبقي الجملة على تسميتها ويحولها إلى توكيد المتقدم، يقول الفخر الرازي[2]: «فإذا قدمت الاسم فقلت: زيد قد فعل، وأنا فعلت، اقتضى أن يكون القصد الفاعل، وقولي: القصد: إلى الفاعل يقتضي وجهين: الأول: أن يكن الغرض تخصيص ذلك الفعل بذلك الفاعل، كقولك: أنا كتبت في معنى الأمر الفلاني، وأنا شفيت في بابه، والمراد أن تدعي الإنفراد بذلك، وترد على من زعم أنه كان ذلك من غيرك.

والثاني: أن لا يكون المقصود هو التخصيص بل لأجل أن يتقدم ذكر المحدث عنه بحديث آكد لإثبات ذلك الفعل له، مثل قولهم: هو يعطي الجزيل، فلا تريد الحصر، بل أن تحقق على السامع أن إعطاء الجزيل دأبه، وتمكن هذا الحديث في نفس المستمع وتقرره عليه».

وهذا يشير إشارة واضحة إلى أن الفاعل يبقى فاعلاً ولكن الفعل قد تخصص به بالتقديم، وكان بذلك آكد وأكثر تحقيقاً وتمكناً من النفس فقوله تعالى:

﴿والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً﴾[3].

يعلو في بلاغته وقوة تخصيصه بالفعل على القول: جعل الله لكم من نفسكم أزواجاً. فإذا كانت كلمة الله فاعلاً في القول والجملة فعلية فهي فاعل في الآية والجملة فعلية ولكن الفاعل مقدم لغرض التوكيد[4].

---

(١) وقد فصلنا ذلك سابقاً ووضحنا له نماذج حللناها في الفصل الثالث من مؤلفنا «في نحو اللغة وتراكيبها».

(٢) نهاية الإيجاز ص ١٥٥ - ١٥٦.

(٣) سورة النحل، آية: ٧٢.

(٤) انظر في «نحو اللغة وتراكيبها» ص ٨٨ - ٩٦.

وبذلك، فإن الاسم الذي يلي أداة شرط مما يعده النحاة فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، هو فاعل حقاً ولكنه للفعل اللاحق وقد تقدم عليه للتوكيد في سياق الشرط، وربما كان هذا ما أشار إليه الأنباري عن الكوفيين بقوله: ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية فأنه يرتفع بما عاد عليه من الفعل من غير تقدير فعل»[1].

وما ينطبق على الفاعل وتقديمه في هذين البندين يمكن القول به تماماً في تقديم المفعول به، فيكون مفعولاً به مقدماً لغرض التوكيد، سواء كان بعد أداة شرط أم لم تتقدم عليه أداة.

وينطبق القول هذا على ما يسمى بباب الاشتغال، ويكون الاسم المشغول عنه مفعولاً به للفعل التالي، وأما الضمير العائد فهو توكيد الاسم الظاهر خلافاً لما عليه النحاة في ما يقرره ابن يعيش[2]: «فالمظهر لا يؤكد إلاّ بظاهر مثله، ولا يؤكد بمضمر».

وفي هذا نجد حلاً لما يسمى بلغة أكلوني البراغيث، التي تخللها على أنها توكيد للظاهر بالمضمر أو للمضمر بالظاهر في مقام يقتضي التوكيد[3].

ويكون القول في تقديم الفاعل والمفعول هو القول في تقديم قيد التحديد والتخصيص: الجار والمجرور والظرف، يقول تعالى: ﴿وعلى الله فليتوكل المتوكلون﴾[4].

﴿وله أسلم من في السموات والأرض طوعاً وكرهاً وإليه يرجعون﴾[5]

﴿وظنوا أنهم إلينا لا يرجعون﴾[6]

---

(١) وانظر الإنصاف مسألة ٨٥.

(٢) شرح المفصل: ٣/٤٢.

(٣) انظر مقالتنا «رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية» المجلة العربية للعلوم الإنسانية عد ٨ المجلد ٢ سنة ١٩٨٢.

(٤) إبراهيم: ١٢.

(٥) آل عمران: ٨٣.

(٦) القصص: ٣٩.

﴿ثم إلى ربكم مرجعكم فينبئكم بما كنتم تعملون﴾[1]
﴿إن الحكم إلا لله عليه توكلت وعليه فليتوكل المتوكلون﴾[2]
﴿ولله يسجد ما في السموات وما في الأرض﴾[3]
﴿إن إلى ربك الرجعى﴾[4] .

فقد تقدم (على الله) في الآية الأولى؛ ليؤكد موضع التخصيص الشخصي الذي يتم له الحدث وينصرف المسند إليه لانجازه مستنداً عليه، وهذا أمر واضح جلي في الأمثلة التي يحصل فيها تقديم الجار والمجرور أو الظرف في موضع وتأخيره في موضع آخر، يقول تعالى:

﴿ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض﴾[5]
﴿وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس﴾[6]
﴿وما لنا ألا نتوكل على الله وقد هدانا سبلنا﴾[7]
﴿إني توكلت على الله ربي وربكم﴾[8]

التوكيد بالزيادة

نقصد بالزيادة هنا زيادة مبنى في إطار الجملة التوليدية فيحولها إلى جملة تحويلية مع الإبقاء على تسميتها اسمية أو فعلية كما كانت قبل التحويل؛ لأن العبرة في تسمية الجملة بصدر الأصل، وتأتي الزيادة لأغراض متعددة بحسب الباب النحوي الذي جاء المبنى الصرفي ممثلاً له، ومن بين هذه الأغراض التوكيد، أما الأدوات التي تفيد التوكيد فنضعها في التصنيفات الثلاثة التالية:

---

(١) الزمر : ٧.
(٢) يوسف : ٦٧.
(٣) النحل : ٤٩.
(٤) العلق : ٨.
(٥) الحج : ١٨.
(٦) طه : ١١٦.
(٧) إبراهيم : ١٢.
(٨) هود : ٥٦.

أ ـ أدوات تدخل على الجملة التوليدية الاسمية. ⟸ تحويلية
ب ـ أدوات تدخل على الجملة التوليدية الفعلية
ج ـ أدوات تدخل على قسمي الجملة التوليدية. = بنية عميقة

وسنقوم هنا بتوجيه القول إلى معنى التوكيد الذي تؤديه هذه الأدوات في تراكيبها، وصرفه عن الخوض في ما قام النحاة القدماء والمحدثون بتفصيله فيه، فنفصل القول في البندين (أ، ب) أما البند الثالث فسيكون الحديث عنه أثناء الحديث عنهما:

أ ـ الأدوات التي تدخل على الجملة التوليدية الاسمية:

١ ـ إنّ (١)

يأتي هذا الحرف على أربعة أوجه: التشديد والتخفيف، وكسر الهمزة وفتحها(٢)، فيترتب على الوجهين الأول والثاني اقتضاء تركيبي لا يقتضيه أيٌّ من الوجهين الآخرين، ولكنها في الأوجه الأربعة تفيد معنى واحداً هو التوكيد.

تدخل هذه (الأداة) على الجملة المكونة من المبتدأ والخبر في إطار من أطر الجملة التوليدية فيجري في المبتدأ تغيير في الحركة على آخره تسمى حركة اقتضاء وظيفتها إقامة خط سلامة المبنى ولا دور لها في المستوى الدلالي، وإنما الدور للأداة نفسها، إذ إنها تنقل الجملة من جملة خبرية من الضرب الأول إلى جملة خبرية تلقى على سمع من هو على درجة من التردد في تقبل الخبر. ونستطيع أن نبين بوضوح عدم تأثير الحركة الإعرابية في المستوى الدلالي، واقتصارها على المستوى التركيبي بأن ننظر في:

أ ـ العطف على اسمها وخبرها.

---

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٢/١٣١، المقتضب ٤/١٠٩، الأصول في النحو ١/٢٧٨، شرح المفصل ١/١٠٢، ٨/٥٤، شرح التصريح ١/٢١٠، الهمع ١/١٣٤.
(٢) فصّل النحاة القول في فتح همزة (إنّ) وكسرها.

يقول تعالى: ﴿وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص﴾[1].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر[2]: «كلها بالنصب (والجروح) رفعاً. وقرأ نافع وعاصم وحمزة جميع ذلك بالنصب، وقرأ الكسائي كلها بالرفع.

فمن قرأ «العين» أراد: أن العين بالعين، فاضمر (إنّ) وهذا مذهب الأخفش، ومذهب سيبويه: نسق على قوله : «إن النفس بالنفس».

وحجة من رفع الجروح، ذكرها اليزيدي عن أبي عمرو فقال: (رفع على الابتداء)، يعني: «والجروح من بعد ذلك قصاص».

وحجة أخرى لتخريج اختلاف الحركة في القراءات الصحيحة عند القراء السبعة مما جاءنا موثقاً لا يقبل شكاً في ما جاء محمداً صلى الله عليه وسلم من ربه، جاء به الملك الصادق الأمين: «إنما اختاروا الانقطاع عن الكلام الأول والاستئناف بـ«الجروح» لأن خبر الجروح يتبين فيه الإعراب، وخبر الاسم الأول مثل خبر الثاني والثالث والرابع والخامس، فأشبه الكلام بعضه بعضاً، ثم استأنفوا الجروح، فقالوا: «والجروح قصاص» لأنه لم يكن خبر (الجروح) يشبه إخبار ما تقدمه، فعدل به إلى الاستئناف»[3].

فمما لا ريب فيه أن الحكم الذي في القسم الأول من الآية هو الحكم الذي في القسم الثاني والثالث والرابع والخامس منها مؤكداً بأنّ. وهذا ما جاء به كتاب التشريع الإسلامي الذي أوحي به إلى محمد صلى الله عليه وسلم بلا غموض ولا لبس ولا تعدد في احتمالات الأحكام. فقد جاء الحكم مؤكداً بـأنّ فـي الأول ثـم مؤكداً في ما يليه بما يقول فيه النحاة القدماء: (نية تكرار العامل بعد حرف النسق).

أما حجة الكسائي وهي حجة واضحة الإدراك لوصف الظاهرة اللغوية

---

(١) المائدة : ٤٥.

(٢) حجة القراءات ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

(٣) حجة القراءات ص ٢٢٧.

كما هي، فيقول أبو زرعة[1]: «وحجة الكسائي في ذلك صحة الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قرأ «.... والعينُ بالعين والأنف بالأنف» كلها بالرفع. قال الزجاج: (رفعه على وجهين: على العطف على موضع (النفس بالنفس) والعامل فيها المعنى (وكتبنا عليهم النفس) أي قلنا لهم النفسَ. ويجوز أن يكون (والعينُ بالعين) على الاستئناف».

وقد سار الفراء على منهج أستاذه الكسائي في استخدام المنهج الوصفي، فقال[2]: «تنصب (النفس) بوقوع (إنّ) عليها. وأنت في قوله (والعين بالعين والأنف بالأنف) إلى قوله (والجروح قصاص) بالخيار، إن شئت رفعت وإن شئت نصبت. وقد نصب حمزة ورفع الكسائي، قال الفراء: وحدثني إبراهيم بن محمد ابن أبي يحيى عن أبان بن أبي عياش عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ (والعين بالعين) رفعاً. قال الفراء: فإذا رفعت (العين) اتبع الكلام العين وإن نصبته فجائز. وقد كان بعضهم ينصب كله، فإذا انتهى إلى (والجروح قصاص) رفع، وكلّ صواب».

فلو كانت الفتحة أو الضمة ذات قيمة دلالية، أي لو كان لها دور في المستوى الدلالي للتحليل اللغوي، لما جاز أن تهدر في قراءة وتقام في أخرى في آية من آيات التقنين والتشريع. وربما كان ذكرها وعدمه يرجع إلى عادات بعض القبائل العربية كما يبدو في البند التالي:

ب ـ العطف على اسم إن قبل ذكر خبرها.

يقول تعالى: ﴿إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصائبون والنصارى من آمن بالله...﴾[3].

يقول الفراء[4]: «فإن رفع الصائبين على أنه عطف على (الذين)،

---

(1) السابق ص ٢٧٧.

(2) معاني القرآن ١/٣٠٩، ٣١٠.

(3) المائدة: ٦٩.

(4) معاني القرآن ١/٣١٠ ـ ٣١١.

و(الذين) حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فلما كان إعرابه واحداً وكان نصب (إنّ) نصباً ضعيفاً وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره، جاز رفع الصائبين، ولا استحب أن أقول: إن عبد الله وزيد قائمان لتبين الإعراب في عبد الله، وقد كان الكسائي يجيزه لضعف (إنّ).

وقد جاء قوله تعالى مؤيداً ذلك. يقول تعالى: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلهم أجرهم عند ر ربهم﴾[1].

فوردت الآية في نمطها التركيبي ـ مماثلة للآية السابقة تقريباً، وفي الأولى وردت كلمة (الصابئون) مرفوعة معطوفة على اسم إن قبل ذكر الخبر، في حين وردت في الثانية منصوبة معطوفة على اسم إن قبل ذكر الخبر. ويقول الشاعر (ضابيء بن الحارث البرجمي):

فمن يك أمسى بالمدينة رحله   فإني وقيارٌ بها لغريب

حيث وردت (وقيار) بالرفع وبالنصب مما جعل الكسائي يجيز: إن عبد الله وزيدٌ قائمان قياساً عليها. ولكن الفراء ردّ هذا بقوله[2]: ليس هذا بحجة للكسائي في إجازته (إنّ عمراً وزيدٌ قائمان) لأن قياراً قد عطف على اسم مكنى، عنه، والمكني عنه لا إعراب له فسهل ذلك فيه كما سهل في (الذين) إذا عطفت عليه (الصابئون)».

وقد ردّ الزجاج قول الفراء هذا وعده[3]: «إقدام عظيم على كتاب الله، وذلك أنهم زعموا أن نصب (إنّ) ضعيف لأنها إنـما تغير الاسم ولا تغير الخبر، وهذا غلط، لأن (إنّ) عملت عملين: النصب والرفع، وليس في العربية ناصب ليس معه مرفوع، لأن كل منصوب مشبه بالمفعول، والمفعول لا يكون بغير فاعل إلا فيما لم يُسمَّ فاعله، وكيف يكون نصب (إنّ) ضعيفاً

---

(1) البقرة: ٦٢.
(٢) معاني القرآن: ٣١١/١.
(٣) معاني القرآن ٢١٢/٢.

وهي تتخطى الظروف فتنصب ما بعدها نحو قوله (إن فيها قوماً جبارين)، ونصب (إنّ) من أقوى المنصوبات.

واعتمد الزجاج على رأي البصريين ممثلاً في قول الخليل وسيبويه[1] من أنه محمول على التأخير، ومرفوع بالابتداء، والمعنى: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم والصابئون والنصارى كذلك.

فيرى الزجاج[2] أن (إنّ) تنصب الاسم وترفع الخبر وهي في الكلام للتوكيد، وهي عنده آلة من آلات القسم رفعت ونصبت لأنها شابهت الفعل، وشبهها به أنها لا تلي الأفعال ولا تعمل فيها، وإن ما يذكر بعدها الاسم والخبر كما يذكر الفاعل والمفعول بعد الفعل.

ونحن نرى أن ورود هذه الظاهرة اللغوية في المصادر الرئيسة للغة، في الشعر وفي القرآن الكريم تارة بالرفع وأخرى بالنصب، يرجع ما نذهب إليه من أن الحركة الإعرابية لا دور لها في المستوى الدلالي، وهي ذات قيمة في المستوى التركيبي لما عليه جمهور النحاة بأن يليها اسم منصوب، ينصب ما يعطف عليه، وإن كان الرفع جائزاً في لهجة بعض القبائل.

ولو لم يكن الأمر كذلك لما وقع النحاة في حيرة من أمرهم لتخريج حالة الرفع في العطف على اسمها، يرى الأخفش[2] أن (الصابئون) مرفوعة على وجهين: إما العطف على ما قبله على المعنى، إذ معنى ما قبله في موضع رفع على الابتداء، لأن قوله:

أن زيداً منطلق، وزيد منطلق من غير أن يكون فيه «إن» في المعنى سواء.

ونحن نرى أن هذا من قبيل الخلط في التحليل بين مستويي التحليل اللغوي: المستوى التركيبي والمستوى الدلالي، يكشف عنه السؤال:

---

(١) الكتاب ٢/١٥٥.

(٢) معاني القرآن ١/٤٠.

أحقاً يستوي التركيبان التاليان في المعنى:
إن زيداً منطلق.
زيد منطلق.

ونجد الإجابة في ما ورد عند الجرجاني[1]: «ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس وقال له: إني لأجد في كلام العرب حشواً، فقال له أبو العباس: في أي موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون: عبد الله قائم، ثم يقولون: إن عبد الله قائم. ثم يقولون: إن عبد الله لقائم، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد، فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم: عبد الله قائم، إخبار عن قيامه، وقولهم: إن عبد الله قائم، جواب عن سؤال سائل. وقولهم إن عبد الله لقائم، جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني، قال: فما أحار المتفلسف جواباً».

ونرى أن هذه القصة تكفي للرّد على تخريج الأخفش سالف الذكر، وتبين أنه انصرف إلى ما انصرف له، وهو العالم الفذ في عمق نظرته إلى اللغة، ليجد تخريجاً للحركة الإعرابية التي وردت تارة بالرفع وأخرى بالنصب. ويبدو ذلك في الوجه الثاني من وجهي التخريج عند الأخفش.

والوجه الثاني في الرفع: هو أنه لما كان قبله فعل شبه في اللفظ بما يجري على ما قبله، وليس معناه في الفعل الذي قبله؛ أجراه عليه فرفعه به وأن كان ليس عليه في المعنى، ذلك أنه يجيء بأشياء في اللفظ لا تكون في المعاني، منها قولهم: هذا جحر ضب خرب، وكتب عليكم الحجُّ، يرفعون الحج بكتب، وإنما معناه (عليكم الحجَّ) نصب بأمرهم، وتقول: هذا حبّ رماني، فتضيف الرمان إليك، وإنما لك الحب وليس لك الرمان، فقد يجوز أشباه هذا والمعنى على خلافه.

وقد رد أبو إسحاق الزجاج رأي الأخفش والكسائي[2] بقوله: (هذا خطأ

(١) دلائل الإعجاز ٢٤٢.
(٢) معاني القرآن ـ للزجاج ـ ٢/٢١٣.

من جهتين: أحداهما: إن المضمر المرفوع يقبح العطف عليه حتى يؤكد، والجهة الأخرى، إن المعطوف شريك المعطوف عليه فيصير المعنى: إن الصابئين قد دخلوا في اليهودية، وهذا محال، وسبيل ما لا يتبين فيه الإعراب، وما يتبين فيه واحدة).

جـ ـ إهمال عمل (إنّ) في اسمها:

يقول تعالى: ﴿قالوا إن هذان لساحران يريدان أن يخرجاكم من أرضكم بسحرهما﴾[1]

يقول أبو زرعة[2]: «قرأ أبو عمرو (إن هذين) بالياء لأنه تثنية المنصوب والمجرور بالياء في لغة فصحاء العرب، وأبو عمرو مستغن عن إقامة دليل على صحتها.

وقرأ الباقون (إن هذان لساحران) بالألف، وحجتهم أنها مكتوبة هكذا في (الامام) مصحف عثمان، وهذا الحرف مشكل على أهل اللغة، وقد كثر اختلافهم في تفسيره، ونحن نذكر جميع ما قال النحويون، فحكى أبو عبيدة عن أبي الخطاب ـ وهو رأس رؤساء الرواة ـ إنها لغة كنانة يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد. يقولون: أتاني الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان، قال الشاعر:

تزوّد منّا بين أذناه ضربة دعته إلى هابي التراب عقيم[3]

فيرده أبو الخطاب إلى لهجة قبيلة، ويبدو أن هذا هو أرجح الأراء، بل هو القول السديد فيها، يبين أن الحركة الإعرابية هنا يقتضيها المستوى التركيبي في لغة كنانة، ولا قيمة لها في المستوى الدلالي.

ويقول الفراء[4]: «... وفي قراءة أُبيّ (إن ذان إلا ساحران) فقراءتنا

---

(١) طه: ٦٣.

(٢) حُجة القراءات ص ٤٥٤ ـ ٤٥٥.

(٣) هو الهربر الحارثي: وانظره في «معجم الشعر في لسان العرب» تصنيف خليل عمايرة ـ تحت الطبع.

(٤) معاني القرآن ٢/ ١٨٤.

بتشديد (إنّ) وبالألف على جهتين: أحداهما: على لغة بني الحارث بن كعب: يجعلون الاثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف، وأنشدني رجل من الأسْد عنهم يريد بني الحارث:

فأطرق أطـراق الشجاع ولـو يرى   مساغاً لنا باه الشجـاع لصمما[1]

قال: وما رأيت أفصح من هذا الأسدي، وحكى هذا الرجل عنهم: هذا خط يدا أخي بعينه، وذلك ـ وإن كان قليلاً ـ أقيس؛ لأن العرب قالوا: مسلمون، فجعلوا الواو تابعة للضمة، لأن الواو لا تعرب، ثم قالوا: رأيت المسلمين، فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم، فلما رأوا أن الياء من الاثنين لا يمكنهم كسر ما قبلها، وثبت مفتوحاً، تركوا الألف تتبعه، فقالوا: رجلان ي كل حال. وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في كلا الرجلين في الرفع والنصب والخفض وهما اثنان؛ إلا بني كنانة[2]، فأنهم يقولون: رأيت كلي الرجلين، ومررت بكلي الرجلين، وهي قبيحة قليلة، مضوا على القياس.

والوجه الآخر أن تقول: وجدت الألف من هذا دعامة وليست بلام فعل. فلما ثنيت زدت عليها نوناً ثم تركت الألف ثابتة على حالها لا تزول على كل حال، كما قالت العرب (الذي) ثم زادوا نوناً تدل على الجمع، فقالوا: الذين في رفعهم ونصبهم وخفضهم كما تركوا (هذان) في رفعه ونصبه وخفضه، وكنانة يقولون (اللذون)[3].

فالفراء في الوجه الأول من التخريج وصفي واضح المنهج، فهذه قراءة يعتد بها، صحيحة السند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويقف صحة السند فيها ردّاً على القائلين بأن عائشة رضي الله عنها قالت عندما سئلت عن هذه الآية وعن آية: ﴿إن الذين آمنوا . . . والصابئون﴾: يابن أخي هذا كان خطأ من الكاتب! وقرأ أبو عمرو (إنّ هذين لساحران) واحتج أنه بلغة عن

(١) هو للمتلمس ـ معجم الشعر في لسان العرب ـ تصنيف خليل عمايرة ـ تحت الطبع.
(٢) قارنه بنص أبي زرعة السابق لترى الفرق.
(٣) معاني القرآن ٢/١٨٤.

بعض أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أنه قال: إن في المصحف لحناً وستقيمه العرب»[1].

ولست أدري كيف يمكن أن ينظر في مثل هذه الرواية إلا للردّ والرفض، أو إن كان هناك لحن في القرآن الكريم أيترك للأجيال التي تأتي بعد محمد وعائشة، أم أن محمداً صلى الله عليه وسلم هو المكلف بتصويب (الكاتب)؟!!!!

ويرى الزجاج[2] أن النحاة القدماء قد قدروا ضميراً والمعنى (أنه هذان لساحران)، كما تقول: أنه زيدٌ منطلق، ثم تقول: (إنّ زيدٌ منطلق). وقال المبرد: أحسن ما قيل في هذا أن يجعل (إنّ) بمعنى نعم، والمعنى: نعم هذان لساحران، فيكون ابتداء: وخبراً، قال الشاعر:

ويقلن: شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت إنّه

أي : نعم،

فإن قيل: اللام لا تدخل بين المبتدأ وخبره، لا يقال: زيد لقائم، فما وجه هذان لساحران!

الجواب في ذلك: إن من العرب مَنْ يدخل لام التوكيد في خبر المبتدأ، فيقول: زيد لأخوك، قال الشاعر:

خالي لأنت أو من جرير خاله ينل العلياء أو يكرم الأخوالا

«... وقال قطرب: يجوز أن يكون المعنى: أجل، ويجوز أن تكون اللام داخلة في الخبر على التوكيد».

فانظر في هذه النصوص التي ما جاءت إلا لتبرير الحركة الإعرابية التي جاءت مخالفة لما عليه القاعدة النحوية من أن (إنّ) تنصب المبتدأ ويبقى الخبر بعدها مرفوعاً. في حين إن لا قيمة للحركة الإعرابية في المستوى

---

(١) معاني القرآن ٢/١٨٣.
(٢) حجة القراءات ٤٥٥.

الدلالي، ويمكن للمتكلم أن يقول بالمبتدأ بعدها مرفوعاً أو منصوباً، ويكون محافظاً على خط سلامة المبنى إستناداً إلى ما قالت العرب وقياساً عليه وعلى أفصح نص كتب بالعربية، القرآن الكريم.

ونأخذ قول كنانة كما جاء عند أبي زرعة، وقول بني الحارث كما جاء عند الفراء، ونحلل المثلين، فإن النتيجة ستكون واحدة، نقول:

إن هذان لساحران = ويكون تحليلها اللغوي:

هذان ساحران ⟸ إنّ هذان ساحران ⟸ إنّ هذان لساحران

م + خ ⟸ $\overset{e}{V}$ (م + خ) ⟸ $\overset{e}{V}$ (م + $\overset{e}{V}$ خ)

= جملة تحويلية اسمية مؤكدة والخبر فيها مؤكد بمؤكدين.

وتقول: (إنّ هذين لساحران)، ويكون تحليلها اللغوي:

هذان ساحران = جملة توليدية اسمية.

⟸ إن هذين ساحران

= $\overset{e}{V}$ (م + خ)

= جملة تحويلية اسمية مؤكدة بمؤكد واحد. والحركة الإعرابية على المبتدأ جاءت أقتضاء لإنّ في لهجة بعض القبائل

⟸ إن هذين لساحران

= $\overset{e}{V}$ (م + $\overset{e}{V}$ خ)

= جملة تحويلية اسمية مؤكدة، والخبرفيها مؤكد بمؤكدين.

وبذا يلتقي التحليل الأول والثاني في المستوى الدلالي، ويفترقان في المستوى التركيبي في الحركة الإعرابية قياساً على لهجات بعض القبائل.

د ـ د ـ النعت التالي لاسم (إنّ) وخبرها

يقول تعالى: ﴿إلا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الذين آمنوا وكانوا يتقون﴾[1].

---

(١) يونس: ٦٣.

ويقول عز وجل : ﴿إن ذلك لحق تخاصم أهل النار﴾[1]

ويقول: ﴿قل إن ربي يقذف بالحق علاّمُ الغيوب﴾[2].

يقول الفراء[3]: «والذين في موضع رفع لأنه نعت جا بعد خبر (إنّ) . . . ، والنصب في كل ذلك (الذين، تخاصم، علام) جائز على الاتباع للاسم الأول وعلى تكرير (إنّ) وإنما رفعت العرب النعوت إذا جاءت بعد الأفاعيل في (إنّ) ، لأنهم رأوا الفعل مرفوعاً فتوهموا أن صاحبه مرفوع في المعنى - لأنهم لم يجدوا في تصريف المنصوب اسماً منصوباً وفعله مرفوع - فرفعوا النعت.

وكان الكسائي يقول: «جعلته - يعني النعت - تابعاً للاسم المضمر في الفعل، وهو خطأ وليس بجائز، لأن (الظريف) وما أشبهه أسماء ظاهرة، ولا يكون الظاهر نعتاً لمكني إلاّ ما كان مثل نفسه، وأنفسهم، واجمعين، وكلهم، لأن هذه إنما تكون أطرافاً لأواخر الكلام، لا يقال مررت بأجمعين، كما يقال مررت بالظريف، وإن شئت جعلت قوله (الذين آمنوا وكانوا يتقون) رفعاً»[4].

فمما هو جلي واضح أن قول كل من الفراء والكسائي في هذه المسألة، ما كان إلا لتبرير حركة إعرابية يعهد غيرها في مثل هذا الموضع، فالقاعدة على أن النعت تابع والتابع يأخذ حركة المتبوع. ولكنه قد جاء في القرآن الكريم على غير ذلك، فهو مرفوع من حيث المبنى أو التركيب، وهو نعت لمنصوب في الدلالة والمعنى. وقد كان الفراء أقرب إلى ما نراه إلا أنه خلط بين المستويين التركيبي والدلالي بقوله: (. . . فتوهموا أن صاحبه (الفعل) مرفوع في المعنى . . . . فرفعوا النعت) فخلط بين الرفع وهو مصطلح تراكيب، والمعنى وهو مصطلح دلالة، ولو نظر النحاة إلى الحركة الإعرابية

(١) ص : ٦٤.
(٢) سبأ : ٤٨.
(٣) معاني القرآن ١/٤٧٠ - ٤٧١.
(٤) معاني القرآن ١/٤٧١.

على اسم (إنّ) بأنها حركة اقتضاء ـ مختلفة باختلاف القبائل ـ لا قيمة لها في المعنى، لما كانوا بحاجة إلى هذا التبرير أو ذاك، فيخرجه بعضهم على أنه نعت ويذهب آخرون ـ كما ذهب سيبويه ـ[1] إلى أن النعت الذي يأتي بعد اسم إن وخبرها يجوز فيه الرفع والنصب، فالرفع على أنه بدل من المضمر في الخبر أو على الابتداء، والنصب على اتباعه للاسم، أو بفعل مضمر.

فانظر إلى هذا التعدّد في التخريج والتبرير والإعراب والمعنى، فتارة هو مبتدأ، وأخرى هو بدل وثالثة هو نعت ورابعة هو مرفوع بفعل مضمر. . . ولا سبب لهذا كله إلا أن الحركة تخالف ما عليه القاعدة.

ومن القضايا التي يجب بحثها في إطار بحث (أن) في باب التوكيد قضيتان:

١ ـ دخول اللام على الخبر بعد (إنّ).

يقول تعالى: ﴿إنّ هذان لساحران﴾[2].

يرى النحاة إن اللام الداخلة على خبر إنّ المشددة تكون أصلاً لتوكيد المبتدأ[3]، ولكنّ المؤكدين (إن واللام) لا يتواليان ولا بد من وجود فاصل بينهما، لذا تنتقل اللام من المبتدأ إلى الخبر وتسمى اللام المزحلقة.

والذي نراه أن هذه اللام هي لام توكيد تؤكد المبنى الصرفي الذي تلتصق به[4]، وقد نص على ذلك عدد من مفسري القرآن ومعربيه. يقول الأخفش[5]: (فهذه اللام لام التوكيد، وهي منصوبة تقع على الاسم الذي تقع عليه (إنّ) إذا كان بينها وبين (إنّ) حشو، نحو: (إن في الدار لزيداً).

---

(١) الكتاب ١٤٧/٢.

(٢) طه: ٦٣.

(٣) انظر: شرح المفصل ٦٣/٨، شرح التصريح ٢٢١/١، المقتضب ٤٤٣/٢، ٤٣٤، الهمع ١٣٩/١.

(٤) وانظر: اللامات ـ للزجاجي ص ٦٥، ٦٩، ٧٥، ٧٨، ١١٧.

(٥) معاني القرآن ص ٢٠٩ الجزء الأول.

ولكن الأخفش خلط بين مستويي التحليل، التركيبي والدلالي، فعبر عن الدلالي بأنها للتوكيد، وعن التركيبي بأنها منصوبة، فهـي فـي الحقيقـة أداة تؤكد ما تلتصق به، تقول:

A ﴾
١ ـ إن لفي الدار زيداً.
٢ ـ إن زيداً لفي الدار.
٣ ـ إن في الدار لزيداً.

ففي الجملة A/١ الخبر مؤكد بثلاثة مؤكدات هي: إنّ، واللام، والتقديم، لأن هذا النمط مما يجوز فيه تقديم الخبر ولا يعـد مما يجب، فيكون تحليلها كما يلي:

$$(\ م + \overset{\overset{خ}{ع}}{V}\ )\ \overset{ع}{V}\ )\ \overset{ع}{V} = ١/A$$

وأما الجملة A/٢ = جملة تحويلية اسمية الخبر فيها مؤكد بمؤكديـن هما: إن واللام، ويكون تحليلها كما يلي:

$$(\ خ\ \overset{ع}{V} + (م\ )\ \overset{ع}{V} = ٢/A$$

وأما الجملة A/٣ فأنها جملة تحويلية اسمية المبتـدأ فيها مؤكـد بمؤكدين والخبر بمؤكدين أيضاً، ويكون تحليلها كما يلي:

$$(\ م\ \overset{ع}{V} + \overset{\overset{خ}{ع}}{V}\ )\ \overset{ع}{V} = ٣/A$$

وهي للتوكيد عند معظم النحاة نصاً على ذلك، يقول الزجاج[١] في قوله تعالى:

﴿وإنّ منهم لفريقاً يلوون ألسنتهم بالكتاب﴾[٢].

«هذه اللام في (وإنّ منهم لفريقاً) تؤكد الكلام زيادة على توكيد (إنّ)، لأن إنّ معناها توكيد الكلام، ولذلك صار الضم يوصل بها في الإيجاب،

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٤٤٢، ٤٥٤.
(٢) آل عمران: ٧٨.

نقول: (والله أن زيداً قائم، وكذلك تصل الضم باللام، فتقول: والله لزيد قائم، ولا تلي هذه اللام (إنّ).

لا يجوز: إن لزيداً قائم، بإجماع النحويين كلهم وأهل اللغة».

ويرى فيها الفراء ما يراه الزجاج بأنها من القوة في التوكيد حتى إنها لتفسر بالقسم، يقول[1] في تعليقه على قوله تعالى: ﴿وإنّ كلا لمّا ليوفينهم﴾[2] «. . . . ثم جعل اللام التي فيها جواباً لإنّ، وجعل اللام التي في (ليوفينهم) لاماً دخلت على نية يمين فيها».

وقد تأتي الباء بدلاً من اللام لتوكيد الخبر بعد (إنّ) فتقوم بما تقوم به اللام من حيث الدلالة، ولكنها تترك أثراً تركيبياً بأن يأخذ الخبر حركة اقتضاء هي الكسرة، وهذه الكسرة لها دور في إقامة خط سلامة المبنى، ولا دور لها في خط تحقيق المعنى، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿إنّ الله الذي خلق السماوات والأرض ولم يَعْيَ بخلقهن بقادر على أن يحيي الموتى﴾[3].

٢ ـ اتصال الخبر بعد (إنّ) بالفاء[*]

لسنا بصدد تفصيل القول في اختلاف النحاة في جواز اتصال الخبر المفرد بعد (إنّ) بالفاء، فقد أجازه الفراء في قوله[4]: «. . . . ولو قلت: إن ضاربك فظالم، كان جائزاً، لأن تأويل: إن ضاربك كقولك: إن من يضربك فظالم، فقس على هذا الاسم المفرد الذي فيه تأويل الجزاء، فادخل له الفاء»، ومنعه الزجاج[5]، ولكنا بصدد معالجة هذه الظاهرة اللغوية معالجة وصفيّة قائمة على إظهار قيمة هذا الحرف دلالياً وتركيبياً يقول تعالى: ﴿إن الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون

---

(١) معاني القرآن ٢/٢٨ ـ ٢٩.

(٢) هود: ١١١.

(٣) الأحقاف: ٢٣.

(*) انظر في هذه المسألة: الكتاب ٣/١٠٢، شرح المفصل ١/١٠١.

(٤) معاني القرآن ٣/١٥٦.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٩٣.

بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب أليم﴾[1].

ويقول تعالى: ﴿إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من أحدهم ملءُ الأرض ذهباً﴾[2].

ويقول تعالى: ﴿إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق﴾[3].

ويقول تعالى: ﴿قل: إن الموت الذي تفرّون منه فأنه ملاقيكم﴾[4].

يرى النحاة إن الفاء تدخل في خبر إنّ إذا كان اسمها اسماً موصولاً لأنه في ذلك يشبه المجازاة في قولنا: إن تدرس فأنت ناجح، حيث دخلت الفاء في جواب الشرط الجملة الاسمية، وكذلك عندما يكون الجواب جملة طلبية... الخ، فهي عندهم زائدة في خبر (إنّ)؛ لأن الفاء تكون إما للعطف أو للجزاء، وهذه ليست أيّاً منهما، فهي الزائدة.

ويرى النحاة أن اسم إن اسم موصول في حال دخول الفاء في الخبر، إلا أن الآية ﴿قل إنّ الموت الذي تفرّون منه فأنه ملاقيكم﴾ تغير النظرة إلى هذه القاعدة أو إلى هذا المعيار، فاسمها هنا (الموت) ليس باسم موصول، لذا حاولوا البحث عن تبرير آخر، يقول الفراء[5]: «أدخلت العرب الفاء في خبر إنّ لأنها وقعت على (الذي)، والذي حرف يوصل، فالعرب تدخل الفاء في كل خبر كان اسمه مما يوصل مثل: من والذي، وإلقاؤها صواب، وهي في قراءة عبد الله «إن الموت الذي تفرون منه ملاقيكم) ومن أدخل الفاء ذهب بالذي إلى تأويل الجزاء إذا احتاجت إلى أن توصل، ومن ألقى الفاء فهو على القياس»، فاقترن الخبر هنا بالفاء لأن اسم (إنّ) (الموت) قد جاء بعدها بدلاً منها اسم موصول (الذي).

---

(١) آل عمران: ٢١.
(٢) آل عمران: ٩١.
(٣) البروج: ١٠.
(٤) الجمعة: ٨.
(٥) معاني القرآن ٣/١٥٥ ـ ١٥٦.

والذي نراه إن الفاء في مثل هذه التراكيب لها دور في المبنى ولا دور لها في المعنى، فهي رابط يربط بين ركني جملة انطلاقاً من التعريف الذي نرتضيه للجملة «بأنها الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه». يقول تعالى:

﴿إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم﴾.

أصلها: الموت ملاقيكم.

وجاءت (الذي) صفة للموت. والموصوف والصفة كالكلمة الواحدة في ظاهرة التلازم[1]، ولكن (الذي) اسم مبهم جاءت بعده صلة لإزالة ما فيه من إبهام (تفرون منه) والموصول والصلة كالكلمة الواحدة في ظاهرة التلازم[2]. واحتاج الخبر إلى توكيد فأصبح: إنه ملاقيكم، فجاءت الفاء رابطاً بين الخبر الذي أخذ نمط الجملة الصغرى: هو ملاقيكم، كما يلي:

إن الموت الذي تفرون منه هو ملاقيكم.

⟸ إن الموت الذي تفرون منه إنه ملاقيكم.

⟸ إن الموت الذي تفرون منه / ف / إنه ملاقيكم.

فلا يزيد دور الفاء في مثل هذه الأنماط عن دور الرابط من حيث المبنى، ولا دور له في المعنى.

إنّما: [2]

يرى النحاة أن أصل هذه الأداة (إنّ) بكسر الهمزة وفتحها، زيدت عليها (ما) فكفتها عن العمل، لذا فهي تسمى: كافة ومكفوفة، وتدخل على الجملة الفعلية كما تدخل على الاسمية، وهي في كلتا الحالتين تفيد معنى التوكيد بدرجة أقوى من التوكيد بإنّ وحدها، وغالباً ما تكون في سياق فيه

---

(١) انظر: «في نحو اللغة وتراكيبها»، الفصل الثالث.

(٢) ينظر في هذه المسألة، الكتاب ٢/١٣٨، ٤/٢١٦، الأصول في النحو ١/٢٨١، المفصل ٢٩٢، شرح المفصل ٨/٤، المقتضب ٢/٣٦٣، دلائل الإعجاز ص ٢٥٢.

إنكار وجحد، يحتاج إلى درجة عالية من توكيد الخبر، يقول تعالى:

A
﴿إنّما الله إله واحد﴾[1]
﴿إنما أنت نذير﴾[2]
﴿إنّما الحياة الدنيا لعب ولهو﴾[3]
﴿إنما المشركون نجس﴾[4]
﴿فإنما عليك البلاغ﴾[5]
﴿إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس. . .﴾[6]

ويقول تعالى:

B
﴿إنما صنعوا كيد ساحر﴾[7]
﴿إنما حرّم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير. . . .﴾[8].

ويقول تعالى:

C/ ﴿ألاّ إنما طائرهم عند الله﴾[9].

ويقول تعالى:

D
﴿إنما توعدون لآت﴾[10].
﴿إنما توعدون لصادق﴾[11].

فالناظر في آيات المجموعات الأربع يرى أن بينها عنصراً مشتركاً هو

(1) النساء: ١٧١.
(2) هود: ١٢.
(3) محمد: ٣٦.
(4) التوبة: ٢٨.
(5) آل عمران: ٢٠.
(6) المائدة: ٩٠.
(7) طه: ٦٩.
(8) البقرة: ١٧٣.
(9) الأعراف: ١٣١.
(10) الأنعام: ١٣٤.
(11) الذاريات: ٥.

التوكيد، توكيد خبر لمجموعة من الناس ينكرون هذا الخبر، ويقفون منه موقفاً يحتاج إلى توكيد، ويرى كذلك أن آيات المجوعة (A)دخلت فيها (إنما) على الجملة الاسمية وأفادت توكيد الخبر فيها. ونحن نرى أن هذه الأداة أداة واحدة وليست مكونة من (إنَّ + ما)، فهي وحدة لغوية تفيد درجة من التوكيد تزيد على درجة التوكيد في (إنَّ) وحدها، وإن الـذي دفع النحاة إلى القول بأنها مكونة من (إنَّ + ما) هو القول بالعمل والعامل، فإنَّ عندهم تدخل على المبتدأ فتنصبه، ولكنهم نظروا إلى الجملة الاسمية بعد أن دخلت عليها إنما فوجدوا أن المبتدأ على ما هو عليه (في حالة الرفع) ووجدوا أنها تدخل على الفعل، فقالوا: كافة ومكفوفة، متابعة لنظرية العمل والعامل.

فالآية: ﴿إنما أنت نذير﴾ جاءت فيها إنما لتوكيد الخبر: أنت نذير، وفي الآية: ﴿إنما أنت منذر من يخشاها﴾ وكل ذلك تذكير بأمر معلوم لأن كل واحد يعلم أنه... وكذلك الإنذار إنما يؤثر على من يؤمن بالله)[1] وفي الآية: ﴿إنما الله إله واحد﴾ جاءت فيها (إنما) لتوكيد الخبر: الله إله، بعد تحديده بصفة (واحد)، وكل من هذه الآيات يكون تحليلها:

$\overset{\text{ع}}{\nabla}$ (م + خ)

وهكذا القول في : ﴿إنما الحياة الدنيا لعب ولهو﴾ وفي بقية آيات المجوعة (A).

أما آيات المجموعة (B)فقد دخلت فيها إنما على الجملة الفعلية لتوكيدها، وهذا واضح في الآية : ﴿إنما حرَّم عليكم ... ﴾ فالخبر في الآية بغير (إنما) واضح جلي، ولكن هذا موضوع ليس من اليسير على قـوم كانوا قد الفوا عمل ما يطلب منهم تحريمه على أنفسهم حتى غدا منهم موضع الطبع أو العادة، فاحتاج المقام إلى توكيده،فجاء الخبر مؤكداً بإنما التي تفيد درجة من التوكيد أكبر من درجة التوكيد بإنَّ.

أما الآية: ﴿إنما صنعوا كيد ساحر﴾ وما يماثلها في هذا النمط، فإن ما

---

(١) نهاية الإيجاز ص ١٨٢.

فيها بمعنى الذي (اسم موصول) وهو في موضع المفعول به للفعل اللاحق: إن الذي صنعوا. . وتكون (كيد ساحر) بيان للإبهام الذي في الاسم الموصول الذي، لذا قال الفراء[1]: «ولو نصبت (كيد ساحر) كان صواباً» ومثلها قوله تعالى: ﴿إنما تعبدون من دون الله أوثاناً﴾[2].

وقد تكون آيات المجموعة (D) مماثلة في تركيبها لهذه المجموعة، (إنما توعدون) فتكون (ما) هنا بمعنى (الذي) وهي في موضع المفعول به للفعل التالي (توعدون) ويمكن أن تكون بمعنى (الذي) وهي مبتدأ والفعل بعدها صلة لها فهي معه كالكلمة الواحدة تحقيقاً لفكرة التلازم في اللغة[3]، ويرجح هذا ورود اللام المؤكدة في الخبر، فيكون تركيب هذا النمط كما يلي:

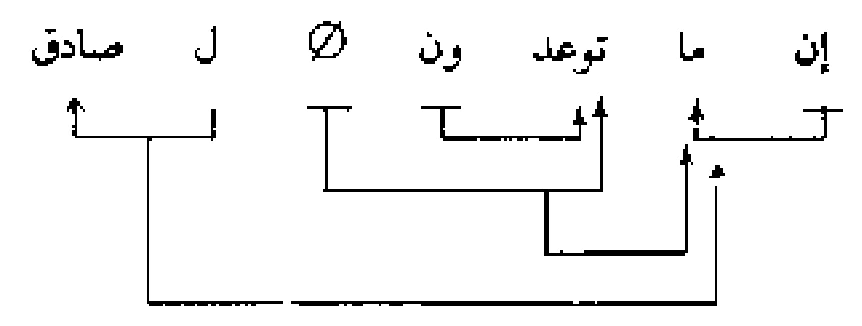
عنصر توكيد [(مبتدأ + صلة) + عنصر توكيد (خ)]

$\overset{e}{V}$ { (م + صلة ⊂ ف + فا + ∅) + $\overset{e}{V}$ (خ)]

ومثلها يكون القول في الآية الثانية: ﴿إنما توعدون لصادق﴾ فهي مكونة من:

$\overset{e}{V}$] (م + صلة ⊂ ف + فا + ∅) + $\overset{e}{V}$ خ]

والصلة والموصول كالكلمة الواحدة، وأما المفعول به للفعل (توعدون) فقد حذف لغرض بلاغي، فيكون ترابط الكلمات فيها كما يلي:



(1) معاني القرآن ٢/١٨٦.

(2) العنكبوت: ١٧.

(3) انظر: «في نحو اللغة وتراكيبها» الفصل الثالث.

أما النمط الذي يرد مماثلاً للإطار الوارد في آية المجموعة (C) فإن فيها عنصر التوكيد (إنما) مؤكداً للخبر المكون مما جاء في المبتدأ (طائرهم) والخبر (عند الله) هكذا:

طائرهم عند الله ⟸ إنما طائرهم عند الله

م + خ ⟸ $\overset{e}{V}$ (م + خ)

⟸ إلا + $\overset{e}{V}$ (م + خ)

فإذا كانت (إلا) لشد أنتباه المخاطب إلى أمر يريده المتكلم، فإنها تحمل درجة من درجات التوكيد والتنبيه، ولكن التوكيد فيها غير جلي، بل يفهم منها اعتماداً على أن التنبيه يسبق الخبر المؤكد.

لكنّ، بل[1]

لسنا بصدد البحث في أصل لكنّ المشددة واختلاف النحاة فيه، فجمهورهم على أنها مكونة من (إنّ) دخلت عليها اللام والكاف فصارت حرفاً واحداً يفيد الاستدراك، ولكنّا بصدد البحث في إفادة هذا الحرف معنى التوكيد، مع أننا نرفض القول بهذا التركيب، ونرى أنها كتلة لغوية جاءت في اللغة هكذا، ولسنا ـ أيضاً ـ بصدد إطالة القول في هذه الأداة مشددة، فالنحاة على أنها تفيد التوكيد، فيرى سيبويه أنها مثقلة في جميع الكلام بمنزلة (إنّ)[2]. ولكن جلّ اهتمام النحاة ـ كما تقتضيه نظرتهم في نظرية العامل ـ كان موجهاً إلى الأثر الذي تتركه هذه الأداة على الجملة التي تدخل عليها، فتدخل على الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ وترفع الخبر، أو يبقى الخبر على ما هو عليه، ويسمى المبتدأ اسمها والخبر خبرها.

والذي نراه أنّ هذه الكتلة اللغوية الواحدة تدخل على الجملة التوليدية

---

(١) لمزيد من البحث انظر: الكتاب ٢/١٤٥، الجنى الداني ٦١٥، مغني اللبيب ٣٨٣، شرح التصريح ١/٢١١، معاني القراء ١/٤٦٥، المقتضب ١/٥١، الأصول لابن السراج ١/٢٩٥، شرح المفصل ٨/٧٩، شرح التصريح ١/٢١١، ٢٣٥، الإنصاف مسألة ٦٧، ٦٨.

(٢) سيبويه ٢/١٤٥ ـ ١٤٦.

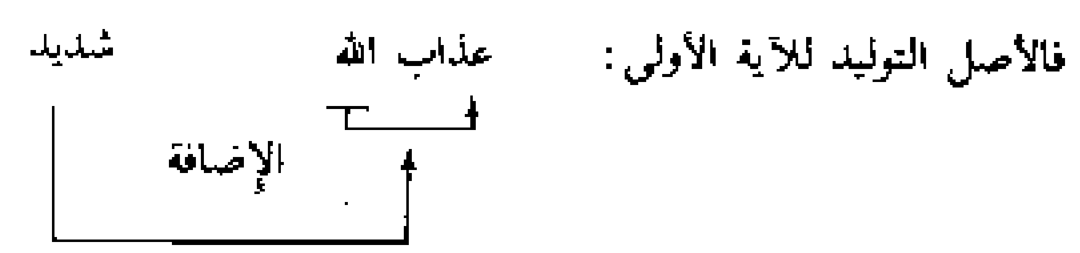
الاسمية فتحولها إلى جملة تحويلية اسمية، يقتضي الاسم الأول معها حركة النصب في عادة العرب في النطق وتفيد توكيد الجملة، لأنه ما من تحويل إلا وله غرض في المعنى، يقول تعالى:

﴿ ولكن عذاب الله شديد ﴾[1].

﴿ ولكن أكثركم للحق كارهون ﴾[2].

﴿ ولكن الله ذو فضل على العالمين ﴾[3].

فالأصل التوليد للآية الأولى:

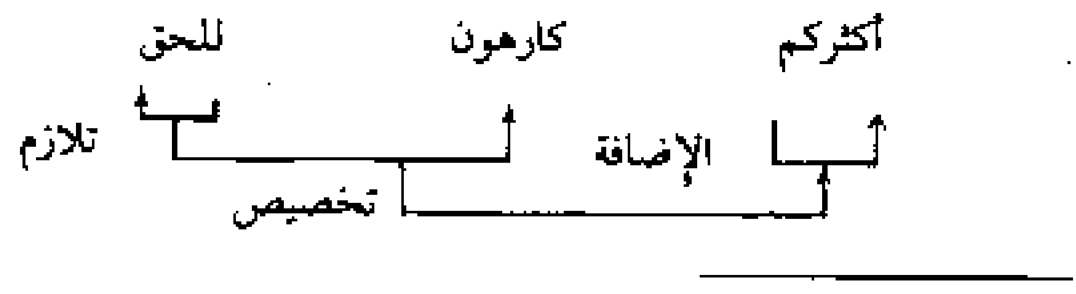


ويبدو التوكيد في ما بعدها إذا قابلناه بما قبلها، يقول تعالى مصوراً يوم الزلزلة، وكيف يكون الناس في ذهول شديد وفزع واضح حتى لتذهل المرضع عن ولدها، وهو أعزّ من تحرص عليه أو ما تحرص على التمسك به في أي وقت وتحت أي ظرف.

يقول تعالى:

﴿يا أيها الناس اتقوا ربّكم إن زلزلة الساعة شيء عظيم، يوم ترونها تذهل كل مرضعة عمّا أرضعت، وتضع كل ذات حمل حملها، وترى الناس سكارى وما هم بسكارى، ولكن عذاب الله شديد﴾.

والأصل التوليدي للآية الثانية:



(١) الحج: ٢.

(٢) الزخرف: ٧٨.

(٣) البقرة: ٢٥١.

فقدم (للحق) على (كارهون) ليعطيها درجة من التوكيد والتخصيص، ثم جاء في صدرها (لكنّ) لتفيد التوكيد بالمقابلة بما جاء قبلها، يقول تعالى:

﴿ولقد جئناكم بالحق، ولكن أكثركم للحق كارهون﴾.

ويبدو توكيد المعنى في الآية الثالثة واضحاً عند مقابلة ما جاء بعدها بما كان من المعنى قبلها، يقول تعالى:

﴿.... ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين﴾.

ففضل الله على العالمين واضح، إذ أنه قد حقق عدم فساد الأرض بأن حقق رفع الناس بعضهم ببعض.

أما عندما تكون (لكن) مخففة فالجمهور على أنها مهملة، فلا تؤثر في المبتدأ ولا في الخبر. وتبقى الجملة كما كانت، مكونة من مسند إليه (مبتدأ ومسند (الخبر). وأجاز بعضهم الإعمال[1]. للعرب في لكن لغتان، تشديد النون وإسكانها، فمن شددها نصب بها الأسماء ولم يلها فعل ولا يفعل، ومن خفف نونها وأسكنها لم يعملها في شيء: اسم ولا فعل، وكان الذي يعمل في الاسم الذي بعدها ما معه ينصبه أو يرفعه أو يخفضه، من ذلك قوله تعالى:

﴿ولكن الناس أنفسهم يظلمون﴾[2]

﴿ولكن الله رمى﴾[3]

﴿ولكن الشياطين كفروا﴾[4].

والذي نراه أن (لكن) المخففة تفيد ما تفيده المشددة فيكون المعنى مؤكداً في ما بعدها بمقابلته بما قبلها، يقول تعالى:

---

(١) معاني القرآن ـ الفراء ـ ١/٤٦٥.

(٢) يونس: ٤٤.

(٣) الأنفال: ١٧.

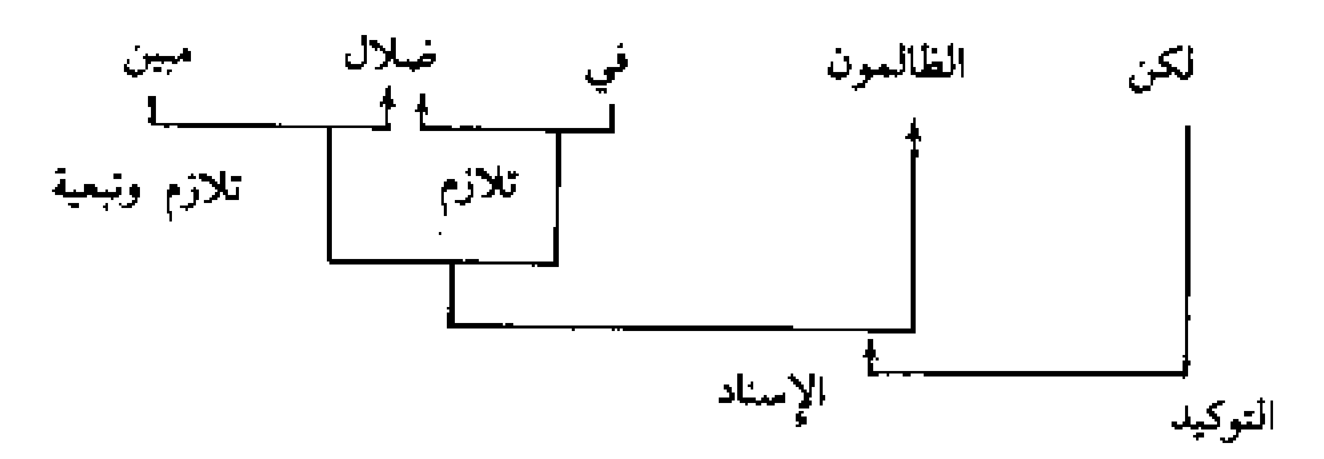
(٤) البقرة: ١٠٢.

﴿.... فاختلف الاحزاب من بينهم فويل للذين كفروا من مشهد يوم عظيم، أسمع بهم وأبصر يوم يأتوننا لكن الظالمون في ضلال مبين﴾[1].

فالحديث هنا عن فئة من الأحزاب، وهي التي كفرت بما جاء مؤكداً في الآيتين السابقتين على هذه الآية:

﴿ما كان لله أن يتخذ من ولد سبحانه إذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون، وإن الله ربي وربكم فاعبدوه هذا صراط مستقيم﴾.

فاختلفوا بعد هذا التوكيد الشديد (بمن) التي تسمى زائدة وبالمصدر (سبحانه) و(بإنما) و(بإنّ) وبقول تعالى: ﴿هذا صراط مستقيم﴾، فيأتي المعنى في ما بعدها (لكن) غاية في التوكيد:



ولعل مما يوضح مثل هذا المعنى ما جاء في كتاب الإنصاف في قول الكوفيين في ما يورده الأنباري، وبذا يتم الربط بين لكن وبل مع الاختلاف في ما بينها من جواز العطف بلكن في الإيجاب ووقوع الثانية موقع أو[2]، يقول: «ألا ترى أنك تقول «ما جاءني زيد لكن عمرو» فتثبت المجيء للثاني دون الأول، كما لو قلت: «ما جاءني زيد لكن عمرو» فتثبت المجيء للثاني دون الأول، فإذا كانا في معنى واحد، وقد اشتركا في العطف بهما في النفي فكذلك في الإيجاب»[3].

---

(١) مريم : ٣٧ - ٣٨.

(٢) هذه مسألة اختلاف بين النحاة، انظره في المسألتين ٦٧ - ٦٨ من كتاب الانصاف.

وفي الحقيقة، ليس هناك من عطف ببل ولا بلكن، وإنما يريد المتكلم بأي منهما أن يعرض عن خبر ذكره، أو أن يضرب عنه، وقد ورد في جملة تقدمت عليها، أورده هو ذاته ليبرز الخبر الذي جاء في الجملة بعدها مقابلاً بالمتقدم ليؤكد الثاني، أو ليلفت الانتباه إليه تقول:

ما حضر زيد بل عمرو

فهو يريد أن يلفت الانتباه إلى حضور (عمرو) فقدم له بعدم حضور زيد، يقول تعالى:

﴿ليس البّر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب﴾[1].

فهذا في حقيقته بّر إنّ قام الإنسان به بقلب متوجه إلى الله مؤمن به منصرف إليه ولو أدعى إنسان أنه مؤمن بالله، محب له، مخلص في التوجه إليه، ولكنه لا يتوجه إليه في صلاة يقوم بها بالكيفية التي بيّنها محمد صلى الله عليه وسلم، فأنه لا يكون صادقاً في ما يدعيه، ولرد عليه ذلك. ومن هنا كان التوكيد للمعنى الذي جاء في تتمة الآية: ﴿... ولكن البّر من آمن بالله﴾ بتخفيف لكن في قراءة نافع وابن عامر[2]..

ومثل (لكن) المخففة (بل) في توكيد ما بعدها مقابلاً بما قبلها، يقول تعالى: ﴿وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله، قالوا بل نتبع ما الفينا عليه آباءنا، أو لو كان آباؤ هم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون﴾[3].

ما يؤكد به الجملة الاسمية والفعلية :

ومما يذكر هنا أن (لكن) مثلها مثل (إن) فإذا خففت دخلت على الفعل كدخولها على الاسم وأفادت التوكيد، ومثلهما:

إنما

---

(١) البقرة : ١٧٧.

(٢) حجة القراءات ٥٥١، وانظر النشر ٢١٩/٢، والبحر المحيط ٣/٢.

(٣) البقرة : ١٧٠.

التي قال فيها النحاة بأنها الكافة والمكفوفة، وهذا قول يتسق مع نظرتهم إلى العمل والعامل. فـ (إنّ) تؤثر في المبتدأ بعدها، ولكنه بعد إنما التي تبدو مكونة من إن + ما، على حالته في الرفع فقالوا إنما هي الكافة والمكفوفة.

والذي نراه أنّ (إنما) كتلة لغوية واحدة وليست مكونة من: إن + ما، تدخل على الجملة التوليدية فتعطيها درجة عالية من التوكيد: إنما المؤمنون أخوة.

أصلها: المؤمنون أخوة

فدخلت عليها إنما، فاعطتها درجة توكيد لا تكون بإنّ، ولا بإنّ + اللام المزحلقة.

وهكذا القول في: ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماءُ﴾.

فقد جرى عليها توكيد بتقديم المفعول به على الفاعل ثم ما جاء به الجار والمجرور المضاف من تخصيص، فالفعل يخشى مؤكد بإنما، وتوكيد الفعل يضفي على ما يليه، فالفاعل مؤكد لأنه مع الفعل كالكلمة الواحدة. والمفعول به مؤكد بمؤكدين أحدهما إنما والثاني هو التقديم. يقول الجرجاني[1] في التقديم والتأخير: «هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعه ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قُدِّم فيه شيء وحوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان».

ومن أمثلتها في القرآن الكريم :

(١) دلائل الإعجاز ص ٨٣.

﴿إنما جعل السبت على الذين اختلفوا فيه﴾[1]
﴿إنما صنعوا كيد ساحر﴾[2]
﴿إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير...﴾[3].

ومما يؤكد به الاسم والفعل (الجملة التوليدية الاسمية والفعلية) أيضاً:

١ ـ اللام [4]

فقد ذكرنا سابقاً أن اللام تؤكد من الجملة الجزء الذي تلتصق به، فاللام في الخبر تؤكد الخبر كما أن (إنَّ) تؤكد الجملة بكاملها، يقول الزجاجي[5]: «إعلم أن (لام إنَّ) تدخل مؤكدة للخبر، كما تدخل إنَّ مؤكدة للجملة في قولك: إنَّ زيداً قائم، وإنَّ زيداً لقائم. دخلت اللام في الخبر مؤكدة له، كما دخلت إنَّ مؤكدة للجملة. كما قال تعالى: ﴿فإن الله لغني﴾[*]، و﴿إن هؤلاء لشرذمة قليلون، وإنهم لنا لغائظون، وإنا لجميع حاذرون﴾[**] هذا مذهب سيبويه».

فترد اللام مع إن في الجملة الاسمية، ويقال بأنها اللام المزحلقة، وقد بيّنا سابقاً أنها لام توكيد الخبر.

وتأتي من غير إن، فتقول:

﴿لأنتم أشد رهبة﴾[6].

---

(١) النحل: ١٢٤.
(٢) طه: ٦٩.
(٣) البقرة: ١٧٣.
(٤) لمزيد من التفصيل انظر: الكتاب ٣/١٠٤، الأصول لابن السراج ١/٢٩٢، شرح المفصل ٩/٢١، المغني ٢٢٩، ٣٠٩، معاني الحروف للرماني ٥٤، المفصل ٣٢٦، الجنى الداني ١٣٤، رصف المباني ٢٣٨.
(٥) اللامات: ٦٠.
(*) إبراهيم: ٨.
(**) الشعراء: ٥٤ ـ ٥٦.
(٦) الحشر: ١٣.

فأفادت اللام توكيد الجملة بتوكيد المسند إليه، ومثلها قوله تعالى:

﴿والدار الآخرة خير﴾[1]

﴿ولنعم دار المتقين﴾[2]

﴿ولمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه﴾[3]

ومنه قول امرىء القيس[4]:

ليوم بذات الطّلح عند محجّرٍ   أحبُّ إلينا من ليالٍ على وقرِ

أما دخولها على الفعل فإنه يكون على أنماط أهمها:

١ - اللام الداخلة على الفعل مباشرة في جواب لو، يقول تعالى:

﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾[5].

فالجملة قبل اللام مؤكدة في معناها بما جاء في معنى لفسدتا، فالفساد لم يحصل، إذاً، فالذي فيهما هو إله واحد هو الله، ولمّا كان فيهما إله واحد هوالله، فأنهما لم تفسدا ولن تفسدا، وهذا توكيد للفعل ذاته، فاللام في لفسدتا تفيد توكيده ومن أمثلتها في القرآن الكريم:

﴿ولنبلونكم بشيء من الجوع والخوف﴾[6]

﴿لننجينه وأهله﴾[7]

﴿لتركبن طبقاً عن طبق﴾[8]

---

(١) النحل: ٣٠.

(٢) النحل: ٣٠.

(٣) التوبة: ١٠٨.

(٤) اللامات: ٦٩ - ٧٠.

(٥) الأنبياء: ٢٢.

(٦) البقرة: ١٥٥.

(٧) العنكبوت: ٣٢.

(٨) الإنشقاق: ١٩.

﴿لأضلنهم ولأمنينهم ولآمرنهم فليبتكن آذان الأنعام ولآمرنهم فليغيرن خلق الله﴾[1].

ومنه: ﴿ لأقسم بيوم القيامة، ولأقسم بالنفس اللوامة ﴾[2].

ومنه ﴿فلنسألن الذين أرسل إليهم ولنسألن المرسلين﴾[3]

ومنه ﴿فلنقصنّ عليهم بعلم﴾[4].

٢ ـ اللام الداخلة على سوف

يقول تعالى:

﴿ولسوف يعطيك ربك فترضى﴾[5]

﴿ولسوف أُخرجُ حيّاً﴾[6].

فإنها تفيد مزيداً من التوكيد لتوكيد الحدث في المستقبل الذي قد اكتسب درجة من التوكيد باستعمال أداة المستقبل (سوف). يقول صاحب الكشاف: «فإن قلت ما هذه اللام الداخلة على سوف ؟ قلت: هي لام المبتدأ المؤكدة لمضمون الجملة. والمبتدأ محذوف تقديره: ولأنت سوف يعطيك، وذلك أنه لا يخلو من أن تكون لام قسم أو ابتداء، فلام القسم لا تدخل على المضارع إلا مع نون التوكيد، فبقي أن تكون لام الابتداء، ولام الابتداء لا تدخل إلا على الجملة من المبتدأ والخبر، فلا بد من تقدير مبتدأ وخبر، وأن يكون أصله: ولأنت سوف يعطيك»[7] .

والذي نراه أن هذه اللام هي اللام المؤكدة لمضمون الجملة التي تلتصق بها وليست هناك حاجة لتقدير مبتدأ، فيرى المرادي[8] أن اللام لا

---

(١) النساء : ١١٩.

(٢) القيامة : ١-٢، وفيها قراءات ، انظر السبعة لابن مجاهد ٦٦١، النشر ٢/٢٨٢.

(٣) الأعراف : ٦.

(٤) الأعراف : ٧.

(٥) الضحى : ٥.

(٦) مريم : ٦٦.

(٧) الكشاف : ٤/٢٦٤.

(٨) الجنى الداني ١٢٦ ـ ١٢٧.

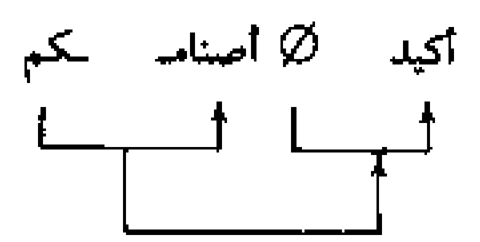
تدخل على المضارع إلا مع نون التوكيد ليس على إطلاقه، بل هو مشروط عند البصريين بألا يفصل بين الفعل واللام بحرف تنفيس أو قد، أو بمعموله، أما الكوفيون فانهم يجيزون تعاقب اللام والنون.

ونرى بأنها تفيد توكيد الفعل في المستقبل، وتوكيد الفاعل لارتباطه معه بالتلازم، وتوكيد المفعول به؛ لأن الجملة تحتاج إلى المفعول لتكون جملة توليدية تامة المعنى، إذا كان فعلها متعدياً.

٣ ـ اللام الداخلة مع القسم أو موطئة له.

يقول تعالى: ﴿وتالله لأكيدّن أصنامكم﴾[١]

فالسياق سياق توكيد إذ إن أصل الجملة التوليدي:



ثم دخلت عليها نون التوكيد الثقيلة لتوكيد الحدث، ولكن السياق يحتاج إلى مزيد من التوكيد فادخل اللام التي تسمى واقعة في جواب القسم، ثم جاء القسم ليكون عنصر توكيد لمضمون الجملة بكاملها، فالحقيقة المقسم عليها كبيرة، والمتكلم يحتاج إلى درجة عالية من التوكيد ليؤكد الخبر، فأتي بالقسم بعد أن أكد الجملة بالنون واللام، وهذا يماثل في الجملة الاسمية القسم مع (إنّ) واللام المسماة (اللام المزحلقة) كما في:

﴿والعصر إنّ الإنسان لفي خسر﴾

وتحليلها كما يلي:

ؤ ؤ (م + ؤ خ) = جملة تحويلية اسمية مؤكدة بمؤكدين وخبرها مؤكد بثلاثة مؤكدات.

---

(١) الأنبياء: ٥٧.

فيكون تحليل الآية: وتالله لأكيدنَّ أصنامكم

وتالله = عنصر توكيد $\overset{e}{\vee}$

اللام في لأكيدن = عنصر توكيد $\overset{e}{\vee}$

النون في لأكيدن = عنصر توكيد $\overset{e}{\vee}$

= $\overset{e}{\vee}$ $\overset{e}{\vee}$ $\overset{e}{\vee}$ (ف + ∅ + مف) =

جملة تحويلية فعليةمؤكدة بثلاثة مؤكدات.

٤ ـ اللام الداخلة على قد.

ومثلها في هذه الحالة مثل اللام المؤكدة للفعل بعد توكيده بالنون، فهي عنصر توكيد يحتاج إليه المتكلم ليؤكد خبراً في الجملة مؤكداً بقد.

حضر زيد = جملة توليدية فعلية (محايدة)

قد حضر زيد = جملة تحويلية فعلية مؤكدة بمؤكد واحد وتحليلها:

$\overset{e}{\vee}$ (ف + فا).

لقد حضر زيد

= $\overset{e}{\vee}$ $\overset{e}{\vee}$ (ف + فا) = جملة تحويلية فعلية مؤكدة بمؤكدين.

والله لقد حضر زيد

$\overset{e}{\vee}$ $\overset{e}{\vee}$ $\overset{e}{\vee}$ (ف + فا) = جملة تحويلية فعلية مؤكدة بثلاثة مؤكدات.

ومنه في القرآن الكريم:

﴿قد أفلح المؤمنون﴾[1]

﴿ولقد آتينا موسى الكتاب﴾[3]

﴿ولقد أهلكنا ما حولكم من القرى﴾[4]

﴿ولقد أخذ الله ميثاق بني إسرائيل﴾[2]

---

(١) المؤمنون: ١.

(٢) المائدة: ١٢.

(٣) البقرة: ٨٧.

(٤) الأحقاف: ٢٧.

﴿قد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير﴾[1]
﴿تالله لقد آثرك الله علينا﴾[2]
﴿تالله لقد أرسلنا إلى أمم من قبلك﴾[3]

ومن عناصر التوكيد المشتركة بين الفعلية والاسمية:

القسم : [4]

وللقسم عند النحاة أركان: حرف قسم، ومقسم به، ومقسم عليه، ومنهم من زاد: ومقسم ومقسم عنده، وزمان القسم ومكانه، وحروف القسم عندهم الباء والتاء واللام والواو، ومنهم من جعل الهمزة منها، ويسمي النحاة حرف القسم والمقسم به جملة القسم، أما المقسم عليه، فجملة جواب القسم. ويكون فيها في الإيجاب إنّ واللام، أما في النفي فيكون فيها ما، ولا.

أما جملة القسم فيمكن أن تكون بالحرف مع المقسم به مثل: بالله، والله، تالله... الخ أو بالفعل، مثل: وأقسموا، احلف، أقسم، وقد تكون بألفاظ بعينها: لعمرك يمين الله... الخ وقد عدها النحاة جملة خبرية. فهي إما إن تكون فعلاً وفاعلاً، أو مبتدأ وخبراً. لذا كان إعرابها عندهم:

والله: مجرورٌ لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ خبره محذوف تقديره قسمي، ويمكن أن يكون المُصدر هو المبتدأ.

ولكن هذا القول لا يستقيم، فإذا كانت الجملة عندهم تحمل معنى يحسن السكوت عليه، فإن هذا لايحمل معنى يحسن السكوت عليه إلا إذا كان من الضرب الذي تحدث عنه ابن جني في الخصائص يريد به المتكلم

---

(١) آل عمران : ١٨١.

(٢) يوسف : ٩١.

(٣) النحل : ٦٣.

(٤) لمزيد من التفصيل انظر شرح المفصل ٣٢/٨، ٩/٩٠، ٩٩، المقرب: ٢٠٤/١، الكتاب ١٠٤/٣، معاني الحروف - الرماني: ٣٦، رصف المباني ١٧١، مغني اللبيب ١٥٧، ٤٧٣، الجنى الداني ٥٧، ١٥٤.

أن يخبر السامع من أنه يقسم بالله إذا أقسم ولا يقسم بغيره.

والذي نراه أن القسم سواء أكان بالحرف والمقسم به، أم كان بالفعل يقصد به «توكيد الجملة» كما يرى السيوطي، وإن المتكلم يلقي الخبر غير مؤكد لخالي الذهن، فيقول: الإنسان في خسر = م + خ = جملة توليدية اسمية.

فإذا أراد توكيد الخبر قال: إنّ الإنسان في خسر =
$\overset{e}{\nabla}$ (م + خ) = جملة تحويلية اسمية مؤكدة

وإذا أراد مزيداً من توكيد الخبر قال: إن الإنسان لفي خسر.

= $\overset{e}{\nabla}$ (م + $\overset{e}{\nabla}$ خ) = جملة تحويلية اسمية مؤكدة وخبرها مؤكد بمؤكدين.

فإذا أراد مزيداً من التوكيد قال: والعصر إن الإنسان لفي خسر
$\overset{e}{\nabla}$ $\overset{e}{\nabla}$ (م + $\overset{e}{\nabla}$ خ)

مثلما كان دور (إنّ) هو التوكيد فإن دور القسم هو التوكيد. ولا يعقل أبداً أن يكون: ﴿والعصر﴾ قسماً من جملة، ويمكن أن يكون القسم متقدماً على جملة فعلية، فيفيد توكيدها، ولكنه لا يغيرها إلى جملة اسمية، بل تبقى جملة فعلية مؤكدة باللام مع قد، أو باللام مع نون التوكيد، يقول تعالى: ﴿فبعزتك لأغوينهم أجمعين﴾[١].

ويقول: ﴿تالله لقد آثرك الله علينا﴾[٢]

﴿. . . وربّك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ولا . . . .﴾[٣]

فأيّاً كان المقسم به، فإنه لا يزيد على كونه عنصر توكيد، يحوّل الجملة التي يدخل عليها إلى جملة مؤكدة في بابها الأصل (اسمية أو فعلية).

---

(١) ص : ٨٢.
(٢) يوسف : ٩١.
(٣) النساء : ٦٥.

وأما الحركة على الاسم المقسم به (الكسرة) فأنها حركة اقتضاء وليس بأثر من عامل، فقد أقرّ النحاة أن هذه الحروف ليست مختصة لذا فإنها لا تعمل، ولكنهم عندما احتاجوا لتبرير الحركة على آخر الاسم المقسم به (تالله) (وربِّك)، قالوا مجرور مرفوع (لفظاً ومحلاً).

وأما ما يسمى جملة جواب القسم (المقسم عليه)، فأنه دائماً يمثل نقطة هامة يراد توكيدها:

﴿تالله أنك لفي ضلالك القديم﴾[1]
∇ع ∇e (م + ∇e خ)

ولكن هذه النقطة الهامة قد تحذف للعلم بها أو لأن السياق يشير إليها فتصبح الجملة كما يلي: ∇e ∇e (∅ + ∅).

والحذف في كثير من الأحيان أبلغ من الذكر، وقد وضع ابن جني في كتابه الخصائص باباً للحذف[2]: «باب شجاعة العربية: أعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف، وقد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه».

ويقول الجرجاني[3]: «هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فانك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الافادة أزيد للافادة، وتجدك انطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بياناً إذا لم تبن».

ومن الأمثلة القرآنية لحذف الخبر المؤكد والابقاء على عناصر التوكيد قوله تعالى:

---

(١) يوسف: ٩٥.

(٢) الخصائص ٢/٣٦٠ ـ ٣٨٢.

(٣) الجرجاني، دلائل الإعجاز ص ١١٢.
وانظر تفصيل القول في الحذف عنصر من عناصر التحويل في الفصل الثالث من كتابنا «في نحو اللغة وتراكيبها».

﴿والفجر وليالٍ عشر والشفع والوتر والليل إذا يسر، هل في ذلك قسم لذي حجر﴾[1].

ومنه : ﴿ص. والقرآن ذي الذكر....﴾[2]

ومنه : ﴿ق. والقرآن المجيد....﴾[3]

أما الأدوات التي تؤكد الجملة التوليدية الفعلية فتنقلها إلى تحويلية فعلية مؤكدة، فأبرزها:

قد

يقول ابن هشام في تعليقه على الآية: ﴿ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم...﴾[4]

«أن بعض النحاة يقولون «قد» في الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل (إنَّ) في الجملة الاسمية المجاب بها في أفادة التوكيد»[5] وقد أوضحنا في البند الرابع من اللام كيفية تحليلها مع الجملة الفعلية[6].

نون التوكيد (الخفيفة والثقيلة)[7]

ورد ذكر هذه الأداة في أمثلة البند الثالث من اللام، حيث بيّنا بأنها تأتي للتوكيد مع اللام الموطئة للقسم، أو مع القسم أو مع الطلب. يقول سيبويه: «فإذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع، لزمته اللام، ولزمت اللام النون الخفيفة والثقيلة في آخر الكلام نحو: والله لأفعلن»[8].

---

(١) الفجر : ١-٤.

(٢) ص : ١.

(٣) ق : ١.

(٤) البقرة : ٦٥.

(٥) مغني اللبيب ٢٣١.

(٦) لمزيد من التفصيل انظر: مغني اللبيب ٢٢٧، المفصل ٢١٦، رصف المباني ٣٩٢، الجنى الداني ٢٥٦.

(٧) لمزيد من التفصيل انظر: الكتاب ٥٠٩/٣، المفصل ٣٣٠، شرح المفصل ٣٧/٩، رصف المباني ٣٣٤، الجنى الداني ١٤٢، شرح التصريح ٢٠٣/٢، المقتضب ٣٣٢/٢.

(٨) الكتاب ١٠٤/٣.

فيكون تحليل هذه الجملة كما يلي :

أفعل $\varnothing$ = جملة توليدية فعلية (محايدة)

أفعلن   = $\overset{e}{\vee}$ ف + $\varnothing$

= جملة تحويلية فعلية مؤكدة بمؤكد واحد .

لأفعلن   = $\overset{e}{\vee}$ $\overset{e}{\vee}$ (ف + $\varnothing$)

= جملة تحويلية فعلية مؤكدة بمؤكدين

والله لأفعلن   = $\overset{e}{\vee}$ $\overset{e}{\vee}$ $\overset{e}{\vee}$ (ف + $\varnothing$)

= جملة تحويلية فعلية مؤكدة بثلاثة مؤكدات .

الفصل الرابع
ومن أساليب التوكيد الاشتغال

يقتضي بحث باب الاشتغال بحثاً وصفياً، أن نقدّم له بمقدمة معيارية، نراها هي المسؤولة عن توجيه النحاة شواهد العربية في هذا الباب، وربما كانت هي المسؤولة عن إيجاد باب الاشتغال أصلاً، مع العلم أن المسؤول عن القول بهذه القواعد المعيارية هو العامل ومحاولة تبرير الحركة الإعرابية في ضوئه.

وأول هذه المعايير أو القواعد المعيارية:

١ ـ توكيد الظاهر بظاهر (التوكيد اللفظي)

وهذه هو الركن الرئيس الأول في باب التوكيد، وهو المسمى بالتوكيد اللفظي، وأما الركن الثاني فيه فهو المسمى بالتوكيد المعنوي، بألفاظ معينة جاءت عن العرب: نفس وعين وكل... الخ. ولا ريب أن نظرية العامل هي التي دفعت النحاة إلي حصر هذين البندين في باب التوكيد، لأن الثاني (التابع) يأخذ حركة الأول (المتبوع). ولمّا كان اهتمام النحاة بدرجة رئيسة بتبرير الحركة الإعرابية، فقد أهملوا التوكيد اللغوي وانصرفوا إلي ما كانت الحركة الإعرابية فيه الركن الرئيس، نقول:

جاء زيد زيد.
جاء زيد جاء زيد.
أكرمت علياً علياً.

فيكون التوكيد في الجملة الأولى للفاعل، فهو تابع يأخذ حركة

المتبوع، والمتبوع هنا فاعل وحركته الرفع، أما في الثانية فالتوكيد توكيد جملة بفعلها وفاعلها، وفي الثالثة توكيد المفعول به المنصوب بتكرار لفظه. والتوكيد في الجمل الثلاث توكيد ظاهر بظاهر.

٢ ـ توكيد الضمير بضمير

يقسم الضمير من حيث ظهوره وعدم ظهوره إلى قسمين: ظاهر ومستتر، ويقسم من حيث التصاقه بمبنى صرفي سابق عليه أو عدم التصاقه إلى قسمين أيضاً: متصل ومنفصل.

وبذا فإن التوكيد في هذه البنود الأربعة يكون كما يلي:

أ ـ توكيد الضمير الظاهر المنفصل بضمير ظاهر منفصل، وهذا جائز عند النحاةمن غير اختلاف كبير بينهم، تقول:

حضر هو هو

ف + فا + ت

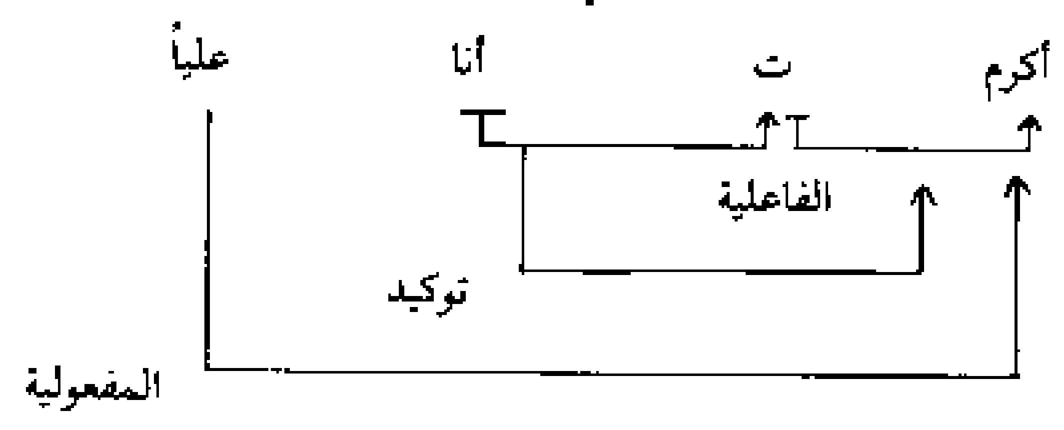
فيكون الضمير المنفصل الثاني توكيداً للأول.

ب ـ توكيد الضمير المتصل الظاهر بضمير ظاهر منفصل.

وهذا جائز أيضاً بلا اختلاف كبير بينهم، فنقول:

أكرمت أنا علياً.

فالضمير (أنا) توكيد للضمير المتصل (التاء) وكلاهما للمتكلم، الأول ضمير متصل فاعل الفعل كتب، والثاني منفصل توكيداً للأول عائداً عليه.



ج ـ توكيد الضمير المستتر بضمير ظاهر منفصل، ويكون بالجملة الفعلية ذات فعل الأمر، ففاعل فعل الأمر كامن فيه، وأن أراد المتكلم توكيده ذكره مرة أخرى في صيغة ضميره المنفصل، يقول تعالى: ﴿يا آدم أسكن أنت وزوجك الجنة﴾[1]، فالفعل اسكن فيه ضميره (فاعله) وجاء الضمير الظاهر المنفصل (أنت) ليؤكد المستتر. وهذا أمر أجازه النحاة.

ومثله ما يتعلق بضمير المتكلم اكتب أنا. . . حيث جاء الضمير أنا توكيداً للضمير المستتر في الفعل أكتب.

٣ ـ توكيد الاسم الظاهر بمضمر

يقول ابن يعيش: «فالمظهر لا يؤكد إلاّ بظاهر مثله، ولا يؤكد بمضمر، فلا تقول: «جاءني زيد هو»[2] ذلك أن المضمر أخصّ من الظاهر فلا يصح أن يكون مبيناً له[3].

فالنحاة على هذا الرأي من عدم جواز توكيد الظاهر بمضمر، وهذا أمر معياري لا تقره اللغة بل تسير على خلافه، تقول:

زيد حضر

فتكون كلمة زيد عند أهل البصرة مبتدأ خبره الجملة الفعلية التي تليه، والتي فاعل الفعل فيها يعود على المبتدأ. ويحكمهم في هذا قاعدة معيارية تنص على أنه لا يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله، وأخرى تشير إلى أن الفاعل المقدم يكون مبتدأ، فإن أبرز المتكلم الضمير (هو) بعد الفعل كان فاعلاً له.

والذي نراه أن الضمير في حقيقة أمره هو الاسم من حيث الدلالة، ويعود عليه، وما كان الضمير في مثل هذه الجملة إلاّ ليؤكد الاسم المتقدم توكيداً لفظياً، فالفاعل قد تقدم (وهذا رأي أهل الكوفة)، والعرب إن أرادت العناية

---

(١) سورة البقرة : ٣٥.

(٢) شرح المفصل ٤٢/٣.

(٣) السابق.

بشيء قدمته، فهو مقدم للعناية والاهتمام، فالسياق سياق توكيد وعناية واهتمام، فاحتاج المتكلم لمزيد من توكيد المتقدم فسارت الجملة في الخطوات التحويلية كما يلي:

حضر زيد = ف + فا = جملة توليدية فعلية.

زيد حضر = فا + ف = جملة تحويلية فعلية فاعلها مؤكد بالتقديم

زيد حضر زيد = زيد حضر هو ≠ حضر زيد زيد.

فهذه الجملة بأنماطها الثلاثة، الأول منها يساوي الثاني، وهما لا يساويان الثالث، إذ يزيدان عليه بالتوكيد بالتقديم، فحلّ الضمير في النمط الثاني محل الاسم الظاهر مؤكداً للظاهر المقدم. فيكون إعرابها:

زيد : فاعل مقدم....

حضر : فعل ماض....

زيد أو (هو) : توكيد للفاعل المقدم.

ويكون تحليلها كما يلي:

فا + ف + ض = حيث فا = فاعل مقدم للتوكيد

e

ض = ضمير عائد للتوكيد

= جملة تحويلية فعلية فاعلها مؤكد بمؤكدين

ومثلها نحلل الجمل التالية:

الزيدان حضرا

المعلمون حضروا

النساء حضرن

فالأصل التوليدي لهذه الجمل على التوالي:

حضر الزيدان
حضر المعلمون
حضرت النساء

ولكن المتكلم أراد للفاعل توكيداً فقدمه ثم أراد له مزيداً من التوكيد فكرره، والسياق سياق توكيد وعناية واهتمام، فالضمير (ألف الاثنين وواو الجماعة، ونون النسوة) توكيد لتقديم الفاعل[1].

أما ما يرى فيه النحاة ضميراً عائداً يحتمله الخبر المشتق في مثل: زيد ضارب، مضروب، حسن، . . . الخ فإنه لا قيمة لهذا الضمير إلا إذا أبرزه المتكلم، فإنه حينئذ يؤدي دور توكيد المبتدأ:

زيد { ضارب هو
مضروب هو
حسن هو }

٤ ـ توكيد الضمير بالظاهر ولغة (أكلوني البراغيث)

وقد أجازه النحاة في التوكيد المعنوي فقط، يقول ابن يعيش: فأما تأكيده بالظاهر فيكون بالنفس والعين وكل وأجمع توابعهما، وذلك لأن المظهر أبين من المضمر، فيصلح أن يكون تأكيداً له ومبيناً[2].

وبذا فإن هذه القاعدة المعيارية تقف حائلاً دون تحليل ما يسمى بلغة «أكلوني البراغيث»[3] في حين جاءت الشواهد اللغوية من القرآن الكريم ومن الحديث الشريف ومن الشعر العربي القديم على هذه اللغة، مما يشير إلى شيوعها في لغة لسان العرب، يقول تعالى:

(١) قد فصلنا القول في هذا في مقال لنا «رأي في بعض أنماط التركيب الجملي للجملة الفعلية في ضوء علم اللغة المعاصر»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت ـ عدد ٨، ١٩٨٢

(٢) شرح المفصل ٤٢/٣.

(٣) فصلنا القول فيها في المقال سابق الذكر «رأي في بعض أنماط التركيب الجملي للجملة الفعلية في ضوء علم اللغة المعاصر».

﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا....﴾[1]

ويقول: ﴿وعموا وصموا كثير منهم....﴾[2].

ويقول الشاعر:

يلومونني في اشتراء النخيل أهلي....

ويقول آخر:

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعد وحميم

ويقول سيبويه[3]: «وإن من العرب من يقول: ضربوني قومك، ضرباني أخواك، فشبهوا هذه بالتاء التي يظهرونها في: قالت فلانة، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوها للمؤنث» وذهب غيره إلى تخريجها على البدل[4] ومنهم من جعل الضمير في الفعل علامة تثنية أو جمع أخذاً برأي سيبويه[5].

والذي نراه إن هذه حقاً لغة من لغات العرب شائعة كثيرة الشواهد، مؤيدة بما جاء في القرآن والحديث والشعر، وأصلها:

أكل البراغيث إياي = ف + فا + مف

= جملة توليدية فعلية (محايدة)

تحولت إلى: أكل البراغيث البراغيث إياي. لتوكيد الفاعل.

ثم تحولت إلى: أكلوا البراغيث إياي. تحول الاسم الظاهر إلى ضمير.

ثم تحولت إلى: أكلوني البراغيث، تقدم الضمير المفعول ليلتصق بالفعل.

---

(١) الأنبياء: ٣.

(٢) المائدة: ٧١.

(٣) الكتاب ٤٢/٢، و وانظر الأشموني ٣٠٥/١.

(٤) انظر شرح المفصل ٦٩/٣.

(٥) وانظر أوضح المسالك ١٠٥/٢.

ولا يقف أمام هذه التحويلات عند النحاة إلا القاعدة القسرية التي تنص على أن الظاهر لا يؤكد المضمر[1].

وقد ترتب على هذه القاعدة القسرية معالجة النحاة لما يسمى ضمير الفصل، وسنبينه في ما يلي:

ضمير الفصل:

هو الضمير الذي يفصل بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعاً لنعت الاسم، ويسمى عند البصريين «ضمير الفصل»، ولا موضع له من الإعراب عندهم، أما عند أهل الكوفة فهو «عماد» وحكمه حكم ما قبله أو ما بعده (على اختلاف بينهم)[2].

تقول: زيد هو العاقل.

زيد: مبتدأ أول...
هو: مبتدأ ثان...

العاقل: خبر المبتدأ الثاني، والجملة الاسمية خبر المبتدأ الأول.
والذي أدى إلى هذا الإعراب أو إلى الإعراب التالي:

زيد: مبتدأ
هو: ضمير فصل لا محل له من الإعراب.
العاقل: خبر المبتدأ...

الذي أدّى إلى هذين الإعرابين هو الاتفاق على القاعدة القسرية السابقة «الظاهر لا يؤكد بمضمر» فإن عرفنا أن المضمر هو الظاهر، وبغير عود المضمر على الظاهر المتقدم عليه لا يستقيم معنى الجملة، بل تبقى مبهمة كإبهام المضمر: هو العاقل.

---

(1) انظر مقالنا السابق: رأي في بعض أنماط... وانظر الفصل الثالث من مؤلفنا «في نحو اللغة وتراكيبها».
(2) الإنصاف مسألة ١٠٠.

والذي نراه أن الضمير (هو) توكيد للظاهر (زيد) لأنه هو هو في حقيقة الأمر، يقول الرضي[1]: «.... وإنما قلنا إن الفصل يفيد التأكيد لأن معنى: زيد هو القائمُ، زيد نفسه القائم» إلا أن الرضي يعود ليرفض هذا أو لينقضه خشية من سطوة القاعدة، فيقول متابعاً قوله السابق[2]:

«لكنه ليس توكيداً لأنه يجيء بعد الظاهر والضمير لا يؤكد به الظاهر».

أترى خضوعاً لقسرية القاعدة النحوية كهذا؟!!!، فهو توكيد وليس بتوكيد في آن واحد.

والذي نراه أن الجملة التوليدية هي:

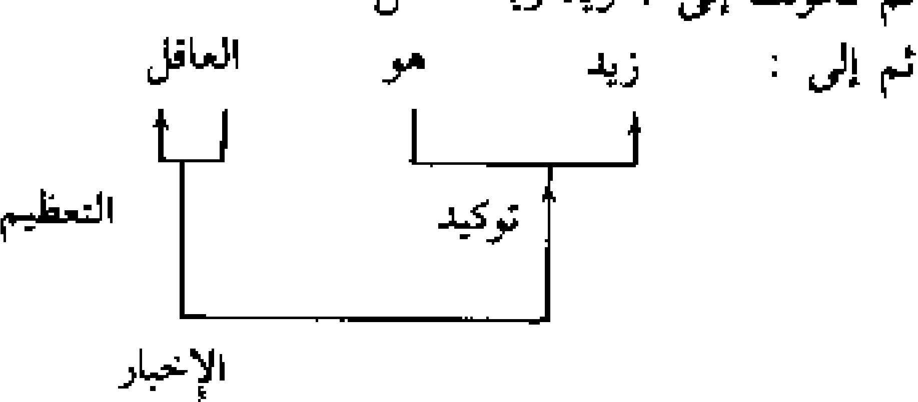
زيد عاقل = (م + خ)

ثم أضيفت إليها ال التعظيم، لتشير إلى تفرده في هذه الصفة، أو لتعظيمه فيها وبها، فأصبحت:

زيد العاقل.

ثم تحولت إلى : زيد زيد العاقل

ثم إلى :



فقد جاء الضمير في سياق التعظيم والتوكيد بدلاً من الاسم الظاهر الثاني المؤكد للأول.

---

(١) شرح الكافية ٢/٢٤.

(٢) السابق.

فإذا كنا نتخطى القاعدة القسرية وقسريتها وسطوتها لنقول بأن الظاهر يؤكد بالمضمر كما يؤكد المضمر بالظاهر فإننا نستطيع أن نعالج باب الاشتغال كما يلي :

الاشتغال من أساليب التوكيد

لا نعتزم إطالة القول في هذا الباب إذ لا يخلو كتاب من كتب النحو القديمة أو الحديثة[1] من تفصيل القول في حالات وجوب رفع الاسم المشغول عنه وجوباً وجوازاً، وكذلك حالات نصبه وجوباً وجوازاً، وسنعمل على توجيهه وجهة لغوية نعده فيها من أساليب التوكيد التي لا تخرج بعيداً عمّا أثبتناه في المقدمة السابقة عن توكيد الظاهر بمضمر.

الاشتغال مصطلح نحوي يقصد به النحاة الحديث عن جملة يتقدم فيها اسم ويتأخر عنه فعل أو ما يسد مسده، شغل هذا الفعل بضمير يعود على الاسم السابق، والأصل فيه أن يعمل في الاسم لولا انشغاله عنه بضميره العائد عليه.

وأنت ترى أن هذا الباب يقوم أصلاً على فكرة العامل، فلا اختلاف بين النحاة على أن المفعول به يمكن أن يتقدم على فعله، ويبقى أثر العامل (الفعل) ممتداً له، وتبقى الجملة فعلية، نقول: محمداً أكرم علي

ويقول تعالى: ﴿أغيرَ الله أبغي ربّاً﴾[2]

﴿فأما اليتيم فلا تقهر﴾[3]

﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾[4]

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر: الكتاب ١/٤١ ـ ٤٣، ٤٥ ـ ٥٥، ٦٤ ـ ٧٥، شرح المفصل ٢/٣٠، شرح الكافية ١/١٤٨، ابن عقيل ١/٤٥٦، شرح التصريح ١/٢٩٦، الهمع ٢/١١١، وهناك بحث طريف أطلعنا عليه بعد أعداد بحثنا هذا وهو بعنوان: أساليب التوكيد من خلال القرآن، دراسة تحليلية لنموذجين : الاشتغال طبيعته وإعرابه، التوكيد بإن النافية. د. أحمد مختار البزرة، مؤسسة علوم القرآن ـ بيروت ١٩٨٥، وانظر ص ٩٤ من هذا البحث.

(٢) الأنعام : ١٦٤.

(٣) الضحى : ٩.

(٤) الفاتحة : ٤.

فالجمل السابقة جمل فعليةتقدم فيها المفعول على فعله لغرض يتعلق بالمعنى، يقول الرضي: «إن تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه على الفاعل أهم، والأولى أن يقال إنه يفيد القصر»[1] ويقول الجرجاني: «إن الألفاظ إذا كانت أوعية المعاني، فأنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس وجب في اللفظ الدال عليه أن يكون أولاً مثله في النطق»[2].

وإنما كان اتفاق النحاة على أن هذه جمل فعلية لأنها تتعارض مع أي من القواعد التي وضعها النحاة ـ وبخاصة نحاة البصرة ـ في تقدم الفاعل أو اجتماع عاملين لمعمول واحد، أو توكيد الظاهر بمضمر.... الخ[3].

ولكن إذا تقدم المفعول به على الفعل، ثم جاء بعد الفعل ضمير يعود على الاسم المتقدم فإنهم إن قالوا بأن المتقدم مفعول به للفعل اللاحق وقعوا في مخالفة للقاعدة التي تنص على أن الفعل المذكور (أكرم، قهر، عبد....) من الأفعال المتعدية لمفعول واحد، وقد ذكر مفعولها بعدها (الضمير)، ولو قالوا بأن الثاني (الضمير) توكيد للمفعول به المقدم، وقعوا في مخالفة للقاعدة التي تنص على أن الظاهر لا يؤكد بمضمر، فقالوا بأن الاسم الظاهر مفعول به لفعل يفسره المذكور بعده.

يقول ابن مالك[4]:

إن مضمر اسم سابق فعلاً شغل ... عنه بنصب لفظه أو المحل
فالسابق انصبه بفعل أضمرا ... حتماً موافق لما قد ظهرا

وهذا القول بتقدير عامل «حتماً موافق لما قد ظهرا»، نابع من نظرية العامل واغفال المعنى الذي هو الغاية بين المتكلم والسامع، ولو تجاوزنا

---

(١) شرح الكافية ٣/١٦.
(٢) دلائل الإعجاز ص ٤٣.
(٣) وقد فصلنا القول في «الترتيب عنصر من عناصر التحويل» في الفصل الثالث من كتابنا «في نحو اللغة وتراكيبها».
(٤) ابن عقيل ٢/١٢٩.

القاعدة المعيارية التي تنص على عدم جواز توكيد الظاهر بمضمر، وحللنا الجمل في ضوء المعنى لما وجدنا عسراً في تحقيق المبنى والمعنى.

يقول تعالى:

﴿أأنتم أشدّ خلقاً أم السماء بناها﴾[1]

﴿والأرض بعد ذلك دحاها﴾[2]

﴿والجبال أرساها﴾[3]

فإن مما لاشك فيه أن:

أ ـ السماء بناها ≠ ب ـ السماء بنى ج ≠ بنى السماء.

فالنمط (ج) هو نمط الجملة الأصل (مع حذف الفاعل للعلم به).

والنمط (ب) هو النمط التحويلي الأول المعتمد على الترتيب لتوكيد المفعول به، والعرب إن أرادت العناية بشيء قدمته.

أما النمط (أ) فإن فيه عنصري توكيد إحدهما الترتيب والثاني الزيادة، وهذه خطوات التحويل فيها:

بنى الله السماء = ف + فا + مف = جملة توليدية فعلية

⟸ بنى ∅ السماء = ف + ∅ + مف

= جملة تحويلية فعلية (عنصر التحويل هو الحذف)

⟸ بنى ∅ السماء السماء = ف + ∅ + مف + توكيد

e

= جملة تحويلية المفعول به فيها مؤكد بمؤكد واحد

⟸ السماء بنى ∅ السماء = مف + ف + ∅ + توكيد

e e

(1) النازعات: ٢٧.

(2) النازعات: ٣٠.

(3) النازعات: ٣٢.

= جملة تحويلية المفعول به فيها مؤكد بمؤكدين (الترتيب والزيادة)

⟸ السماء بناها ∅ = مف + ف + ض + ∅

= جملة تحويلية المفعول به فيها مؤكد بمؤكدين (الترتيب والزيادة)

فقد تحول الاسم الظاهر الثاني إلى صيغة من صيغة وهو الضمير والتصق بالفعل في ما عليه العربية. ونحن نستطيع إدراك قيمة التوكيد في الضمير والتقديم في الآيات القرآنية التي وردت في هذا الباب، إذا قابلناها بغيرها:

﴿والسماء بنيناها بأيد وإنا لموسعون﴾[1]

﴿والأرض فرشناها فنعم الماهدون﴾[2]

﴿والسماء رفعها ووضع الميزان﴾[3]

﴿والأرض وضعها للأنام﴾[4]

﴿وكل شيء أحصيناه كتاباً﴾[5]

﴿والجبال أرساها﴾[6]

فإذا ما قابلنا بين معنى هذه الآيات ومعنى الجمل التي تقابلها بعد إعادة ترتيب مفرداتها فإننا سندرك القيمة الحقيقية للتوكيد بالترتيب وبالضمير.

بنينا السماء. . . .

فرشنا الأرض. . . . .

وضع الأرض للأنام. . . .

أحصينا كل شيء. . .

أرسى الجبال. . .

---

(١) الذاريات : ٤٧.

(٢) الذاريات: ٤٨.

(٣) الرحمن : ٧.

(٤) الرحمن : ١٠.

(٥) النبأ : ٢٩.

(٦) النازعات : ٣٢.

ولعل من العوامل التي دفعت النحاة إلى القول بتقدير العامل ورود الاسم المنصوب بعد ما يسمى بالأدوات المختصة بالدخول على الفعل:

إن زيداً لقيته فأكرمه.

فـ (إن) أداة مختصة بالدخول على الفعل لأنها تفيد معنى الشرط، فوجب ـ عندهم ـ أن يليها فعل ليكون الاسم بعدها معمولاً له، لأن الفعل بعده مشغول بالضمير فكان من الواجب تقدير فعل متعدٍ يفسره الفعل المذكور فتكون بذلك (إن) داخلة فعل.

والذي نراه أن (إن) أداة مختصة بالدخول على الفعل وفعلها هو الفعل المذكور ذاته، و (زيد) مفعول به له مقدم عليه، مؤكد بالضمير بعده، فالضمير ليس بمفعول به، بل هو توكيد للظاهر المقدم، لأن المتكلم إنما أراد توكيد جزء من أجزاء الجملة وليس الجملة بكاملها، إذ إن تقدير الجملة في ما يرى النحاة:

إن لقيت زيداً لقيته فأكرمه.

وهذا من التوكيد اللفظي (بالتكرار) فما هو مكرر مؤكد. ولا نرى أن ذلك هو الذي يصبو إليه المتكلم، ولا ما يدركه السامع من الجملة بغير تقدير (العامل) لقيت.

ومثل (إن) جمع الأدوات التي يسمونها مختصة بالدخول على الفعل:

هلا زيداً أكرمته
هل زيداً أكرمته
متى زيداً قابلته؟

فالنحاة يقدرون عاملاً متعدياً بعد هذه الأدوات، ولكن إن ورد الاسم بعد أي من هذه الأدوات مرفوعاً، كما في قول الشاعر في رواية رفع (منفسٌ):

لا تجزعي إنْ منفس أهلكته ... وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

قدروا له عاملاً لازماً فقالوا: إن هلك منفس، ولسنا ندري حقيقة كيف

يمكن أن يكون تركيب الجملة:

لا تجزعي إن هلك منفس أهلكته...

ولا كيف يمكن أن يوفق مع التركيب:

لا تجزعي إن أهلكت منفساً أهلكته..

أليس هذا التغيير في تقدير العامل بالدليل القاطع على أن الجري وراء تبرير الحركة الإعرابية هو الذي دفع النحاة إلى القول بالتقدير، ومن ثم إلى القول بالاشتغال ذاته.

وربما كان المثال التالي دليلاً واضحاً على الجري وراء تبرير الحركة بعامل وعلى حساب المعنى:

ليتما زيد أكرمته.

فكلمة (زيد) مرفوعة في وجه من وجوهها، فلا يجوز لك عندئذ أن تقدر لها فعلاً يفسّره المذكور بعده لينصبها كما كان الحال في الأمثلة السابقة، وذلك لأن ليت لا يأتي بعدها إلا اسم، فهي مما يدخل على الجملة الاسمية، ولو نصبت (زيداً) بعدها لجاز، ولكنه يعرب عندئذ اسم ليت التي يمكن أن تعمل مع اتصالها بما الزائدة. فـ(زيدٌ) مبتدأ و(زيداً) اسم ليتما!!!.

ولو جعلنا أداة الاستفهام (أو ما يسمونه الأدوات التي لا يعمل ما بعدها في ما قبلها) بعد (زيد) لوجب رفع زيد على اختلاف في رافعه، تقول:

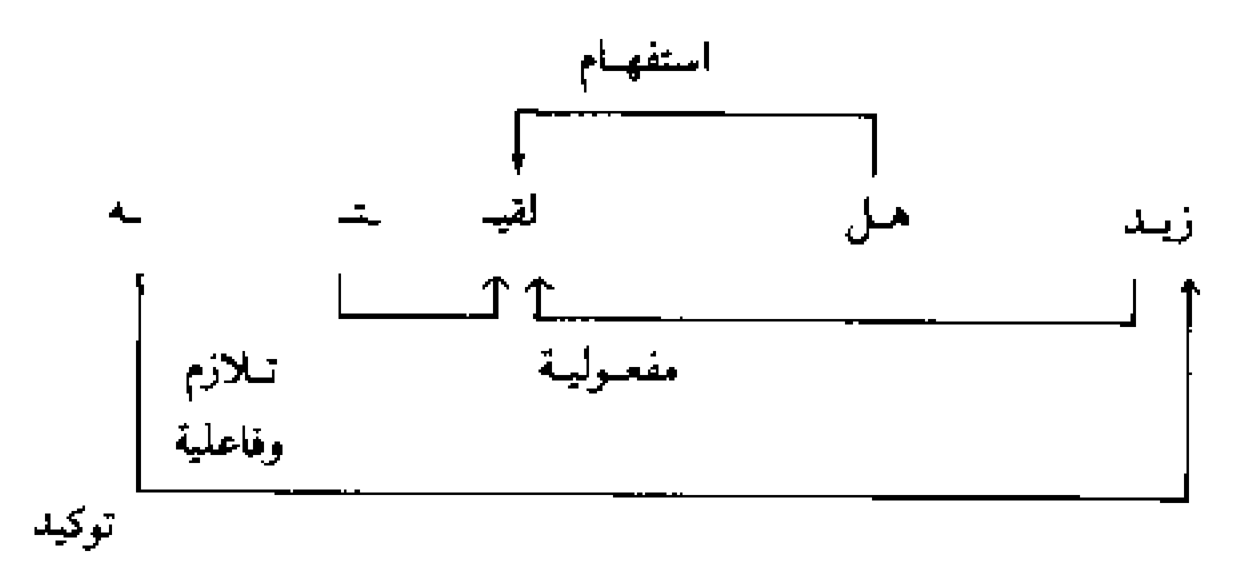
زيد هل أكرمته؟

زيد أأكرمته؟

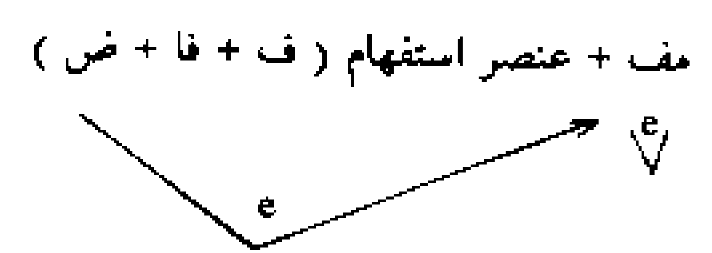
زيد ما أكرمه.

فكلمة (زيد) مرفوعة على الابتداء، أو على أنه فاعل لفعل محذوف، وفي هذا القول ما فيه من الغرابة. فهو فاعل في المبنى لأن حركته الضمة، وهو مفعول به في المعنى كأنه هو ـ في حقيقة الأمر ـ الضمير المعمول للفعل اللاحق!!!

فلو كان تحليل مثل هذه التراكيب تحليلاً وصفياً لا تتحكم فيه قسرية القاعدة النحوية لكان باب الاشتغال نمطاً من أنماط التراكيب التي تحمل معنى التوكيد، فيكون تحليلها كما يلي:



مف + عنصر استفهام (ف + فا + ض)



فالمفعول به هو موضوع العناية والاهتمام، وهل، هي عنصر الاستفهام، يستفهم بها عن زيد والالتقاء به مؤكداً. فيشمل الاستفهام ما تقدم عليه وما جاء بعده. وأما الضمير في لقيته فتبرز قيمته في التوكيد عندما تقابل بين الجملة السابقة والجملة التالية:

زيد هل لقيت

إذ إن من الواضح أن المعنى فيهما غير متعادل.

ومما يتصل بباب الاشتغال بسبب، ورود الاسم مرفوعاً بعد أداة من الأدوات المختصة بالدخول على الفعل، كما في قوله تعالى:

﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره﴾[١]

---

(١) التوبة : ٦.

﴿إذا السماء انفطرت وإذا الكواكب انتثرت، وإذا البحار فجرت﴾[1]
أو وروده مرفوعاً بعد أي من هذه الأدوات (المختصة بالفعل) وبعد الفعل الذي يليه ضمير يعود عليه:

﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا. . .﴾[2]
﴿إن انتم ضربتم في الأرض. . . .﴾[3]

فالكلمات (أحد، السماء، الكواكب، البحار، طائفتان، أنتم) لا تخلو أن تُعد في أحد البنود التالية:

١ ـ إما أن تكون فاعلاً للفعل اللاحق (استجار، انفطر، انتثر، فجر (نائب فاعل) اقتتل، ضرب)، ولكن هذا يتعارض مع القاعدة البصرية: لا يتقدم الفاعل على فعله.

فضلاً عن أن الآيتين الأخيرتين يتعارض واقعهما التركيبي مع قاعدة أخرى[4]: لا يجتمع فاعلان لفعل واحد. فتصبح (طائفتان) فاعلاً للفعل (اقتتل) وضمير الجماعة المتصل فاعلاً أيضا، وكذلك الضمير المنفصل (انتم) يكون فاعلاً للفعل (ضرب)، والضمير المتصل فيه فاعلاً آخر له، وهذا لا يجوز بإجماع النحاة.

٢ ـ أن يكون الاسم المتقدم مبتدأ والجملة بعده خبره، وفاعل الفعل فيها ضمير يعود على الاسم المتقدم ـ إلا في الآيتين الأخيرتين ـ فالفاعل هو الضمير المتصل. ولكن هذا يتعارض مع قاعدة رئيسة أخرى تنص على أن الأداة المتقدمة على الاسم الظاهر (إذا، إن) من الأدوات المختصة بالدخول على الفعل، فإن عُدّ الاسم الظاهر مبتدأ ـ أخذاً بالقاعدة البصرية التي تنص على أنه لا يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله، وإن تقدم فهو مبتدأ ـ إن عُدّ

---

(١) الإنفطار: ١-٣.
(٢) الحجرات: ٩.
(٣) المائدة: ١٠٦.
(٤) هذا لو تجاوزنا معارضة القاعدة السابقة.

كذلك فأن الأداة تفقد اختصاصها، وتصبح مما يدخل على الجملة الاسمية، وهذا ممتنع.

٣ ـ أن يكون الاسم الظاهر المتقدم فاعلاً للفعل اللاحق ـ أخذاً بالقاعدة الكوفية الكبرى في هذا المجال، والتي تجيز أن يتقدم الفاعل على الفعل ـ ولكن هذا يتعارض مع القاعدة البصرية في أن الأداة المختصة يجب أن تكون ملاصقة للفعل لا يفصلهما عنه هذا الفاصل، علاوة على أن هذا يقتضي أن يعد الضمير في الآيتين الأخيرتين علامة جمع ليس غير.

٤ ـ أن يكون الاسم الظاهر المتقدم فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وهذا ما أخذ به النحاة؛ ليتم لهم بذلك عدم التعارض مع القواعد السابقة فهناك فعل مقدر لتكون الأداة قبل الفعل مباشرة، وليكون الفاعل ليس بمتقدم على فعله، ولئلا يُلجأ إلى القول بأن ضمير الجماعة علامة جمع كما كانت التاء في (فعلتْ) علامة تأنيث ليس غير.

ولكن هذا القول يحقق تبريراً للحركة الإعرابية في ضوء قسرية نظرية العامل التي لا ترحم المعنى في طريقها للوصول إلى الاقناع بتبرير الحركة الإعرابية.

والذي نراه أن الأداة حقاً مما يختص بالدخول على الفعل وتفيد الشرط وقد تقدم الفاعل في آيات المجموعة الأولى على فعله ليفيد التوكيد. والعرب أن أرادت العناية بشيء قدمته[1]، واحتاج الأمر في آيات المجموعة الثانية إلى مزيد من التوكيد، فكرر الفاعل بصورة من صوره، وهو الضمير المتصل، وبذا تبقى الأداة مختصة، وتبقى الجملة فعلية، ونعطي المعنى حقه وقيمته بين المتكلم والسامع، وربما كان الاعتراض على قولنا هذا أن النحاة ـ كما أوضحنا سابقاً ـ لا يرون توكيد الظاهر بمضمر (في آيات المجموعة الثانية)[2].

---

(١) البحر المحيط ٢/٤٢ ـ ٤٣.

(٢) فصلنا القول في هذا في توكيد الضمير بالضمير والظاهر بالضمير في تحليلنا لغة (اكلوني البراغيث) في مقالتنا في ـ المجلة العربية للعلوم الإنسانية ـ جامعة الكويت عدد ٨، بعنوان «رأي في بعض أنماط التركيب الجملي للجملة الفعلية في ضوء علم اللغة المعاصر» حيث اعتمدنا في ذلك على أحد رأيي الأخفش كما ورد في مغني اللبيب.

الفصل الخامس
أسلوب المدح والذم من أساليب التوكيد

أسلوب المدح والذم[1]

لسنا بصدد تفصيل القول في اسمية كلمات أسلوبي المدح والذم أو فعليتها. فقد عالج هذا الموضوع نحاة العربية وطال أختلافهم فيه، فمنهم من يراها أفعالاً ومنهم من يراها أسماء. ويدافع كل منهم بحجج فيها القوة وفيها الضعف، ولكنها على أية حال ليست بالمقنعة، وليست بالكافية، لأن تدرج هذه الكلمات في باب الاسم أو في باب الفعل.

والذي نحن بصدده هنا أن نعيد النظر في هذا الأسلوب لنبين أنه من أبواب التوكيد ولا علاقة للألفاظ التي يقوم عليها بالفعلية أو الاسمية، فإن جملة المدح والذم يمكن أن ترد على أنماط مختلف نقول مثلاً:

نعم القائد خالد.

فهذه جملة تحويلية قد مرت بالمراحل التالية:

خالدٌ قائدٌ = م + خ

خالد القائد = م + ∇ع خ

فأل التعريف هنا أفادت التفخيم والتعظيم الذي يشير إلى أن المتكلم قد أراد أن يعظم خالداً، ويبرزه في صفة القيادة، ليتفوق على غيره من القادة ولا

(1) لمزيد من التفصيل انظر: الكتاب ١/٣٠٠، الانصاف مسألة (١٤)، شرح المفصل ١٢٧/٧، شرح التصريح ٩٤/٢، الهمع ٨٤/٢.

يُفهم منها بأن خالداً هو القائد الوحيد. ثم جرى عليها التحويل التالي:

القائدُ خالدٌ = $\overset{\text{e}}{\vee}$ خ + م

فجرى تقدم للخبر المعظم في سياق التعظيم والعناية، وقد نص سيبويه على أن العرب أن أرادت العناية بشيء قدمته، فهو خبر مقدم أو هو مسند في تعبير البلاغيين، وخالد هو المبتدأ أو المسند إليه. ثم جرى عليها التحويل التالي:

نعمَ القائد خالد = $\overset{\text{e}}{\vee}$ (خ + م)

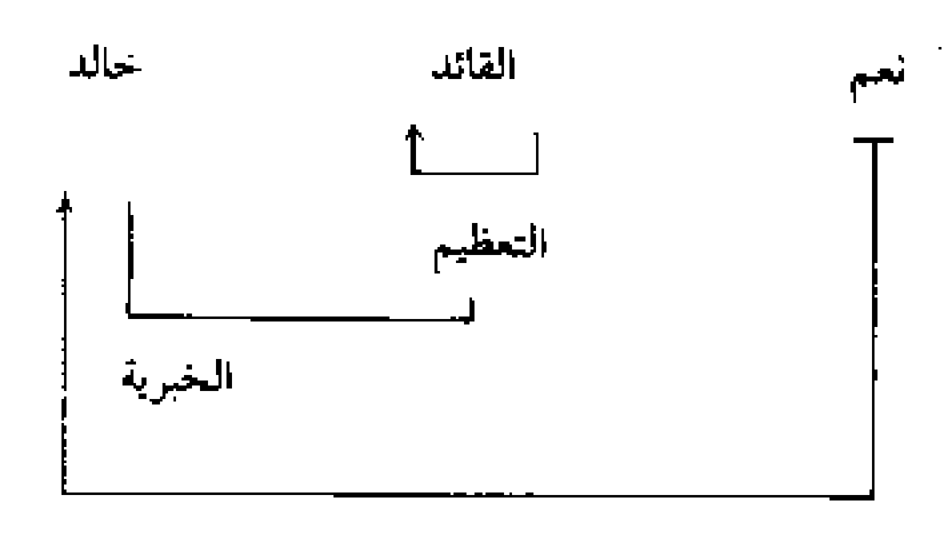
فهي جملة تحويلية اسمية مؤكدة بمؤكدين (نعم + ال).

وأما قول النحاة بأن نعم وبئس فعلان جامدان متحولان من نَعِمَ وبَئِسَ فقول مردود لأنه لا سبيل إلى الإثبات بان هذا الفرع من ذاك الأصل، فالتباين بينهما واضح في المستوى الدلالي وفي المستوى الصرفي.

وقد وردت أنماط تستعمل معها نعم أبرزها:

نعم + صفة المدح + المخصوص بالمدح

ويكون تحليلها كما يلي:



أو: نعم + ما + ضمير. ومثلها:

نعمّا هي

وتحليها كما يلي:

$\overset{e}{\triangledown}$ (م + Ø)

حيث إن نعما كتلة لغوية واحدة تماثل في استعمالها نعم، ثم كانت الصفة التي خص بها المخصوص مدحاً، محذوفة نرمز إليها بما يسمى: Zero morphemeومن أنماطها:

نعم ابن اخت القوم علي.

فالأصل التوليدي لهذه الجملة هو:

على ابن اخت القوم

ثم تحولت إلى :

ابن اخت القوم علي.

وذلك للعناية بالصفة التي يراد إبرازها تحقيقاً للتوكيد بالترتيب وهذا عنصر من عناصر التحويل يجري في الجملة، ثم جرى عليها تحويل آخر بالزيادة فأصبحت:

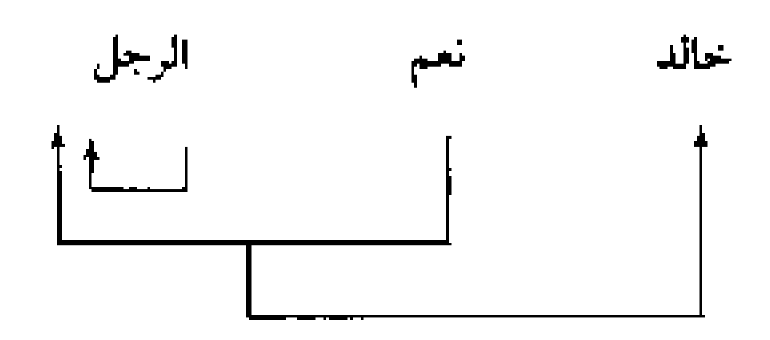
نعم ابن اخت القوم علي

وقد أوضحنا أن الإضافة تقع في باب التلازم فالكلمات الثلاثة، ابن، أخت، وقوم، كلمة واحدة في التحليل التركيبي للجملة لأنها كالكلمة الواحدة وهي الخبر، تقدمت أو تأخرت.

ومن أنماطها:

خالد نعم الرجل

فقد أراد المتكلم بهذه الجملة أن يخص الخبر بدرجة عالية من التوكيد فجعل عنصر التوكيد أمامه مباشرة، ولم يحصل تقديم في المبتدأ على الفعل، كما يرى النحاة، إذ إن الجملة تخلو من فعل،ونرى بأن نعم لا تزيد على أنها عنصرتوكيد، فيكون تحليل الجملة كما يلي:



م + $\overset{e}{\nabla}$ $\overset{e}{\nabla}$ (خ).

وهناك أنماط أُخر لهذا الأسلوب، قد فصلنا القول فيها في كتابنا (في نحو اللغة وتراكيبها)[1].

وما ينطبق على نعم ينطبق على بئس وعلى حبذا ولا حبذا إلا أن (لا حبذا) قد دخل عليها عنصر تحويل آخر لينقلها من الإثبات إلى النفي أو من المدح إلى الذم.

(١) الفصل الثالث من ذاك المؤلف.

الفَصْل السَّادِس

التَّوكيد بالعَامّ

تمثل المصادر ركناً من أهم الاركان في أحد الأطر الكبرى الرئيسة التي تدور الأبواب النحوية في إطارها. وهو باب المنصوبات، ولمّا كان لكل إطار من هذه الأطر أم تسمى أمُّ الباب، فإن المفعول به هو أم باب المنصوبات ـ وبخاصة في الجملة ـ الفعلية، لذا حمل ما ليس منه عليه، فقيل المفعول معه، والمفعول من أجله، والمفعول فيه، والمفعول المطلق، والحقيقة أن لا علاقة للمباني التي تؤدي هذه المعاني بالمفعول إلا العلامة الإعرابية، التي هي علامة حالة النصب، فنقول:

سرت والنهرَ

أكرمَ علي خالداً أكراماً جيداً احتراماً له.

فيقال: مفعول معه، ومفعول به. ومفعول مطلق، ومفعول له، والحركة كما هو ظاهر الفتحة.

والذي نود أن ندرجه في باب التوكيد هو المصدر الذي جعله النحاة في المفعول المطلق، ولكنا لا نغفل حركته الإعرابية، فهذه ركيزة رئيسة في إقامة خط سلامة المبنى، وقد ذكرنا أنه إن لم يستقم المبنى فإننا لا نستطيع أن ننصرف إلى البحث عن المعنى. إذ لو فعلنا هذا نكون قد تجاوزنا القياس على لغة العرب قياساً لغوياً.

يقول سيبويه: «باب من المصادر ما هو توكيد لنفسه ومنها ما هو توكيد لغيره». ويرى بأن المصدر عندما يرد في الجملة يكون بدلاً من اللفظ

بالفعل»[1]. ومن النحاة من عدة بدلاً من تكرار الجملة نائباً عنهما في المعنى[2].

يقسم النحاة المفعول المطلق ثلاثة أقسام:

١ - مؤكد لفعله ﴿كلاّ إذا دكت الأرض دكاً دكاً، وجاء ربك والملك صفاً صفاً﴾[3].

وفي ذكر (دكاً) توكيد الفعل - وهو ما يسميه النحاة توكيد عامله - توكيده مرتين، جاء في حاشية الصبان على شرح الأشموني: «وقوله توكيد عامله، أي مصدر عامله الذي تضمنه ليتحد المؤكد والمؤكد إذ ذاك شرط في التأكيد اللفظي الذي هو منه فمعنى قولك: ضربت ضرباً. أحدثت ضرباً ضرباً»[4]، وهو عند ابن عصفور[5] مما يزيل الشك عند السامع، وإزالة الشك يكون بتوكيد الخبر، فهو عنده مما يراد به توكيد المعنى في النفس وجعله رديفاً للتوكيد اللفظي - توكيد المفرد بمفرد والجملة بالجملة.

٢ - مبين لنوع الحدث، نقول: ضرب زيد عمراً ضرباً، فتكون الجملة قد أخذت عناصرها الرئيسة (الفعل والفاعل والمفعول به) فأراد المتكلم توكيد الحدث بمحدثه ومن وقع عليه، فيذكر كلمة (ضرباً) مؤكداً بذلك الجملة كلها كما يلي:

ف + فا + مف ⟸ (ف + فا + مف) مؤ

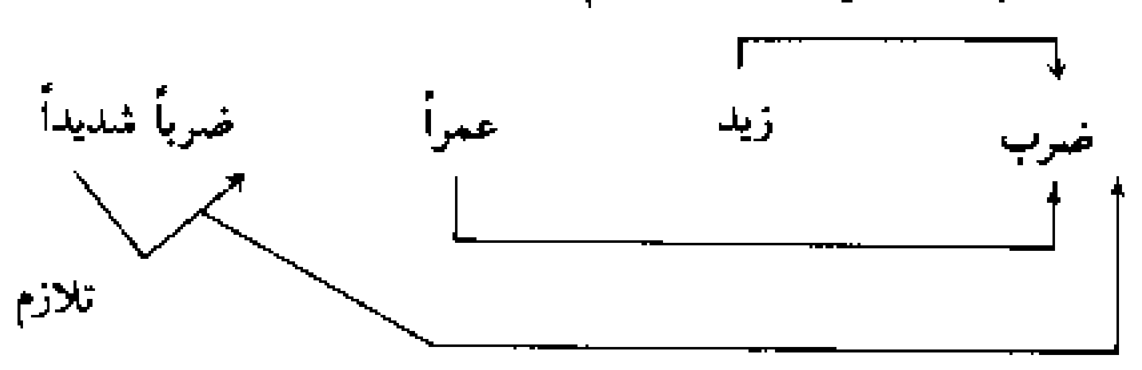
جملة توكيدية فعلية = جملة تحويلية فعلية مؤكدة.
ويكون ترابط الكلمات فيها كما يلي:

---

(١) الكتاب ١/ ٣٨٠.
(٢) محمد الأهدل، شرح الكواكب الدرية ٢/ ١١٧.
(٣) الفجر: ٢١.
(٤) حاشية الصبان ٢/ ١٠٩.
(٥) وانظر المقرب ١/ ٢٣٨.



وقد يضاف إلى كلمة التوكيد هذه كلمة أخرى تبين كيفيته ونوعه. فترتبط عندئذ بكلمة التوكيد ارتباط تلازم تبين كيفيته ونوعه. هكذا:



٣ ـ مبين عدد مرات وقوع الحدث، نقول:

ضرب زيد عمراً ضربتين.

فيكون المتكلم قد أورد الخبر محايداً بغير كلمة (ضربتين)، ولكنه عندما رغب زيادة في توكيد الحدث، بين عدد مرات وقوعه، فتعدد وقوع الحدث يؤكد بادىء ذي بدء وقوعه.

وهناك ما عده النحاة مما يلحق بالمفعول المطلق نائباً عنه، وهو لا يقل في حقيقة الأمر عن المصدر المؤكد، فتقول:

أكرمته أفضل الأكرام.

فإن هذه الجملة تعادل في معناها ـ تقريباً ـ :

أكرمته أكراماً حسناً

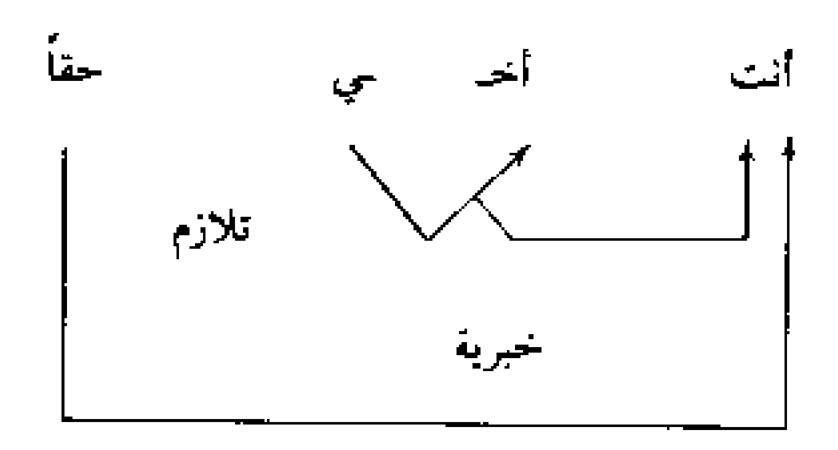
ففيها توكيد لوقوع حدث الأكرام ثم بيان نوع الإكرام.

ومنها كذلك ما يسميه سيبويه المصادر المؤكدة لنفسها[1] وله علي ألف درهم اعترافاً. . . . . وإنما صار توكيداً لنفسه لأنه حين قال: له علي، فقد أقرّ واعترف. . . ولكنه قال اعترافاً، فالمتكلم قد أقر واعترف بما للمخاطب عنده إلا أنه أراد معنى يزيد على هذا المعنى فقال، اعترافاً، ليؤكد مضمون الخبر الوارد في الجملة السابقة.

ومنه كذلك ما يأتي مؤكداً لما في الجملة من معنى، نقول:

أنت أخي حقاً.

فتكون الجملة بغير كلمة (حقاً) تامة المعنى، جملة توليدية، هدفها الإخبار ليس غير (معنى محايد)، ولكن إذا أراد المتكلم توكيد ما في الجملة من معنى، أضاف كلمة حقاً:



أنت أخي ⟸ أنت أخي حقاً

م + خ ⟸ (م + خ) V^{e}

جملة توليدية اسمية ⟸ جملة تحويلية اسمية مؤكدة.

يقول أبو حيان في تعليقه على الآية ﴿أولئك هم المؤمنون حقاً﴾[2]: أكد بقوله (هم) لئلا يتوهم إن ذلك الإيمان ينفعهم. واكد بقوله حقاً وهو تأكيد لمضمون الجملة الخبرية، كما تقول: هذا عبد الله حقاً، أي حق ذلك

---

(١) الكتاب ١/ ٣٨٠.

(٢) الأنفال/ ٤.

حقاً، أو هو نعت لمصدر محذوف، أي: كفراً حقاً، أي ثابتاً يقيناً لا شك فيه»[1].

فأبو حيان يعيد ويكرر المعنى، كي يحسّ بأنه قد نقل إلى السامع أو القارىء قوة إحساسه بمعنى التوكيد في كلمة حقاً. وربما كان هذا الذي ذهب إليه أبو حيان جلي واضح في استعمال هذا المصدر وفي غيره من المصادر المستعملة في مثل السياق، عرفاً، واعترافاً.... كما جاء في كتاب سيبويه.

---

(١) البحر المحيط ٣/٣٨٥.

هذه بعض أنماط من التراكيب التي تفيد التوكيد، ولا نقول بأننا قد جمعنا أنماط تراكيب التوكيد كاملة. فهناك التوكيد بالاستثناء والتوكيد بالحال المؤكدة، والتوكيد بالإشارة وغير ذلك من تراكيب التوكيد. ولكننا نقول: إننا قد حاولنا تقديم منهج تحليلي لبعض أنماط التراكيب الجملية في اللغة العربية في ضوء المنهج الذي نرتضيه (التوليدي التحويلي المعدَّل) نتبع فيه المعنى ولا نغفل فيه المبنى.

فالمباني في ما نراه ما جاءت إلا لتتضمن المعاني التي تنقل من المتكلم إلى السامع بواسطة اللغة.

فإن كنا أصبنا فذلك توفيق الله الذي نضرع إليه أن نكون دائماً على خطه، فنسأله أن يكتب لنا أجري المجتهد المصيب، وإن كنا أخطأنا فنسأله أجر المجتهد المخطىء...

محتويات الكتاب